

القسم الثاني

المثقفون المعاصرون
في المجتمع اليمني

الفصل الرابع

معالم البناء الطبقي في المجتمع اليمني

قبل الدخول في تحليل موضوع فئة المثقفين في المجتمع اليمني كنموذج بارز لأوضاع مثقفي البلدان النامية والمتخلفة بتحليل أكثر عمقا في الفصول القادمة من هذا القسم سنتناول أولا في هذا الفصل تحليل البناء الطبقي في المجتمع اليمني بصفة عامة ، وذلك حتى نستطيع أن نحلل في ضوء ذلك أوضاع فئة المثقفين بوضوح أكثر . فنحن ندرك أن القاعدة العلمية المطلقة التي تحكم أوضاع أي مجتمع طبقي وفي أي مرحلة من مراحل تطور هذا المجتمع هي انقسامه عادة الى أقلية طبقية مهيمنة ومستغلة وأغلبية عامة مضطهدة ومستغلة ، وتظل الفروق في الكيفيات والمضامين فروقا نسبية بالنسبة للأقلية الطبقية المسيطرة والمهيمنة عليها ، وأن تكون ذات مضمون اقطاعى أو برجوازي أو رأسمالى من جهة ، وأن تكون الأغلبية الطبقية والشعبية ذات مضمون فلاحى فى الأساس حينما تكون الطبقة الاقطاعية هي المسيطرة ، وعمالى بالدرجة الأولى حينما تكون الطبقة البرجوازية والرأسمالية هي المسيطرة ، وذلك وفقا لطبيعة التطور والمرحلة التاريخية التى يمر بها هذا المجتمع أو ذاك من جهة أخرى .

والفرق النسبى الآخر الذى لا يؤثر على القاعدة المطلقة السابقة ، هو أنه غالبا ما يوجد تداخل اجتماعى وتاريخى بين النماذج المختلفة للطبقات المسيطرة والمسيطر عليها ، إضافة الى بعض التواءات والتشوهات المؤقتة التى قد تحجب الرؤية الحسنة لهذه الحقيقة وتعمق فاعليتها وحركتها الجدلية الصحيحة الى حد ما وهى تشكل ما يعرف فى النظرية العلمية بالخصوصيات والمميزات الذاتية التى قد يتميز بها مجتمع عن مجتمع آخر أو أمة عن أمة أخرى وبحدود نسبية أيضا ، وذلك على نحو ما لاحظنا فى الفصل السابق عن أنماط التشوهات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الحديثة المتمايزة فى كل من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والتى نجمت عن الغزو والسيطرة الاستعمارية القادمة من الخارج والطبقات والفئات الاقطاعية والكمبرادورية المتحالفة معها فى الداخل .

وبناء عليه نستطيع القول بالنسبة للمجتمع اليمني الذي نحن الآن بصدد البحث عن ملامح بنائه الاجتماعي والطبقي، نستطيع القول - بديهيا - بأنه ينقسم الى طبقات مهيمنة وطبقات مضطهدة ومهيمنة عليها من ناحية ، وان الصفة التقليدية الغالبة لمضمون هذا البناء الطبقي هو المضمون الاقطاعي للطبقة المسيطرة والفلاحية للطبقة المضطهدة من جهة ثانية ، وان متغيرات وتداخلات حديثة قد حدثت وما تزال تحدث بين هذه الطبقات التقليدية وبين نشوء طبقات جديدة ذات مضامين عمالية وبرجوازية مشوهة من جهة ثالثة، وان هناك الكثير من النعوت والتشوهات الاجتماعية والثقافية التي ما تزال تؤثر على تحقيق الرؤية الحسنة لعلاقات المجتمع الاقتصادية والطبقية الصحيحة من جهة رابعة . وفي ضوء هذه الفروض الاربعة ومن خلالها سوف نحاول تشخيص ملامح البناء الاجتماعي وانطبقى في المجتمع اليمني فيما يلي :

الطبقة الاقطاعية التقليدية :

لقد كانت هناك ولا تزال في الشطر الشمالي من الوطن وفي الشطر الجنوبي أيضا حتى عهد قريب طبقة اقطاعية مهيمنة في مقابل طبقة فلاحية مضطهدة منذ زمن طويل ، استطاعت أن تطبع قوى الانتاج وعلاقات الانتاج بطابعها الاقتصادي وايدولوجياتها السياسية والثقافية منذ ما يزيد على ألف عام ، اذا ما استثنينا بعض الظواهر المحدودة في الزمان والمكان التي شكلت مجرد حالات رفض سياسي واجتماعي لما هو موجود ورغبة في تحقيق ما هو أفضل منه على أساس اصلاحى ووطنى وثورى في بعض الأحيان ، كما حدث بالنسبة لحركة على بن الفضل في القرن الرابع الهجرى ذات النزعة الثورية والاشتراكية الواضحة ، ومن بعده بفترة من الزمن دولة الصليحيين التي أعادت تطبيق خط الجناح المعتدل للحركة نفسها بأفق اصلاحى ووطنى (١) . وما عدا ذلك فقد كانت الأحداث والتطورات دائما تعبر عن مجرد صراعات وخلافات في اطار نفس الطبقة على فوز فرد أو عدة أفراد بأوفر نصيب ممكن من الامتيازات السياسية والاقتصادية أكثر من غيره وتكريس مصالح الطبقة ككل .

ولو أننا قمنا بمراجعة سريعة للتاريخ المعاصر لهذه الطبقة خلال المائة

(١) راجع سلطان أحمد عمر : نظرة في تطور المجتمع اليمني ، دار الطليعة ببيروت ، الطبعة الأولى ١٩٧٠ ، ص ٥٣ و ٥٤ .

عام الماضية وحتى عام ١٩٦٢ نوجدنا أن ما دار من صراع بين النفوذ التركي وبين بيت حميد الدين ، أولا ثم فيما بين بيت حميد الدين أنفسهم مع بعضهم البعض بعد انفرادهم بالسلطة أو مع بعض البيوتات الاقطاعية المنافسة من نفس الطبقة ، كبيت الوزير وبيت الأمير وبيت الأحمر . . . الخ . هي خلافات على توزيع الامتيازات السياسية والاقتصادية داخل نفس الطبقة الواحدة ، نظرا لاحتكار أسرة بيت حميد الدين لمعظم هذه الامتيازات وانفراد كبيرهم الامام أحمد بها أخيرا ومن قبله الامام يحيى قرابة سبعين عاما كاملة ، ولم يكن صراعا بين طبقة وأخرى ، وذلك حتى عام ١٩٦٢ حيث شكلت الثورة نقطة بداية حقيقية لتناقضات طبقية واجتماعية جديدة وحقيقية .

ولم يكن الامر في جنوب الوطن يختلف عنه كثيرا بالنسبة للشمال ، سواء أن الاستعمار الذي فرض نفوذه المباشرة على هذه المنطقة من الوطن في هذه الفترة خلال القرن المنصرم بعد رحيل الاتراك قد جعل من نفسه حكما في توزيع وتنظيم مصالح هذه الطبقة والدفاع عنها في نفس الوقت ، الامر الذي قلل من حدة الخلافات فيما بين أفرادها ومراكز قواها ، حيث قام بتقسيم المنطقة اداريا وسياسيا الى عدة امارات ودويلات صغيرة ونصب على كل منها أميرا أو سلطانا يتصرف بالارض ومن عنيها كيف يشاء ، فبدلا من أمير أو سلطان واحد في الشمال ممثلا في الامام أو الملك صار في الجنوب أكثر من عشرة ما بين سلطان وأمير ، وكل المقدمات والنتائج كانت واحدة في كل الشطرين (١) .

طبقة الفلاحين :

اننا لا نجد كبير عناء في البحث عن ملامح هذه الطبقة الواسعة النطاق والعريقة المنبت في مجتمعنا ، سوى الاشارة الى أنه بالإضافة الى كونها قد شكلت وما تزال دائما طبقة الاغلبية الساحقة فانها من باب أولى كانت ولم تزال تشكل التجسيد الحقيقي لوجود المجتمع وتاريخه القديم والجديد ، وان هذه الطبقة في مجتمعنا تتمتع بكثير من المميزات والخصوصيات الايجابية اذا ما قورنت بغيرها في مجتمعات أخرى عربية وغير عربية ، والتي يهمنها الاشارة اليها هنا ، ذلك أنه بالرغم من أن هذه الطبقة التي ظل وما يزال يتكون منها غالبية المجتمع بأسره قد منيت بنماذج مختلفة من أشد نماذج

(١ مكر) راجع عبدالفتاح اسماعيل : كتابات مختارة حول الثورة الوطنية الديمقراطية

بواقفها الاشتراكية . دار الفارابي ببيروت ، ١٩٧٩ . ص ٢١٣ الى ٢١٦ .

التسلط الاقطاعى تخلفا وسوءا ، من أئمة ومشايخ وسلاطين وأمراء منذ زمن طويل ، ودأب هذا التسلط على فرض أسوأ نماذج الثقافة والتفكير الاقطاعى على الواقع الاجتماعى بمساعدة ودعم التسلط الاستعمارى المباشر فى جنوب الوطن ، والذى كان يبارك فى الريف - كما تذكر أحد وثائق الثورة الوطنية الديمقراطية - كل ما من شأنه ان يعمق ثقافة الاقطاع المتخلف من اساطير وخرافات تزرع الخنوع والالتكالية (٢) . الا ان هذه الطبقة الفلاحية رغم ذلك لم تصب بكسور اجتماعية أو تشوهات ثقافية ونفسية عميقة من جراء ذلك على غرار ما لاحظناه بالنسبة لأوضاع هذه الطبقة فى المجتمع المصرى مثلا .

فاذا كانت طبقة الفلاحين فى المجتمع اليمنى قد اضطرت مختارة وغير مختارة للاستسلام السياسى والاقتصادى الى حد كبير والثقافى الى حد ما لطبقة الاقطاع منذ زمن طويل الا أنها - حقيقة - لم تستسلم وجدانيا ونفسيا وثقافيا بصفة عامة ، حيث كانت ولم تزال تمتلك الوعي بذاتها والاحساس بالظلم الواقع عليها ، وقادرة على ممارسة الرفض الاجتماعى بصفة دائمة والرفض السياسى المباشر من وقت لآخر . ان هذه الطبقة رغم كل ما لحق بها من ألوان القهر والظلم والتجهيل والتضليل لم تفقد يوما زمام المبادرة الاجتماعية والنفسية والمعنوية على الأقل تجاه نفسها ، ناهيك عن المبادرات الاقتصادية والسياسية أيضا ، ولم تفقد شيئا من مقومات الاعتزاز بالنفس تجاه الطبقة الاقطاعية المسيطرة .

وذلك هو الأمر الذى حال دون تغلغل الثقافة والفكر الاقطاعى بكل دلالاته الميتافيزيقية والخرافية والاسطورية المنحرفة فى أعماق هذه الطبقة وفى واقع المجتمع القومى بصفة عامة ، على غرار ما حدث فى بعض المجتمعات العربية والاسلامية ، كمصر مثلا حيث يحج آلاف من البشر يوميا ومئات الآلاف سنويا الى مقابر موتاهم وأضرحة بعض الأشخاص الوهميين كالسيد الحسين والسيدة زينب فى القاهرة ، والسيد البدوى فى طنطا وأبو العباس المرسى فى الاسكندرية ومئات وآلاف غيرهم أقل شهرة فى كل منطقة تقريبا من أرض وادى النيل ، لكى يشكون اليهم حزنهم وشقايتهم ومشاكلهم ويطلبون منهم البركة والرحمة والحل والعدل الذى افتقدوه والذى لن يأتى بهذه الطريقة (٣) .

(٢) الثورة الوطنية الديمقراطية فى اليمن (سلسلة وثائق) دار ابن خلدون ببيروت ، الطبعة الاولى ١٩٧٢ ، ص ٢٦ .

(٢٣) راجع د . سيد عويس : حديث عن الثقافة ، مكتبة الأنجلو المصرية بالقاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ٤٤ و ٤٥ .

وكذلك ما يحدث دائما وعلى مدار العام في النجف وكربلاء في العراق ، وما يشبهه في إيران وبعض مناطق الخليج العربي والباكستان .. الخ .

حيث لم تنجح الطبقات الاقطاعية في اليمن في تكريس ثقافة وفكر بهذه الدرجة الحادة ، أو جعلها تقترب بحياتها بهذا الشكل الباثولوجي اقطاعي من هذا الطراز في وجدان الطبقة الفلاحية والواقع الاجتماعي ككل المرضى ، اذا ما استثنينا بعض الظواهر الجزئية المحدودة ، أو ما يتصل بهذه الدرجة الحادة ، أو جعلها تقترب بحياتها بهذا الشكل الباثولوجي بفكرة التمييز السلالي لمن كانوا يسمون أنفسهم « بالسادة » وادعاء انتسابهم الى الرسول ومطالبة المجتمع بموجب هذا الادعاء « الفاسد علميا » بالعديد من الامتيازات الأرستقراطية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والواجبة الاداء والمراعاة « دينيا » والتي من بينها تحريم تزويج بناتهم لمن لا يتمتع بشرف هذا النسب الوهمي (٣) .

وبالرغم مما كانت قد وصنت اليه هذه الظاهرة من السعة والانتشار المعزز بالسلطة السياسية لبيت حميد الدين الا أنها قد بدأت بالانهيار السريع بصفة تلقائية بعد ثورة عام ١٩٦٢ ، وتميل اليوم الى أن تصبح موضع سخرية اجتماعية تماما ، رغم أنه ما يزال هناك من يؤمن بها ويدافع عنها ويطبقها ولو بصورة غير مباشرة من كلا الطرفين بوعى أو بدونه .

خلاصة الأمر أن الطبقة الاقطاعية في المجتمع اليمني اذا كانت قد نجحت فعلا في فرض سلطتها السياسية واستغلالها الاقتصادي لفترة طويلة على طبقة الفلاحين وعلى المجتمع بصفة عامة الا أنها لم تنجح كثيرا في توطيد فكرها وثقافتها بنفس الدرجة رغم محاولاتها اليائسة والمستميتة . كما أن هذه الظاهرة والخاصية شبه المتميزة بالمبادرة الايجابية وعدم الاستسلام المطلق والانصياع للتمييزات لدية الطبقة الفلاحية في المجتمع اليمني بصفة عامة ، والتي يمكن اعتبارها ميزة وخصوصية ذاتية يتميز بها

(٣ مكرر) لابد وأن نلاحظ أن هذه الفكرة المتعلقة بدعوى الانتماء السلالي وغيرها من مجمل الأفكار الاقطاعية والاستعمارية التي تؤمن بالتفرقة والتمييز العنصري والسلال . قد أصبحت من الأمور التي لا يقرها العلم ولا يدعمها الواقع ، وفكرة الانتماء لعل بن أبي طالب التي انتشرت في العالم الاسلامي هي واحدة من هذه الافكار الموروثة والخطانة ، لان أساس الرابطة الى جميعت بين من ينسبوا لأنفسهم هذا الادعاء الفاسد هي رابطة سياسية وطبقية في الأساس . بدأت في عهد علي بداية راديكالية ووطنية لمعارضة السلطة الاموية ، وتحولت من بعده الى ظاهرة مرضية ومنحرفة تقوم على الخرافة .

المجتمع اليمني عن كثير من المجتمعات الى حد ما ، هذه الظاهرة لم تكن محكومة بالصدفة والتلقائية التي تفتقر الى التفسير العلمى ، بل انها تتركز فى الأساس على أسباب تاريخية وحضارية وعوامل اقتصادية وجغرافية وبيئية ونفسية ضاربة الأعماق والجذور فى الواقع الاقتصادى والجغرافى والتاريخى منذ المراحل الأولى التى عرف فيها المجتمع نفسه على هذه الرقعة من الأرض (٤) .

البرجوازية الطفيلية :

النشوء البرجوازى فى المجتمع اليمنى هو نشوء حديث شأنه فى ذلك شأن معظم مجتمعات البلدان النامية والمتخلفة ولا تتعدى بذوره الأولى بالنسبة لليمن المائة عام المنصرمة ، والمرتبطة أساسا بنشاط التجارة والاحتكارات الرأسمالية الدولية فى ظل السيطرة والنفوذ الاستعمارى ، وبالرغم من التعارف الشائع لتسمية هذا النشوء الطفيلى « بالبرجوازية كفهوم طبقي » الا أن مثل هذا المفهوم فى تقديرنا على الأقل مشكوك فيه الى حد كبير ولا ينطبق على المفهوم والتعريف العلمى للطبقة البرجوازية التى عرفتها أوروبا منذ أوائل القرن التاسع عشر وحتى آخره ، وربما يكون اطلاق مصطلح ومفهوم « الكمبرادور » الذى يعنى بالعربية الوسيط أو أداة النقل والتوصيل الذى بدأ يشيع حديثا ، هو أكثر صوابا واقترابا من الموضوعية ، لان انغراس الرأسمالية الدولية فى البلدان النامية والمتخلفة قد حال حتى الآن دون أية امكانية لنشوء طبقة برجوازية حقيقية فى هذه البلدان منذ زمن بعيد وحطم كل مقومات امكانية وجودها بسهولة ، وخلق فى الوقت نفسه هذه التشوهات أو الفئات والشرائح الطفيلية التجارية المتكاملة مع الاحتكارات الرأسمالية الدولية والمرتبطة بها ١٠٠٪ ، والتى نطلق عليها غالبا اسم « البرجوازية » ، وأحيانا « الكمبرادورية » ، وذلك كبديل مشوه ومعوق لامكانية نشوء طبقة برجوازية حقيقية بالمعنى العلمى والتاريخى .

لقد رغبتنا فى ايراد هذا المفهوم هنا بايجاز حتى لا يتبادر الى ذهن القارئ العزيز ونحن نتحدث عن ما نطلق عليه ولر مجازا « البرجوازية الطفيلية » فى مجتمعنا اليمنى بأننا نتحدث عن طبقة برجوازية حقيقية بالمعنى العلمى ، بل اننا بصدد الحديث عن شرائح وفئات كمبرادورية

(٤) يمكن العودة الى مزيد من التفاصيل حول هذه النقطة ومعرفة دلالاتها الى كتابنا التراث الشعبى وعلاقته بالتنمية فى البلاد النامية ، دراسة تطبيقية عن المجتمع اليمنى ، وبالذات الفصل الثامن ، مركز الدراسات اليمنية ، صنعاء ، ١٩٨٠ .

وطفيلية مرتبطة بالخارج ومقطوعة الصلة الاقتصادية والوطنية أيضاً بالداخل .

فهذه الفئات التجارية الطفيلية قد وجدت في مدينة عدن بالذات منذ وقت مبكر ، ومنذ اللحظة الأولى لفرض السيطرة الاستعمارية البريطانية المباشرة على المنطقة منذ أكثر من مائة وأربعين عاماً ضمن تخطيط مسبق من قبل الإدارة الاستعمارية ، أساسه التركيز على جعل مدينة عدن محطة خدمات نشطة ذات أغراض وأبعاد محددة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً ، حيث تمثل البعد السياسى فى فرض الهيمنة المباشرة على منطقة من أشد مناطق العالم إثارة وحيوية قديماً وحديثاً ، بالتحكم فى مدخل البحر الأحمر وممرات العبور البحرى القديم والجديد بين الشرق والغرب من خلال السيطرة على هذه المنطقة ، كما أن البعد الاستراتيجى العسكرى للمنطقة قد جاء انعكاساً للبعد السياسى ، حيث جعلت بريطانيا من هذه المنطقة بعد أن بنت فيها أضخم قاعدة عسكرية لها فيما وراء البحار ما يشبه برج المراقبة الذى يحرس ويدافع عن كل مصالح الامبراطورية فى الشرق بأسره والتي لم تكن لتغيب عنها الشمس كما يقال (٤) .

أما البعد الاقتصادى وهو الأهم بالنسبة لموضوع بحثنا وما نرمى الى تحليله بتفصيل أكثر فى هذه النقطة فقد تمشأ أولاً : فى جعل مدينة عدن ومينائها الاستراتيجى الدولى محطة عالمية لخدمات الشحن والتفريغ والتموين والصيانة للأساطيل البحرية التجارية والعسكرية الغربية التى تضاعفت حركتها عشرات المرات بين الشرق والغرب خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، وتمثل ثانياً : فى جعل المدينة أشبه بمركز تموين تجارى ضخم لتزويد كل مناطق الداخل فى الشمال والجنوب على السواء بمختلف السلع الصناعية الاستهلاكية التجارية المستوردة من جهة والحصول على بعض المحاصيل الزراعية والمواد الأولية التى يحتاجها جنود القاعدة البريطانية فى عدن أو غيرها من مناطق النفوذ البريطانى فى مناطق آسيا وأفريقيا وأسواق أوروبا نفسها .

وهنا ومن واقع هذه القضية نشأت وتطورت شريحة برجوازية تجارية وكمبرادورية طفيلية يمنية وغير يمنية فى مدينة عدن وحدها ، نذرت نفسها للقيام بعملية استقبال السلع الاستهلاكية المصنعة فى الغرب والقيام بنقلها

(٤ مكرر) راجع بصفة عامة حول هذا الموضوع فرد هوليد : الصراع السياسى فى الجزيرة العربية ، دار ابن خلدون ، بيروت ، ترجمة حازم صاغيه وسعد محيو ، ١٩٧٨ ، ص ١٠٨ الى ١١٤ .

وتوزيعها الى كل مناطق الداخل على مستوى الشمال والجنوب خدمة للشركات والوكالات التجارية الأجنبية المركزة في الخارج ومن خلال فروعها في مدينة عدن . ولقد استطاعت هذه الشريحة أن تجنى أرباحا هامشية لا بأس بها من جراء عمليات التوزيع والسمسة والوساطة والمراباة وتكرار عمليات بيع السلعة الواحدة أكثر من مرة قبل وصولها الى المستهلك في أعماق المناطق الحضرية والريفية في الداخل ، كما استطاعت من خلال كل ذلك أيضا وبمرور الوقت أن تجعل من نفسها ظاهرة اجتماعية واقتصادية ذات دلالات طبقية برجوازية مليئة بالتشوهات الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الشمال والجنوب ، نظرا لارتباطها الكامل بالشركات والاحتكارات التجارية الدولية ١٠٠٪ وانحصار نشاطها كمجرد حلقة أخيرة في سلسلة النشاط الاقتصادي والتجاري لتلك الاحتكارات ، اضافة الى انقطاع كل صلة اقتصادية لهذا النشوء الطبقي البرجوازي المشوهة بالأوضاع الاقتصادية التقليدية في الداخل من استثمار زراعي أو صناعي أو غيره ، متخذاً من مدينة عدن مركزه الأساسي وموقع انطلاقه الوحيد في اتجاه الداخل والخارج معا .

وبالرغم من أن النفوذ السياسي المباشر للإدارة الاستعمارية لم يمتد الى معظم مناطق الداخل في الوسط والشمال واقتصرت على مناطق الجنوب ، الا أن كل الحسابات السياسية والاقتصادية بالذات كانت قد وضعت سلفا بالنسبة لمدينة عدن بحيث تؤدي أغراضها الاقتصادية كاملة كمحطة لتموين مناطق الداخل بأكملها شمالا وجنوبا بالسلع التجارية الاستهلاكية منذ زمن بعيد ، فلقد كانت مدينة عدن هي المحطة الرئيسية لنشاط العمالة والتجارة لكل اليمنيين حيث لم يلجأ أى من الإدارة الاستعمارية في الجنوب أو الامام في الشمال الى اتخاذ أى اجراءات سياسية أو ادارية من أى نوع للحد من انتقال الأفراد بين صنعاء وتعز وعدن أو أى منطقة أخرى ، حيث لم يطبق أى نوع من بطاقات المرور أو جوازات السفر أو غيرها ما عدا بعض التحريات السياسية والضرائب الجمركية في نقاط العبور ، بل لقد كان أبناء المناطق الداخلية في جنوب الوطن يجدون صعوبة أكثر في الوصول الى هذه المدينة بسبب تعدد الامارات والسلطانات الاقطاعية المنفصلة عن بعضها ووجود نقاط حدود وعبور بين كل منها تقتضي الرقابة والتفتيش ودفع الضرائب والكوس الاقطاعية عند العبور من سلطنة لآخرى لصالح الاستعمار والسلطات المحلية للسلطين والأمراء(٥) .

ولقد تمثلت سياسة العزل بين مدينة عدن وكل مناطق الداخل شمالا وجنوبا في قصر كل هذه الخدمات التجارية والمصرفية والبريدية وغيرها على هذه المدينة فقط دون سواها من مناطق الداخل في الجنوب والشمال التي حافظ كل من الاستعمار والامام على أوضاعها التقليدية وعزلتها عن العالم الى حد كبير من جهة وإبراز هذه المدينة (مدينة عدن) بما توفر فيها من حالة انتعاش وخدمات مختلفة كنتيجة وضرورة لازمة لكل المقدمات السابقة ، وكما لو كانت مدينة خارج الحدود اليمنية تماما وذات سمات اقتصادية واجتماعية متميزة الى حد كبير(٥) .

نشوء الطبقة العاملة الحديثة

إذا كانت البذرة الأولى للنشوء البرجوازي الحديث قد انطلقت من مدينة عدن على نحو ما سبق ملاحظته ، فإن البذور الأولى لنشوء الطبقة العاملة اليمنية الحديثة قد بدأت كذلك في هذه المدينة أيضا كنتيجة حتمية ومنطقية لكل التحولات التي طرأت على هذه المدينة وضواحيها في ظل الادارة الاستعمارية البريطانية طوال قرن ونصف من الزمن ، وذلك نتيجة لافتقار هذه الادارة واحتياجها لقطاع واسع من اليد العاملة لتغطية مختلف الخدمات اللازمة لمعنيات الشحن والتفريغ والتموين البحري في ميناء عدن ، ومعامل تكرير البترول التي أقيمت في المنطقة لنفس الغرض ، إضافة الى متطلبات القاعدة العسكرية البريطانية الضخمة من جهة والادارة المدنية الاستعمارية من جهة أخرى لقطاع واسع من المستخدمين الدائمين ، وغير الدائمين ، ناهيك عما شكلته المؤسسات والوكالات التجارية الأجنبية داخل المدينة وضواحيها من مراكز جذب واسعة لليد العاملة اليمنية المتوفرة والرخيصة التي وفدت من مختلف مناطق اليمن للقيام بمختلف الأعمال الخدمية والانشائية والتجارية من نقل وتفريغ وتخزين وصيانة وتوزيع وبناء .. الخ بكثافة عالية .

حيث تكون من خلال فاعلية هذه العوامل مجتمعة قطاع واسع النطاق من العمال والمستخدمين البسطاء الذين وفدوا بمفردهم من مختلف مناطق

(٥ مكرر) اننا مانزال نذكر جيدا حينما كن أي مواطن يعني من صعدة وحتى حضرموت إذا أراد أن يرسل ابنه أو قريبه في المهجر في أوروبا - أمريكا - الحبشة - السودان - جنوب شرق آسيا والوطن العربي نفسه وغيرها من مناطق العالم التي ينتشر فيها اليمنيون منذ زمن طويل وحتى اليوم فإن عليه أن يذهب الى مدينة عدن أولا ليتمكن من مراسلتهم وتلقي ارسالياتهم أو الذهاب اليهم أو استقبالهم .. الخ .

اليمن بلا استثناء ، وهنأ نود أن نؤكد حقيقة بديهية ربما غاب أو أسيء فهمها لدى البعض بحسن نية أو بدونها ، وهى أنه إذا كانت هذه المدينة قد استقبلت منذ وقت مبكر أفراد عاديين من مختلف مناطق اليمن ذوى أصول فلاحية وحرفية وتجارية محلية قديمة ، وتحولوا فى ظل الإدارة الاستعمارية وتشجيعها الى شريحة برجوازية كمبرادورية حديثة نشطة . عمقت بدورها داخل هذه المدينة وحدها ، ومدت نشاطها الى كل مدينة وقرية فى مدن وقرى الوطن اليمنى بأسره على نحو ما سبقت الإشارة ، فان نشوء البذور الأولى للطبقة العاملة اليمنية الحديثة قد نبتت أيضا فى هذه المدينة بنفس الطريقة ولنفس الاسباب وبكم وكيف أكثر اتساعا وحيوية بالنسبة لهذه الطبقة التى كانت هى أكثر ارتباطا بأعماق القرية اليمنية والريف اليمنى كنه وتعبيرا عنه الى حد كبير(٦) حيث ظل الوف هؤلاء العمال يعيشون حياة مزدوجة ، فهم نصف عمال ونصف فلاحين فى ظل الإدارة الاستعمارية .

ذلك أنه فى الوقت الذى كانت تحرص فيه هذه الإدارة الاستعمارية كل الحرص على خلق شريحة برجوازية وكمبرادورية تجارية متفرغة لأعمال استقبال السلع التجارية المستوردة وتوزيعها الى كل قرية وربط حياة هذه الشريحة بهذه العملية الطفيلية نهائيا ، أو بالاحتكارات الدولية على الاصح وقطع كل صلة لها بواقع الاقتصاد القومى والوطنى ، إلا أن هذه الإدارة كانت تقوم بعملية عكسية تماما بالنسبة للطبقة العاملة .

حيث كانت تعمل دائما وبكل الوسائل على الحد من وجود طبقة عاملة منقطعة عن الريف ومربطة بمواقع العمل ارتباطا دائما فى هذه المدينة التى اتسع حجمها وخدماتها المحلية والدولية ، حيث كانت كل الاجراءات الخاصة بطريقة الاستخدام المؤقت والموسمى وعدم ربط العمال بعقود عمل طويلة المدى وحققهم المباح فى ترك العمل فى أى وقت يشاءون مهما كانت صفة هذا العمل ، اضافة الى معدل الأجور المنخفضة جدا وظروف السكن الرديئة فى صنادق الصفيح وأنقاض الخشب والداكين الصغيرة وفراغات العراء الطلق مباشرة ، وعدم وجود أية ضمانات صحية واجتماعية أو تأمينات اجتماعية كافية ، كل ذلك قد أدى بصورة مباشرة وغير مباشرة الى عدم استقرار العمال فى المدينة وارتباطهم الدائم بمواقع العمل من جهة واستحالة قدرتهم على اصطحاب عائلاتهم للاقامة معهم فى مناطق العمل من جهة أخرى ، وهو الأمر الذى كان يضطرهم بصورة مبابرة وغير مباشرة الى ممارسة العمل الموسمى ، المؤقت ، مختارين وغير مختارين ، وجعل مسألة العمالة فى هذه

(٦) راجع فردهولايد : الصراع السياسى فى الجزيرة العربية ، ص ١٣٩ .

المدينة دائما مسألة هامشية تماما في حياة القائمين بها ، وذات أهمية اقتصادية واجتماعية من الدرجة الثانية والثالثة بالنسبة لاساس وجودهم الحقيقي كفلاحين في القرى والمناطق الريفية أو حرفيين ومستخدمين في الأعمال الزراعية والمناطق الحضرية القديمة في الداخل .

ولقد دأبت الادارة الاستعمارية على تكريس هذه الوضعية الهامشية المشوهة لأوضاع اليد العاملة في المنطقة والحيلولة دون استقرارها وارتباطها الدائم بمكان العمل ، حتى لا ينفصل هؤلاء العمال عن أصولهم الريفية ويشكلون نواة الطبقة العاملة المستقرة ذات ملامح وأبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية محددة ، لأن من شأن مثل هذا الأمر لو حدث أن يثير الكثير من المتاعب للسلطات الاستعمارية وحلفائها الكمبرادوريين المتطفلين ويؤدي الى الحد من استغلالهم لهؤلاء العمال من جهة ، واثارة الوعي الوطني والتحرري من جهة ثانية ، لا بالنسبة للاحتلال الأجنبي فحسب بل وبالنسبة لركائزه الاقطاعية القديمة من جهة وسماسته « البرجوازيين والكمبرادوريين المرابين الجدد ، من جهة أخرى .

ذلك أن الاحتفاظ بتوازن الوضع الهامشي لالوف هؤلاء العمال اليمينيين الذين ظلوا يتدفقون على هذه المدينة بين وقت وآخر قد حقق ثلاث نتائج هامة في خدمة الادارة الاستعمارية وحلفائها الاقطاعيين في الريف والبرجوازيين الطفيليين في المدينة ، وتمثل هذه النتائج في : خلق سوق رائجة لليد العاملة اليمينية لتلبية كل الخدمات والمنافع التي كان يتطلبها هذا التحالف الثلاثي من جهة ، والحيلولة دون تحولهم الى طبقة عاملة مستقرة يمكن أن تتحول بطبيعتها الى تيار سياسي وطني مناهضة هذا التحالف الثلاثي المستقل لهذه الطبقة وللمجتمع بأسره من جهة ثانية ، ثم خلق ثغرة ونقطة ضعف خطيرة في أوساط الطبقة الفلاحية في الريف من خلال تهميش هذا القطاع الواسع من قوتها المنتجة الذي لم يعد يقوى على الاعتماد في عيشه على الأرض الزراعية من جهة ثالثة .

وهذه السياسة الاستعمارية التي جعلت من مدينة عدن وضواحيها تؤدي كل هذه المهام والوظائف المضررة والمشوهة لأوضاع المجتمع بأسره شمالا وجنوبا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا لم تكن حالة استثنائية للسياسة الاستعمارية تخص اليمن وحدها ، ولكنها لا تعدوا أن تكون حلقة حادة من سلسلة طويلة من مبدأ سياسي واقتصادي عام مارسه كل القوى الاستعمارية في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية ، كما سبق وأن أوضحنا في فصل سابق ، حيث لم تكن عدن لتختلف في وظيفتها بالنسبة لليمن

عن بيروت بالنسبة لمنطقة الشام ، وهونج كونج بالنسبة للصين والمناطق المجاورة ، اضافة الى الكثير من المناطق الحضرية فى الموانئ ومناطق التعدين وزراعات التصدير المنتشرة بكثرة فى افريقيا ، والتي كانت الادارة الاستعمارية تقوم بفصل مثل هذه المناطق الضيقة عن الوطن الام لى يقوم بمثل هذه المهام المحددة والمفيدة للادارة الاستعمارية والمضرة جدا بالأوضاع الوطنية للمجتمع الأصلى .

ومع ذلك وبالرغم من كل المحاولات المستميتة للادارة الاستعمارية وحلفائها للحيلولة دون تكون بذور طبقة عمالية يمنية حديثة فى عدن ، الا أن تلك المحاولات لم تؤدى كل النتائج التى استهدفتها بالنسبة لهذه القضية ، ذلك أن الاستراتيجية العسكرية والسياسية والاقتصادية التى لعبتها المنطقة بحكم موقعها الهام بالنسبة للمصالح الاستعمارية المحلية والدولية قد فرضت على الاستعمار البريطانى أن يقيم فيها مرافق عسكرية واقتصادية برية وبحرية وجوية على درجة عالية من الأهمية والتعقيد والاتساع الذى يلبي كل الخدمات والمصالح الاستعمارية الدولية عبر المحيط الهندى وآسيا وافريقيا معا ، ابتداء باقامة ميناء عدن الدولى الضخم ومصافى البترول وانتهاء باقامة أضخم قاعدة عسكرية بريطانية فى منقطه ما وراء البحار تقريبا ، وهو الأمر الذى أدى بالضرورة الى وجود استقرار نسبي لقطاع محدود على الأقل من مئات وألوف العمال فى المدينة وضواحيها ، ونمو قدراتهم وخبراتهم المهنية ، ووعيهم بمصالحهم الوطنية والسياسية والقومية بصورة ملحوظة ، وكنتيجه حتمية وجدلية لطبيعة هذه المتغيرات .

حيث لعبت هذه المجاميع الطليعية للطبقة العاملة اليمنية الحديثة أدوارا سياسية واجتماعية وقومية فعالة فى اذكاء الحس والوعى القومى فى المنطقة ومناهضة الاحتلال الأجنبى والمطالبة بالاستقلال من جهة ، ثم شاركت بفاعلية وطنية وثورية مع الأحزاب السياسية الوطنية والثورية فى حرب التحرير الشعبية التى بدأت من الريف وامتدت الى أعماق مدينة عدن نفسها ، وزاد دور هذه الطليعة الطبقة أهمية وحجمها اتساعا بعد الاستقلال وحتى اليوم ، وذلك على نحو ما سنرى من خلال الفقرة التالية التى سنناقش من خلالها المتغيرات الجديدة فى البناء الاجتماعى والطبقى لمرحلة ما بعد عام ١٩٦٢ فى المجتمع اليمنى .

متغيرات البناء الطبقي في اليمن بعد عام ١٩٦٢ :

ان الاوضاع السياسية والاجتماعية والطبقية السابقة والتي ظلت سائدة قرابة قرن ونيف من الزمن قد تعرضت لعدة متغيرات جوهرية وأساسية خلال العشرين عاما الأخيرة ومنذ قيام ثورة السادس والعشرين من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بالذات ، والتي يمكن ايجازها في : اتساع دائرة الطبقة الاقطاعية ونفوذها السياسي والاجتماعي في الشمال وتفنص هذه الدائرة ومصالحتها الى حد كبير في الجنوب من جهة ، وانتقال مراكز نشاط البرجوازية والكمبرادورية التجارية من عدن الى الحديدة وصنعاء وتعز وتوسيع نشاطها أيضا من جهة ثانية واتساع دائرة الطبقة العاملة ونفوذها السياسي والاقتصادي في الجنوب وظهور بذور هذه الطبقة وجيوبها الأولى في مناطق الشمال من جهة ثالثة ، ثم دخول طبقة الفلاحين في الشمال والجنوب كطرف سياسي واجتماعي فعال في كل المتغيرات والأحداث الجديدة وحتى الآن .

ونظرا لما لكل هذه المتغيرات الجديدة من دلالات اجتماعية وسياسية واقتصادية بالغة الأهمية فاننا سوف نتناول كل منها بشيء من التفصيل والتحليل الضروري من خلال الفقرات الآتية :

أولا - اتساع دائرة الطبقة الاقطاعية في الشمال وتقلصها في الجنوب

لقد تمكنت الطبقة الاقطاعية التقليدية في شمال الوطن من توسيع دائرتها الاجتماعية وتطوير نفوذها السياسي والاقتصادي بصورة ملحوظة بعد سنوات قليلة من قيام الثورة التي لم تكن بأفقها القومي والبرجوازي الوطني الصغير لتتقوى على القضاء على هذه الطبقة الاقطاعية العريضة في المجتمع اليمني أو حتى مجرد الحد من طموحاتها الا لسنوات قليلة فقط بعد قيام الثورة ، ولا تتجاوز الثلاث سنوات الأولى وبفعل ظروف قومية ومعنوية ونفسية لا أكثر ، حيث ما كاد عام ١٩٦٧ أن ينصرم حتى كانت هذه الطبقة قد أوشكت على التخلص من كل تآزماتها النفسية والمعنوية التي سببتها الثورة بأفقها القومي والعاطفي الحاد ، وصارت على مقربة من مواقع السلطة السياسية والتي أحكمت قبضتها عليها نهائيا بعد انقلاب الخامس من نوفمبر سنة ١٩٦٧ ، وأقصى كل المشاغبين السياسيين بالنسبة لها ، والقيام بتوزيع كل المصالح والامتيازات السياسية والاقتصادية بين أفرادها ومراكز قواها على نطاق أكثر اتساعا وشمولا .

وبذلك تحقق أعظم حلم تاريخي في حياة هذه الطبقة بكل أبعادها وتحالفاتها الأرستقراطية والقبلية والعشائرية والعقارية والسلالية ، والذي كانت تعلم به وتناضل من أجله منذ زمن طويل ، حينما كانت تناضل من أجل إسقاط الديكتاتور الاقطاعي الوحيد ممثلا في « الامام الملك » الذي كان يحتكر لنفسه كل شيء ولا يسمح لأفراد هذه الطبقة الا بالفئات النافه ، وذلك لكي تتمكن من احلال نفسها محله واعادة قسمة كل هذه المصالح والامتيازات السياسية والاقتصادية والاجتماعية قسمة أقرب الى العدل والمساواة بين أفرادها فقط كما سبقت الاشارة .

واستطاعت بذلك أيضا أن تحقق من خلال ثورة ٢٦ سبتمبر التي فجرها الخط القومي والبرجوازي الوطني الصغير ما فشلت هي في تحقيقه من خلال حركاتها السياسية عام ١٩٤٨ و ١٩٥٥ .

وبينما كانت الأحداث منذ منتصف الستينات تسير في هذا الاتجاه في شمال الوطن كان هناك اتجاه شبه عكسي في جنوب الوطن ، حيث استطاعت تجارب وممارسة حرب التحرير الطويلة أن تستفز قطاعات الشعب الواسعة من فلاحين وعمال ومثقفين وطنيين في مواجهة سياسية وعسكرية شاملة ذات أبعاد اجتماعية وطبقية أكثر عمقا ، لا بالنسبة للمحتل الأجنبي فحسب بل وبالنسبة للتحالف الاقطاعي السلاطيني والكمبرادوري المرتبطة مصالحه بهذا الاحتلال نفسه الأمر الذي أدى الى وضع هذه الطبقة الاقطاعية في قفص الاتهام والخيانة الوطنية تماما من أول لحظة ، وسهل امكانية تقليص نفوذها ومحاصرة مصالحها السياسية والاقتصادية أثناء حرب التحرير والقضاء عليها نهائيا بعد الاستقلال وتعميق الخط الثوري التقدمي في السلطة .

وذلك هو المتغير الاساسي الاول الذي حدث بعد ثورة سبتمبر عام ١٩٦٢ في الشمال وثورة الرابع عشر من اكتوبر في الجنوب وتحقيق الاستقلال ، أما اذا سؤلنا عن كل الأسباب والعوامل المسادية والتاريخية التي أدت الى حدوث هذا المتغير بهذا الشكل حتى الآن ، فان ذلك هو ما سنتناوله في الفصل القادم الذي سنتناول فيه حدث الثورة نفسه وتحليل كل أبعادها السياسية والطبقية والقومية .

ثانيا - انتقال نشاط البرجوازية التجارية

من عدن الى الحديدة وصنعاء وتميز :

ان نفس المتغيرات والأسباب التي أثرت على أوضاع الطبقة الاقطاعية في الشمال والجنوب على نحو ما سبقت الاشارة قد عكست نفسها بوضوح

على أوضاع النشوء الطفيلي للطبقة البرجوازية التجارية التي ظل نشاطها مركزا ومحاصرا في مدينة عدن وحدها بفعل تخطيط مسبق من قبل الادارة الاستعمارية ، وذلك حينما تهاوت هذه القلعة الدولية الحصينة لنشاط الاحتكارات التجارية والامبريالية العالمية وحلفائها من الكمبرادورين المحليين والدوليين تحت ضربات حرب التحرير الشعبية المنتصرة التي أفقدتها توازنها السياسي والاقتصادي المشوهة بصورة أكثر عمقا وفاعلية مما حدث للطبقة الاقطاعية السلاطينية في الريف ، وذلك من خلال كل الاجراءات الاشتراكية والثورية التي تمت حتى الآن ووضعت حدا نهائيا لوضع هذه المدينة اليمنية (عدن) المشوه الذي ظلت تتسم به كمجرد سوق للسمسرة وأعمال المراهبة وتوزيع السلع الاستهلاكية الرأسمالية المستوردة في كل مناطق الداخل(٦)

فما كان من تلك الطبقة البرجوازية الطفيلية التي ترعرعت في هذه المدينة منذ زمن بعيد الا أن شدت رحالها بسرعة في اتجاه مناطق الشمال الداخلية (الحديدية وصنعاء وتعز) حيث توجد مواطنها الاصلية من جهة وأسواق تجارتها المباشرة من جهة أخرى ، مستفيدة بكل المتغيرات التي تمت في شمال الوطن منذ عام ١٩٦٢ بصفة عامة وما حدث بعد انقلاب الخامس من نوفمبر ١٩٦٧ بصفة خاصة ، والذي لم يهيئ لهذه الطبقة مجرد مكان للاتواء والحماية من المد الوطني والثوري المتصاعد في الجنوب فحسب بل وتوفير منطلقات اقتصادية وسياسية لنشاطها أكثر اتساعا وربحا في أكثر من مدينة ومنطقة في الشمال بدلا من المحاصرة التي ظلت تفرض عليها في الماضي داخل مدينة عدن وحدها من قبل الاستعمار والامام على السواء ، حيث تأكد - بعد انقلاب نوفمبر الرجعي - اقامة تحالف منظور وغير منظور بين الطبقة الاقطاعية التي أصبحت في قمة السلطة في صنعاء بعد عام ١٩٦٧ ، وبين هذه الشرائح البرجوازية والتجارية التي كانت قد بدأت في تأكيد وجودها كحقيقة اجتماعية واقتصادية في شمال الوطن منذ عام ١٩٦٢ ، وأكدت هذا الوجود بعد عام ١٩٦٧ بسرعة أكثر كطبقة برجوازية طفيلية واسعة النطاق وذات مضمون سياسي واضح مشارك في السلطة ، بعد أن فقدت كل مواقعها ومصالحها القديمة في الجنوب .

وهنا نستطيع أن نؤكد حقيقة هامة وهي أن متغيرات الأحداث التي سارت في اتجاه سلبى بالنسبة لثورة السادس والعشرين من سبتمبر في الشمال منذ منتصف الستينات لأسباب كثيرة سنتناولها في الفصول القادمة ، وكادت أن تفرغها من مضمونها الوطني بعد انقلاب الخامس من نوفمبر ، لم تكن قد خدمت الطبقة الاقطاعية فحسب ولكنها قد فتحت أفقا جديدا لطبقة كمبرادورية طفيلية جديدة ، وأحالت هزيمتها وخسارتها في عدن الى انتصار وربح أكبر في صنعاء والحديدة وتعز وغيرها ، من خلال التحالف المنظور والغير منظور لهذه الطبقة مع الطبقة الاقطاعية ومشاركتها في السلطة وتنسيق كل جهودهما وتركيزهما في اتجاهين رئيسيين : الأول الامعان في تصفية كل الجيوب والمفاهيم والتوجهات الوطنية التي كانت قد فرضتها ثورة السادس والعشرين من سبتمبر والدأب المستميت على افراغ كلمة « الثورة والجمهورية » من كل مضامينها الوطنية ، أما الاتجاه الثانى فهو القيام بعملية التفاف ومحاصرة للنظام الوطنى الذى بدأ يتوطد سياسيا واجتماعيا على امتداد الشطر الجنوبى من الوطن ، استعدادا للانقضاض عليه واجهاضه ، من خلال الدعاية والتشويه السياسى وبث الفرقة الوطنية والاجتماعية والدينية لأبناء المجتمع الواحد ودفعهم الى عمليات الاقتتال والحرب المباشرة وغير المباشرة بين أبناء البلد الواحد ، من أجل تحقيق الاهداف الخفية السابقة .

ولقد وجد هذا التحالف الكمبرادورى والاقطاعى الرجعى والمتخلف الذى امتد على مستوى الشمال والجنوب فى الداخل والخارج من أجل استكمال افراغ مفهوم الثورة والجمهورية فى الشمال من كل مضامينهما ، واسقاط النظام الوطنى فى الجنوب بعد عام ١٩٦٧ ، وجد له الكثير من الأنصار والمؤيدين والمدعين له بكل الامكانيات من قبل القوى الاستعمارية والامبريالية العالمية ورؤس حرابها المتقدمة من النظم الرجعية فى المنطقة العربية المجاورة التى فشلت فى تحقيق أغراضها من خلال الحرب الملكية الجمهورية طوال الست سنوات الأولى من عمر الثورة والتى خرجت منها بخفى حنين ، فعمدت الى دعم كل المصالح السياسية والطبقية فى الداخل ذات المصلحة المباشرة فى افراغ الثورة والنظام الجمهورى من كل مضامينهما الصحيحة ، من ملكيين وجمهوريين على السواء ، تحت علم الثورة واسم الجمهورية .

ثالثا - تعظيم دور الطبقة العاملة في الجنوب وظهور بوادها في الشمال :

ان المتغيرات الجديدة التي طرأت على أوضاع الطبقة الاقطاعية والبرجوازية الكبرادورية في المجتمع اليمني على نحو ما سبق قد وجدت امتدادها وتأثيرها بالنسبة للطبقة العاملة اليمنية أيضا بمقاييس لا تقل عن سابقتها ان لم تكن أكثر عمقا ودلالة ، فبعد انتصار الثورة في جنوب الوطن وتعميق توجعها الثوري والتقدمي الاشتراكي الناجز تعاطف بفعل ذلك دور الطبقة العاملة وتبدلت أوضاعها على كل المستويات ، فانتصار الثورة بعدها التقدمي والاشتراكي الناجز وتعميق هذا البعد أكثر فأكثر ثم يؤدي الى مجرد حل مشاكل هذه الطبقة وإزالة الظلم والاستغلال عنها والقضاء على تشردا وحالة التهميش الحياتي التي ظلت تعانيه في ظل الاحتلال فحسب بل لقد شقت طريقها بعمق وحيوية نحو المشاركة في السلطة وإدارة الانتاج الاشتراكي الجديد وترسيخ منكيته العامة من خلال مؤسساتها النقابية والسياسية المختلفة وطلاتها الثورية والتقدمية .

فلقد تمكنت الثورة من القضاء على كل أدوات وعلاقات الانتاج القديمة القائمة على اقتصاد الاستيراد السلبي والخدمات الطفيلية التابعة للخارج في نطاق مدينة عدن وضواحيها فقط ، واستبدلتها بوسائل وعلاقات انتاجية جديدة مرتكزة على التنمية الزراعية والصناعية واستثمار الموارد المختلفة على أسس اشتراكية وعلى امتداد الوطن كله وبعيدا عن كل أشكال تبعية الاحتكارات الرأسمالية الأجنبية ، وبالتعاون البناء مع المنظومة الاشتراكية الحليف الحقيقي لتقدم وتنمية المجتمعات النامية والمتخلفة وتحررها من التبعية الرأسمالية الأوربية ، بحكم عدا هذه المنظومة للاستعمار والرأسمالية وتناقضها معها سياسيا واقتصاديا وأيديولوجيا ، الأمر الذي يجعلها تقف في خط وجبهة نضالية واحدة ذات مصلحة مشتركة مع الدول النامية والمتخلفة في مواجهة الاستعمار والرأسمالية من جهة وما تفرضه على هذه الدول النامية من حالة الاستغلال والتبعية من جهة أخرى .

حيث لم تؤدي كل هذه التحولات الجذرية التي تمت في اليمن خلال الثلاثة عشر عاما الماضية بالنسبة للطبقة العاملة الى مجرد تغيير أوضاعها القديمة وتملكها لوسائل الانتاج التقليدية ومشاركتها الفعالة في السلطة فحسب على نحو ما سبقت الإشارة بل لقد أدت الى اتساع نطاقها الكمي وتنامي قدراتها الكيفية ، حيث امتدت مظلتها الاجتماعية الى كل المناطق

والمدن الداخلية كافرارز جدلي مباشر لامتداد الاجراءات والتحولات الاشتراكية والتنمية العميقة في هذه المناطق من جنوب الوطن التي شهدت ثورة حقيقية في مجال الزراعة الحديثة والصناعة والتعدين والصيد .. الخ . بعد أن ظلت محاصرة ومعزولة في مدينة عدن زمنا طويلا كما سبقت الإشارة أيضا ، والتي كانت تغلب اليها بين وقت وآخر من الأرياف ثم تغادرها وكما لو كانت مدينة خارج الحدود الوطنية لليمن .

كما أن هذه التحولات لم تقضى نهائيا على الارتباط الهامشي المؤقت للعصايل بمواقع عملهم ونتاجهم فحسب كما كانت تخطط لذلك الادارة الاستعمارية دائما ، بل لقد صار هؤلاء العمال هم الذين يمكن هذه المواقع نفسها وكل أدواتها الانتاجية ملكية جماعية ويديرونها بأنفسهم ادارة اشتراكية وديمقراطية مباشرة .

ولقد كان لكل هذه الاجراءات والتحولات الاشتراكية والاجتماعية وغيرها وما وصلت اليه من عمق اقتصادي واجتماعي كبير أبعاد الأثر في تمكين الثورة والسيطرة الوطنية في جنوب الوطن من تصفية كل الجيوب الاقطاعية والكبرادورية في الداخل ، والتصدي لكل المحاولات الرجعية والامبريالية المستميتة في عدائها للشعب اليمني بأسره وأطماعها في النيل من ثورته وسيادته ومصالحه الوطنية والقومية العليا في الخارج .

وعلى نطاق الشطر الشمالي من الوطن كانت مواقع الطبقة العاملة الحديثة شبه معدومة قبل عام ١٩٦٢ اذا ما استثنينا بعض التجمعات في ميناء الحديدة الذي تم اقامته بمساعدة الاتحاد السوفيتي ، وعمال النقطة الرابعة الامريكية لبعض المشاريع الخدمية المحدودة كالمياه وشق الطرق الترابية في تعز ، والتي لم يكن قد امتد العمر ببعضها لأكثر من عامين أو ثلاثة قبل قيام الثورة ، وكذلك مصنع الفزل والنسيج في صنعاء الذي أقامته جمهورية الصين الشعبية في مطلع الستينات بعد قيام الثورة مباشرة .

أما مجمل المتغيرات التي تمت بعد قيام الثورة فقد سارت في مجملها في اتجاه تنشيط وتوسيع مواقع هذه الطبقة بصورة مباشرة وغير مباشرة ، من خلال اقامة بعض المشاريع الوطنية التي تبنتها الثورة والانتعاش العام والسريع لاقتصاد التجارة والخدمات خصوصا ما يتعلق بأعمال البناء والطرق والورش وأعمال الصيانة والتجهيزات والخدمات التجارية في النقل والشحن والتفريغ في الموانئ والمطارات والمراكز التجارية والتي اتسعت وتضاعفت طاقتها عشرات المرات في السنوات الأخيرة ، نظرا لانتعاش

حركة الاستيراد والاستهلاك الواسع النطاق للسلع المستوردة ، خصوصا بعد عام ١٩٦٧ وابرام المصالحة الملكية الجمهورية وتوقف الحرب من جهة وانتقال مواقع الارتكاز للطبقة البرجوازية والكميرادورية التجارية من عدن ومن الشطر الجنوبي بأكمله واعادة توزيع نفسها فى المدن الرئيسية فى الشمال (الحديدية ، تمير ، صنعاء) وتصعيد نشاطها الاقتصادى بعدة أكثر فى مجال التجارة والخدمات وبعض الصناعات الجزئية على نحو ما سبقت الإشارة ، الأمر الذى أدى بالضرورة الى انتعاش نسبي موازى فى حياة الطبقة العاملة كما وكيفا .

الا أنه بالرغم من الانتعاش الكمي والكيفى لأوضاع الطبقة العاملة فى كثير من المواقع فى شمال الوطن ونمو وعيها السياسى والوطنى منذ عام ١٩٦٢ وحتى الآن ، الا أنها ظلت وما تزال تعاني من حياة التهميش الاجتماعى بين القرية والمدينة وعدم الاستقرار والارتباط بمواقع العمل والانتاج بفعل نفس الأسباب التى كانت تعانيها فى الماضى فى عدن قبل الاستقلال وبفروق نسبية ، نظرا لما تقوم به شريحة البرجوازية الطفيلية والكميرادور التجارى من عملية اضطهاد ورفض مطلق لأبسط حقوق هذه الطبقة العاملة ومطالبها الاجتماعية والقانونية ، أو حتى مجرد الاعتراف بوجود هذه الطبقة نفسه ، ومنحها حق اقامة المؤسسات النقابية الخاصة بها بأى شكل من الأشكال ، وذلك رغم وجود قانون رسمى للعمل ذى مضمون متواضع فى تنظيم علاقة العمال بأصحاب الاعمال وحقوقهم فى اقامة المؤسسات النقابية الخاصة بهم ، والذى صدر بعد قيام الثورة بفترة وجيزة وتحول بعد عام ١٩٦٧ الى مجرد حبر على ورق ، حيث يرفض أصحاب الأعمال الاعتراف بهذا القانون أو تطبيقه جملة وتفصيلا الا فى حدود لا تذكر ، تجاريهم فى ذلك وتتعاطف معهم السياسة العامة للدولة بوعى منها أو بدونه . كما ان سياسة الباب المفتوح لهجرة الأيادى العاملة الى الخارج بالملايين منذ زمن بعيد من جهة ، وفتح باب الهجرة المضادة الى الداخل لعمال وجاليات أجنبية بكاملها أخيرا من جهة أخرى ، لم يؤدى الى المزيد من تردى أوضاع الطبقة العاملة اليمنية فى الشمال وعدم استقرارها فحسب ، بل لقد عكس نفسه بصورة أكثر رداثة وسوءا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع بصفة عامة(٦)

(٦) راجع بصفة عامة حمود العودى : التنمية وتجربة العمل التعاونى فى اليمن ، طبعة القاهرة ١٩٧٧ ، وبالذات ص ٣١ الى ٣٧ .

رابعا - بروز طبقة الفلاحين وتعاظم دورها السياسي والاجتماعي :

ربما يكون أهم متغير حديث في حياة الشعب اليمني بصفة عامة وأبرز خصوصياته الذاتية المعاصرة هو بروز طبقة الفلاحين كطرف سياسي واجتماعي مباشرة وذا فعالية ملحوظة في سير الأحداث والتطورات الحديثة منذ عام ١٩٦٢ وما بعدها بقليل ، فلقد شكلت هذه الطبقة خط الدفاع الأول عن الثورة والجمهورية في الشمال ومعها قطاعات واسعة من العمال والمهاجرين الذين ينتمون اليها أصوليا في نفس الوقت ، من خلال انخراط مجاميعها الواسعة طوعية في الحرس الوطني والخدمة العسكرية كجنود وضباط في الجيش والشرطة .

كما شكلت هذه الطبقة العمق الحقيقي لانطلاق حرب التحرير الثورية في جنوب الوطن ضد الاحتلال الأجنبي وحلفائه الاقطاعيين والكمبرادورين . حيث سجلت طبقة الفلاحين اليمنيين الكثير من المواقف السياسية والتاريخية التي تجاوزت بها كل الحسابات والتقديرات السياسية والاجتماعية ، والتي لم يكن أولها هو الانخراط الجماعي في سنك الحرس الوطني طوعية وبصورة لم يسبق لها نظير دفاعا عن الثورة والجمهورية في الشمال فحسب ، بل لقد قامت بالدور الأساسي في حرب التحرير في الجنوب ، التي شكلت هذه الطبقة الأرضية الأولى لانطلاقها العسكري وأداتها وعمقها الاستراتيجي في احراز الانتصار الحاسم وتحقيق التحولات الاشتراكية العظيمة التي تمت حتى الآن . فاذا كانت السياسة البريطانية - كما يقول فرد هوليد - قد استندت الى استخدام المناطق القبلية « المستقرة » لاختضاع العمال المناضلين في عدن ، الا أنها قد فوجأت باندلاع لهب الثورة في المناطق الريفية ، وزاد بالتالي الدفق الثورة في المدينة (٧) .

ونستطيع القول - كما يقول عبدالفتاح اسماعيل - بأن المعركة المسلحة من أجل السلطة السياسية والاستقلال الوطني قد انطلقت من الريف في الأساس لتلتحم بنضال الطبقة العاملة والمثقفين الثوريين وسائر الكادحين في المدينة الذين كانوا يؤمنون بالنضال المسلح (٧) .

(٧) فرد هوليد : الصراع السياسي في الجزيرة العربية ، ص ١٤٦ .

(٧ مكرر) عبد الفتاح اسماعيل : كتابات مختارة حول الثورة الوطنية الديمقراطية

وآفاقها الاشتراكية ، دار الفارابي بيروت ، ١٩٧٩ ، ص ٢١٥ .

ولقد كان لهذه الطبقة دورها التاريخي كذلك في حرب السبعين يوما التي ظلت فيها صنعاء عاصمة الجمهورية والثورة اليمنية بعامة محاصرة من قبل فلول الملكية والرجعية ومرتزة الامبريالية المالية والاستعمار ، وذلك حينما دافع أبناء هذه الطبقة من جنود وضباط وطلاب ومعهم العمال والتجار الوطنيين الصغار من أصحاب الدكاكين والورش والمطاعم وغيرهم عن هذه العاصمة الجمهورية بصلاية حتى النصر ، بعد أن تخلت عنها كل البؤر الاقطاعية القبلية والارستقراطية وتجار الحروب والسياسة ، كما تحملت هذه الطبقة أيضا مسئولية جبهة أوسع نطاقا في تلك اللحظات التاريخية الحاسمة من حياة الشعب اليمني في الدفاع عن عاصمة الثورة والجمهورية وعن كل بقاع الوطن الحبيب ، وذلك من خلال تشكيل المقاومة الشعبية في معظم المناطق الريفية والتي لعبت دورا بالغ الأهمية في دعم مقاومة العاصمة ورفع معنوياتها وامتدادها بالدعم المادي والمعنوي حتى النصر .

كما أن المراحل اللاحقة قد أثبتت بشكل أكثر وضوحا أن الفلاح اليمني والقرية اليمنية ليست مجرد عمق جمهوري وقومي وطني معادى للملكية والرجعية بكل مفاهيمها الاقطاعية والرجعية فحسب ولكنها كذلك تشكل عمقا ثوريا وتقدما بالغ الأهمية والدلالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، طالما تجاهلته أو جهله الكثيرون على الأصح من العناصر السياسية الوطنية المثقفة بوعى منهم أو بدونه ، حتى استطاعت المتغيرات السياسية والاجتماعية اللاحقة في شمال الوطن بالذات أن تجبرهم على الاعتراف بهذه الحقيقة واكتشاف أهميتها الاستراتيجية في النضال .

والمشكلة الأساسية التي عانت منها هذه الطبقة في كل مراحل حياتها السابقة وحتى عام ١٩٦٢ وما بعد عام ١٩٦٢ هو افتقارها الدائم لطبيعة وطنية مثقفة تنبع من أوساطها وتلتزم بفكرها ومصالحها وطموحاتها المختلفة . ذلك أنه بالرغم من أن متغيرات ما بعد عام ١٩٦٢ قد حطمت منذ اليوم الأول للثورة حاجز العزلة التي فرضها الائمة في الشمال والاستعمار في الجنوب على هذه الطبقة زمنا طويلا بحرمانها من التعليم أو الخروج من دائرتها الضيقة ، واستطاعت بفعل هذه المتغيرات أن تدفع بقطاع واسع من أبنائها الى ميدان التعليم والثقافة والجيش والسياسة والسلطة أيضا بعد قيام الثورة والتي كانت محرمة عليهم ، الا أن هؤلاء الأبناء الذين تحولوا بعد وقت قصير نسبيا الى سياسيين ومثقفين بشكل ما قد انفصلوا عن هذه

الطبقة نهائيا بحثنا عن انتماءات سياسية وطبقية برجوازية واقطاعية أخرى بوعي منهم أو بدونه ، ولم تستطع طبقة الفلاحين أن تسترد منهم أحدا الى صفوفها كطليعة طبقية وطنية متقفة لقيادة هذه الطبقة والتعبير عن مصالحها وفكرها والالتزام به منذ أوائل الستينات وحتى أوائل السبعينات ، حينما بدأ هذا الاتزان المشوه يتغير في صالح هذه الطبقة وبدأت تسترد وتمتص بعض أبنائها وغير أبنائها من المثقفين الوطنيين الى صفوفها مختارين وغير مختارين ، لأسباب سياسية وثقافية وقومية مختلفة سوف نتعرض لها بالتحليل في الفصول القادمة حينما نتحدث عن المثقفين اليمنيين من حيث النشأة والتطور والاعتراق ثم العودة الى الأصل .

ولقد أدى هذا الغياب والحرمان التام لطبقة الفلاحين في شمال الوطن بالذات بعد عام ١٩٦٢ وحتى أوائل السبعينات من مثل هذه الطليعة الوطنية الثورية المثقفة والملتزمة بمصالح هذه الطبقة وفكرها ، أدى ذلك الى وقوع هذه الطبقة ووقوع الحركة الوطنية بعامة في مزالق خطيرة وملابسات سياسية واجتماعية كانت لها أسوأ العواقب في أكثر من موقف ، والتي يمكن حصرها في الآتي :

(أ) ان الافتراض الأساسي الأول الذي افترضته واستسلمت له هذه الطبقة الفلاحية العريقة في شمال الوطن منذ اليوم الأول لقيام الثورة بحسن نية هو أنه قد أزيح عن كاهلها كل أعباء ومظالم الطبقة الاقطاعية واستغلالها وقهرها السياسي والاجتماعي ، وراحت جماهيرها تنصرف منذ اليوم الأول على هذا الأساس وبعواطف قومية ووطنية متصاعدة وصادقة ، وفي حدود وعيها وامكانياتها السياسية والذاتية التي كانت ما تزال متواضعة من حيث النضج وحسن الرؤية الواضحة ، وبحكم طبيعة الظروف والحدود الطبيعية لامكانياتها كجماهير عامة في فهم الأحداث وتقييمها ، حيث ساعدها على ذلك ودفع بها الى أقصى حد ممكن كرهها وعدائها القديم للطبقة الاقطاعية وسلطانها السياسية المستبدة من جهة ، وما أحاط بها من ظروف نفسية ومعنوية عامة بعد قيام الثورة مباشرة ، من خلال التوجه القومي والوطني العام محليا وعربيا الذي كانت تعكسه أجهزة الاعلام المحلية والقومية بحدة وتهور لم يسبق له مثيل من الناحية الدعائية ، رغم أن أي شيء مما كان يقال نظريا لم يكن ليوصله الى أي بعد عملي على الإطلاق ، الا بما لا يتعدى نسبة واحد في الألف ، عوضا عن أن ما كان يقال كان يتجاوز ألف مرة حقيقة ما يمكن تحقيقه في الواقع العملي والذي لم يحقق منه الا القليل وبالطرق غير المباشرة .

(ب) لقد كان ذلك الافتراض الذى دخل حيز التنفيذ والفعل بالنسبة للطبقة الفلاحية هو بحق أفضل ما يمكن أن يصل اليه وعى وادراك طبقة شعبية لمصالحها واختيار مواقفها الصحيحة بكل تأكيد ، ولقد كان الافتراض الثانى والمكمل للافتراض السابق هو أن تكون هناك طليعة وطنية وثورية مثقفة من داخل هذه الطبقة أو من خارجها تلتزم بفكرها وتبنى مصالحها والدفاع عنها بوعى وادراك علمى صحيح لكى تقوم بما يشبه رأس الحربة المتقدمة فى قيادة هذه الطبقة وتحديد المعالم الحقيقية لخط سيرها الصحيح والمنسجم مع كل طموحاتها وتطلعاتها الجديدة ، ويزيح عنها حقيقة التسلسل الاقطاعى والرجعى القديم الذى كان ولا يزال يتجسد من خلال جهاز القضاء الموروث والادارة المحلية والملاكين العقاريين الكبار والمشايخ بالوراثة .

الا أن سوء الفهم المطبق لدى العناصر الوطنية المثقفة فى السنوات الخمس الأولى من عمر الثورة بحكم تجربتهم وخبرتهم المتواضعة وسوء تربيتهم ومفاهيمهم السياسية الخاطئة قد حال بينهم وبين أن يقوموا بمثل هذا الدور التاريخى البالغ الأهمية ، وزج بهم فى مناهات جانبية وتطلعات برجوازية صغيرة ومثالية لا مكان لها فى أرض الواقع ، وحتى بالنسبة لعشرات المثقفين الذين جاؤوا بعد الثورة من أوساط هذه الطبقة الفلاحية نفسها بعد أن حصلوا على قسط معين من التعليم والثقافة قد ذهبوا بعيدا عنها بحثا عن تطلعات برجوازية وانتماءات طبقية جديدة ، رغم استمرار عواطفهم وحنينهم اليها من وقت لآخر واعتقادهم بأنهم يعملون من أجلها . وسيتضح هذا الأمر بتفصيل أكثر عند تناول موضوع المثقفين بالدراسة والتحليل المتعمق فى الفصول التالية .

(ج) وبينما كانت هذه الطبقة الفلاحية قد استسلمت لذلك الغرض المنطقى بالنسبة لها والنابع من طبيعة وجودها ووعيتها ومصالحها الطبقية وتصرفت فى ضوءه منذ اليوم الأول لقيام الثورة وبمساعدة كل الظروف السياسية والقومية المحيطة وأجهزتها الدعائية التى رافقت قيام الثورة (٨) بينما كان يحدث كل هذا على المستوى الشكلى والعاطفى لا أكثر وفى حالة غياب تام للغرض المكمل لما قبله بوجود طليعة ثورية تقود هذه الطبقة ، كان ولا يزال هناك طابورا سياسيا واجتماعيا واداريا واسع النطاق يغطى

(٨) راجع حمود العودى : المنظور العلمى للثقافة ، طبعة القاهرة سنة ١٩٧٣ م ، ص ٢١٩

كل مراكز السلطة الرسمية وغير الرسمية ذات الصلة المباشرة بطبقة الفلاحين وينتمى بلحمه ودمه الى الطبقة الاقطاعية القديمة وسلطتها السياسية والرجعية ويحمل فكرها وأيديولوجيتها الحقيقية من (العمال) التابعين للحكم المحل والحكام المحليين التابعين للقضاء والمشايخ بالوراثة ووكلاء الشريعة وغيرهم .

حيث ظل هذا الطابور الاقطاعي الرهيب كما هو دون أن يمسه تغيير يذكر حتى الآن ، ظل يمارس كل صلاحياته النابعة من طبيعة وعيه ومصالحه الطبقيّة الاقطاعية والرجعية المتخلفة ويتجسد من خلال بقائه واستمراره الاستمرار الحقيقي لسيطرة الطبقة الاقطاعية والرجعية بمفهومها الامامي والملكي ، واطلاق سلطاتها المباشرة بصورة أكثر بشاعة في ظل الثورة والجمهورية على طبقة الفلاحين الذين حلموا بالحرية نظريا وافتقدوا ما تبقى لهم منها عمليا . وهو الأمر الذي أدى الى اصابة جماهير هذه الطبقة الواسعة النطاق بالعديد من الاحباطات المادية والمعنوية نتيجة التناقض بين ما يقال وما يفترض رسميا وما ينفذ فعليا ، وأورثها الكثير من مشاعر اليأس وعدم الثقة بحقيقة التوجه الوطني نفسه .

(د) ان الطبقة الاقطاعية والرجعية ممثلة بهذا الطابور السياسي والاجتماعي الواسع لم تنجح بمجرد الاحتفاظ بسيطرتها وسلطاتها التقليدية على نحو ما سبق على طبقة الفلاحين ، بل لقد نجحت أيضا في عزل هذه الطبقة ثقافيا واجتماعيا عن كل المؤثرات والتيارات السياسية والثقافية التي كانت قد بدأت وازدهرت في المدن عن طريق نشوء العديد من المنظمات السياسية القومية للمثقفين الوطنيين ، واستطاعت أن تعزل هذه التيارات عزلا تاما عن الطبقة الفلاحية ، وتجعل منها شبيحا مخيفا بالنسبة لهذه الطبقة وبالنسبة للمجتمع ككل ، عن طريق التشويه والتحريف والكذب الذي يعتمد عليه فكر هذه الطبقة دائما ، حينما نجحت في الباس المفاهيم الوطنية والتقدمية والعلمية ثوبا غير ثوبها ومضمونا عكس مضمونها ، حينما تحولت الجمهورية الى كفر والاشتراكية الى اباحة الحقوق والأعراض والحرمات ، والثقافة والعلم الى الحاد وزندقة ، الى غير ذلك مما أبدعه ويبدعه دائما خيال هذه الطبقة وطابورها الموروث هذا في بلادنا حتى اليوم ، والتي نجحت من خلالها في الزج بطبقة الفلاحين في مواقف مضادة لمصالحهم الحقيقية أكثر من مرة ، ابتداء من الحرب الملكية الجمهورية وحتى دعاوى واشاعات محاربة الالحاد والشيوعية .

(هـ) ان مرارة النتائج التى ظلت تفرزها الملابس والتدخلات السياسية والاجتماعية السابقة فى شمال الوطن منذ عام ١٩٦٢ وحتى عام ١٩٦٧ تقريبا قد أدت رغم ثمنها الفادح الى نتيجة هامة ، هى أن طبقة الفلاحين عموما التى سحقتها الأحداث قد اقتنعت بأن افتراضها الأساسى الأول اذا لم يكن خاطئا وسابقا لأوانه فانه غير كاف بالمرّة ، وأن الاحتكام اليه مسألة محفوفة بالمخاطر تماما ، وبدأت حقيقة تنتقل بوعيها من مجرد العداء للملكية والرجعية بمفهومها السياسى والاسمى (الامام والملكية) الى العداء بمفهومه الاجتماعى والطبقى تماما ، وأن مجرد احلال اسم الجمهورية بدلا من الملكية والرئيس بدلا من الملك لم يعد كافيا ولا مقنعا لحل المشكلة ، كما أنه لم يكن كافيا فى أى وقت مضى لتحقيق الطموحات والتطلعات المشروعة لهذه الطبقة وللشعب اليمنى بأسره ، ان لم يكن ذلك قد اتخذ كستار لمزيد من القهر والاستغلال لهذه الطبقة وللمجتمع بأسره .

وبدأت هذه الطبقة بحسها الوطنى والقومى تحاكم الأوضاع الجمهورية الراهنة بعد عام ١٩٦٢ وبعد انقلاب الخامس من نوفمبر بالذات محاكمة سياسية واجتماعية نقدية مفتوحة على كل المستويات ، ابتداء من عاقل القرية وشيخها بالوراثة حتى قمة السلطة ، وبشجاعة صاحب الحق وبيقين الممارس والمجرب وثبات المؤمن بضرورة التغيير والتحول الى الأفضل .

(و) انه بينما كانت الطبقة الفلاحية وغيرها من جماهير الشعب المحرومة من عمال وجنود وموظفين وبرجوازية وطنية صغيرة تتماثل لمثل هذا الموقف الجديد من واقع المعاناة والتجربة منذ أواخر الستينات حتى أوائل السبعينات كانت فئة المثقفين السياسيين الوطنيين قد فقدت آخر ورقة من أوراق تصرفاتها وفهمها الخاطيء بعد انقلاب الخامس من نوفمبر ، وصارت تحت وطأة التصفية والمطاردة الاقطاعية الشرسة تبحث عن أى مأوى أو موقع قدم جديدة لكى ترسى عليها سفنها المهشمة ، وبصورة عفوية وشبه تلقائية وجد هؤلاء المثقفون الوطنيون الذين انقطعت بهم السبل وضاعت بهم المرات التى حلموا بالعبور من خلالها الى مجدهم الجديد والموهوم ، وجدوا أن قراهم ومزارعهم وأهلهم فى الريف لم تكن هى مواقع النجاة والمحافظة على البقاء الذى صار مهددا بالنسبة لهم فحسب ، بل لقد اكتشفوا فجأة الامكانية الهائلة لهذه الطبقة فى النضال الوطنى ، وأن لديها ما هو أكثر بكثير من مجرد تقديم قوارب النجاة وضمان حق البقاء المهدد ، وأن فى مقدورهم اعتمادا عليها أن يشكلوا مواقع انطلاق سياسية ووطنية جديدة وبالغة الاهمية والدلالة كطليعة وطنية مثقفة لهذه الطبقة وغيرها من الفئات

والطبقات الاجتماعية المحرومة والمستغلة في المجتمع ، والذي كانت تفتقر إليه هذه الطبقة الفلاحية من زمن بعيد .

وبذلك حدث ولأول مرة أن اكتملت الدائرة المقطوعة منذ عام ١٩٦٢ بين طبقة فلاحية ذات وعى وتطلعات وطنية وثورية واضحة تفتقر الى طليعة سياسية وثورية ، وفئة من المثقفين السياسيين الوطنيين يناضلون بمفهوم خاطئ ، وبلا أرضية اجتماعية أو طبقية محددة ، حيث ما لبثت الامور أن تطورت بعد ذلك في اتجاهها الصحيح وحتى الآن وبمقاييس من السرعة والكم والكيف فاق كل التقديرات القديمة ، والذي انعكست آثاره بوضوح على المستوى السياسى والاجتماعى بعد حركة الثالث عشر من يونيو عام ١٩٧٢ وحتى الآن .

(ز) ان الشيء الوحيد والأساسى الذى يميز كل المتغيرات السابقة بالنسبة للطبقة الفلاحية فى شمال الوطن عما حدث فى الجنوب حتى أوائل السبعينات ، هو أن الثورة المسلحة ضد الاستعمار البريطانى ببعدها الاجتماعى والسياسى قد انطلقت من أوساط هذه الطبقة الفلاحية فى الريف أساسا ، وهو الأمر الذى ساعد الطلائع الوطنية المثقفة والطبقة الفلاحية معا على الاحتفاظ بتلك الدائرة حية ومكتملة دائما بين الطليعة والطبقة ، ولم يسود اللبس وسوء الفهم والرؤية بينهما بنفس المقاييس التى حدثت فى الشمال ، رغم كل المحاولات الاقطاعية والكمبرادورية المستمينة لفصل هذه الدائرة قبل الاستقلال وبعد الاستقلال ، والتى كانوا يعرفون جيدا مدى خطورتها على مصالحهم(٨) . ولهم كل الحق فى ذلك ، ولكن كل الظروف والمتغيرات التاريخية قد سارت حتما فى غير صالحهم وحتى هذه اللحظة ، وبأخطاء أقل وخطوات أسرع مما حدث فى الشمال .

(٨ مكرر) لقد كانت محاولات التحالف البرجوازى والكمبرادورى والاقطاعى السلاطينى بقيادة جبهة التحرير عام ١٩٦٦ من أجل القفز الى قيادة الثورة الشعبية المسلحة بقيادة الجبهة القومية التى أوشكت على النصر والتى سبق وان فاوموها وأدانوها بالأمس ، من خلال مسرحية التوحيد الزائف مع الجبهة القومية هو ضرب من هذه المحاولات ، وكذلك محاولة الانقلاب العسكرى الفاشل بعد الاستقلال مباشرة من قبيل الجيش كمؤسسة استعمارية قديمة كان يراهن عليها الاستعمار كاحتياطى كبير بعد رحيله ، وبما فى ذلك خط قصطان الشعبى اليمىنى نفسه داخل الجبهة القومية ، وستتناول هذه الامور بتفاصيل أكثر فى النصول القادمة .

الأشكال الطبقيّة الهامشية

والملاحظة الأخيرة التي لابد من الإشارة إليها ونحن على وشك الانتهاء من هذا الفصل الخاص بتحديد معالم البناء الطبقي في المجتمع اليمني هو الحديث عن بعض الفئات والشرائح الاجتماعية الهامشية في مظهرها والطبقية في حقيقتها ومضمونها ، والتي غالبا ما يثير وجودها الكثير من الملاحظات وسوء الفهم عند الكثيرين ممن لا يملكون رؤية ومنهجاً علمياً صحيحاً في تفسير الواقع الاجتماعي والطبقي ، حيث غالبا ما ينظرون إليها إما باعتبارها بديلا عن الطبقات وينكرون وجود الطبقات نفسها ، أو باعتبار أنها هي بذاتها التي تجسد النظام الطبقي نفسه الذي تعدد طبقاته بتعدد هذه الفئات والشرائح الهامشية نفسها .

وتنتشر هذه الفئات والشرائح رأسيا من قاعدة المجتمع حتى قمته في كل المجتمعات النامية والمتخلفة مع فرق في السميات وبعض المضامين إلى هذا الحد أو ذاك ، وهي تتمثل في مجتمعنا اليمني بما يعرف بفئة القضاة والسادة والهجر^(٩) والمشايخ بالوراثة الذين لا يملكون عقارات واسعة والوجهاء وبعض رجال الدين الرسميين ، وجميعهم يميلون إلى التكامل مع الطبقات العليا في قمة الهرم الاجتماعي ، يقابلهم في قاعدة هذا الهرم فئات هامشية أخرى ، كالحلاقين والدواشين وأصحاب الحرف اليدوية القديمة المتصلة بالخدمات المنزلية والأخضور والمتسكعين وغيرهم ، والذين يميلون إلى التكامل مع أشد قواعد الهرم الاجتماعي انحطاطا ، إذا لم يكن من الناحية الاقتصادية في الغالب فمن الناحية الاجتماعية على الأقل .

فهذه الفئات المنتشرة على نطاق واسع من مجتمعنا غالبا ما ينظر إليها من وجهة نظر مثالية ولا علمية واقطاعية رجعية في الأساس باعتبارها المكونات الأساسية لوجود المجتمع ، وهي تستمد وجودها واستمرارها من نظام الوراثة ومفاهيم الغيب التي نشأت لكي تكون هكذا منذ الأزل

(٩) « الهجر » بكسر الهمزة وفتح الجيم هي بعض العائلات والأسر وأحيانا قرى بأكملها التي تهجر من قبل المجتمع ، بمعنى تسقط عنها الكثير من المسؤوليات العامة لاعتبارات دينية واجتماعية ، فلا تلزم بدفع اتاوات وغرامات أو ضرائب مما يفرض على غيرهم في ظروف الحرب أو السلم ، كما أنهم لا يشاركون في الحرب ولا يعتدّاء عليهم فيها ، وتتمشون عادة في حماية القبائل والمناطق التي تجاورهم ويرجع إليهم في بعض المسائل القضائية والدينية أحيانا كمستشارين ويشعرون نتيجة لذلك بنوع من التميز الاجتماعي على غيرهم .

وبلا تغيير ، ولحكمة ما شاءها الخالق في خلقه لا يزقي إليها فهمنا ولا يجوز لنا أن نعترضها !! وهي حكمة سياسية وطبقية اقطاعية شاءوها لأنفسهم على الأصح ولم يشأها الله أو ينزل بها من سلطان .

ومن هذا المنطلق الفكري والميتافيزيقي المعروف في أيولوجية الطبقة الاقطاعية دائما تصل هذه الطبقة الى انكار وجود الطبقات نفسها ومبدأ الصراع والتناقض فيما بينها وامكانية حلول بعضها محل الأخرى .

أما وجهة النظر الأخرى والتي تنظر الى هذه الفئات والشرائح باعتبارها تجسيدا مباشرا للنظام الطبقي في المجتمع وترى مثلاً بأن المجتمع اليمنى يتكون من عدة طبقات هي : طبقة السادة ، وطبقة القضاة ، وطبقة المشايخ ، وطبقة التجار ، وطبقة الملاكين العقاريين في الريف ، وطبقة المتوسطين منهم ، ثم طبقة الفلاحين والأجراء في الريف ، وطبقة العمال في المدن ، وطبقة البروليتاريا الكادحة والثرثة في الريف والمدن على السواء والذين يدخل ضمنهم الفئات الهامشية المشار إليها آنفا في أشد قواعد الهرم الاجتماعي انحطاطا من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ، من حلاقين ومزاينة وجزارين ودواشين وخدم وباعة متجولين ومتسكمين وغيرهم .

فان هذه الرؤية التي طرحها الأخ سلطان أحمد عمر في كتابه « نظرة في تطور المجتمع اليمنى بصورة مباشرة وغير مباشرة » هي رؤية مخالفة جذريا للرؤية الاقطاعية السابقة وأميل الى الرؤية العلمية الصحيحة من حيث طرحها للمفهوم الطبقي على الأقل في تفسير الواقع الاجتماعي للمجتمع اليمنى بغض النظر عن النواقص المنهجية المخلة في استخدام الأخ سلطان لهذه الرؤية بأسلوب شكلي مسطح وخاطيء^(١٠) . لأن هذه التسميات الكثيرة هي فئات هامشية ملحقة أصوليا وأيولوجيا بطبقات رئيسية محددة في المجتمع بصورة مباشرة وغير مباشرة ، ولو أنها أخذت باعتبارها طبقات لامتدت أرقام تعدادها عبثا الى ما لا نهاية .

والصحيح هو أن فئات القضاة والسلطين والسادة والمشايخ وبعض رجال الدين المحترفين للسياسة والسلطة والجماعات الارستقراطية المختلفة

(١٠) راجع سلطان أحمد عمر : نظرة في تطور المجتمع اليمنى ، دار الطليعة بيروت عام

فى المجتمع يشكلون فى مجموعهم مع كبار الملاك العقارين تحالف الطبقة
الاقطاعية القديمة ، وأن ما قد يلاحظ من فروق أو خلاقات نسبية بين هذه
الفئات والجماعات هى فروق وخلاقات ثانوية لا أكثر فى نطاق الطبقة
الواحدة ، وتتركز على أسس اقتصادية وأيدولوجية وعقائدية واحدة لا خلاف
عليها بينهم جميعا ، وأن دافع هذه الفروق والخلاقات الثانوية هو اما حرص
بعض أفراد هذه الطبقة على الاستئثار بأكبر قسط ممكن من الامتيازات
السياسية والاجتماعية أكثر من غيرهم ، كما كان يحدث بالنسبة لفئة السادة
فى مقابل القضاة والمشايخ فى عهد الامام ، أو حدوث العكس تماما حينما
تنتطلع فئة أخرى أقل حظوة ونصيبا من تلك الامتيازات الى الحصول عليها
على حساب فئة أخرى ، كما حدث بالنسبة لفئة المشايخ بعد الثورة فى مقابل
السادة والقضاة ، فهو خلاف فى الجزئيات وعلى الانصبة وليس
فى الأساسيات .

كما أن الفئات الاجتماعية المقابلة فى أسفل السلم الاجتماعى
هى داخلة فى حقيقتها ضمن تخالف الطبقات العمالية والفلاحية والبرجوازية
الوطنية الصغيرة، فالمزايمة والأخضور والدواشين والأخدام فى الريف هم جزء
لا يتجزأ من طبقة الفلاحين وتتكامل كل جوانب حياتهم الاقتصادية
والاجتماعية مع هذه الطبقة وترتبط بها ، كما أن ممارسى المهن والحرف
اليديوية والخدمات المنزلية التقليدية (سقاين - حمالين - مفلقين - مزايمة
- خدم دائمين ومؤقتين للأعراس والمناسبات والمنازل ٠٠ الخ) هم جزء لا يتجزأ
من الطبقة العاملة ونواة وجودها المبكر فى المدن ، وكذلك الباعة المتجولين
والدلالين ومقادمة السيارات وأصحاب الصنادق والأكشاك التجارية الصغيرة
والمصلحين فى الأسواق العامة هم جميعا ينتمون للطبقة البرجوازية الصغيرة
وبحكم تطلعاتهم وطموحاتهم على الأقل .

والملاحظة الأخيرة والجديرة بالاشارة اليها هى أنه غالبا ما يفتقر
معظم أفراد هذه الفئات الهامشية على اختلاف مضامينها وانتماءاتها الطبقيّة
الى الأساس الاقتصادى والمادى الذى ينسجم وينطبق مع ما أشرنا اليه من
ميولهم وانتماءاتهم الطبقيّة فعلا ، رغم الأهمية القصوى التى يمثلها هذا
العامل الاقتصادى فى تحديد الوضع الطبقي الحاسم لأى فرد أو جماعة ، حيث
نجد غالبا الكثير ممن يفترضون انتماءاتهم لفئة السادة أو القضاة أو المشايخ
يعانون من الفقر والحرمان الاقتصادى الى حد كبير ، رغم ما أشرنا اليه
من أنهم يكونون مع نظائرهم من الملاك العقارين التحالف الواسع للطبقة
الاقطاعية .

وهنا تكمن أهمية الإشارة الى أن هذه العناصر رغم فقرها الا أنها متشعبة الى حد كبير بفكر وأيدولوجية الطبقة الاقطاعية وثقافتها ومعتقداتها ومبدأ الانتماء الاجتماعى والسياسى اليها منذ زمن بعيد ، ويعترف لها بكل ذلك من قبل هذه الطبقة الاقطاعية ، وهى تجد فى هذا الانتماء الاجتماعى والثقافى والعقائدى والدينى أحيانا تعويضا نفسيا ومعنويا كبيرا عما يكون قد لحق بها من حالة الفقر الاقتصادى والمادى والاضطهاد السياسى الفعلى بالرغم من تطلعها الشديد الى الخلاص من كل ذلك لكى تستكمل عضويتها داخل الطبقة الاقطاعية التى تنتمى اليها اجتماعيا وأيدولوجيا ونفسيا .

الا أن ذلك لا يشكل الشرط الوحيد والمعوق لوجودها ضمن الطبقة الاقطاعية بمفهومها الاجتماعى والثقافى ، فهم ضمن هذه الطبقة حقيقة بحكم الانتماء الاجتماعى والفكرى والثقافى وبحكم سلوكهم وممارساتهم وتصرفاتهم الاجتماعية ونوع تطلعاتهم السياسية والاقتصادية التى قد تنقصهم فى بعض الأحيان امتيازاتها الملموسة .

وهذا لا ينفى أبدا حقيقة أن هذه العناصر والفئات الهامشية والاقطاعية بفكرها وثقافتها وانتمائها الاجتماعى والمسحوقة جدا فى واقعها الاقتصادى هى أقدر من غيرها على الانسلاخ عن هذه الطبقة والتخلى عن فكرها وأيدولوجيتها الاقطاعية العفنة ، وتبنى مفاهيم وأفكار وأيدولوجيات جديدة تنسجم جوهريا وطبيعة واقعهم الاقتصادى والاجتماعى ضمن الطبقات الفلاحية والعمالية والبروليتارية الكادحة ، لأنها لا تملك أية امتيازات اقتصادية وسياسية تحول دون ذلك ، فاذا كان يتوجب على أحد أفراد الطبقة الاقطاعية من ذوى الامتيازات السياسية والملكيات العقارية أن يتحول الى شخص وطنى وتقدمى يؤمن بفكر ومصالح الغالبية العظمى من أفراد المجتمع من العمال والفلاحين ويكف عن استغلالهم فانه يحتاج الى تجاوز عقبتين أو مرحلتين من التحول ، الاولى التخلى عن أفكار ومفاهيم طبقته الأصلية وأيدولوجيتها ، والثانية التخلى عن امتيازاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل هذه الطبقة نفسها ، والثانية هى أشق من الاولى بكل تأكيد .

أما من لا يملكون امتيازات سياسية واقتصادية ممن سبقت اليهم الإشارة فى نطاق هذه الطبقة الاقطاعية فانهم لا يحتاجون الا الى تجاوز أقل العقبتين مشقة فقط ، وهى التخلى عما لصق فى أذهانهم أو بصق فيها على الأصح من أفكار ومفاهيم الطبقة الاقطاعية الفاسدة جملة وتفصيلا منذ زمن

بعيد والمبنية على الطائفية والسلالية والتضليل والخرافة والازهاب الفكرى
لا أكثر .

ففى اللحظة التى سيتمكن فيها كل مواطن مظلوم وبائس من أن ينتزع
من ذهنه الخرافة الاقطاعية التى بصقت فى رأسه بأنه قد خلق « سيدا »
أو « قاضيا » أو « شريفا » أو « سلطانا » أو « حبيبا » أو « شيخا »
.. الخ وأن له على الآخرين، الأقل منه شأنًا ولحما ودما، حقوقا وواجبات ترقى
الى درجة التقديس والطاعة التى يسنها أهل السماء على أهل الأرض ، فانهم
لا يكونون بذلك قد تخلصوا من أعظم أكذوبة أودعتها الاقدار فى رؤوسهم
منذ زمن بعيد وخدعوا بها نفوسهم أو خدعتهم بها هذه الطبقة الاقطاعية
على الأصح فحسب ، بل انهم سيكونون بذلك قد حققوا عتقهم الحقيقى من
سيطرة هذه الطبقة نفسها ووضعوا أقدامهم لأول مرة على الطريق الصحيح
ويشقون طريقهم فى الحياة بقدراتهم وكفاءتهم كمواطنين لا بخرافاتهم
وأوهامهم المريضة عن أنفسهم وعن غيرهم .

والعكس بالعكس صحيح بالنسبة للفئات والعناصر الاجتماعية المقابلة
للواقعة فى الهامش المتدنى للطبقات الشعبية ، والتى تشبعت منذ القدم
بثقافة وأفكار الطبقة الاقطاعية المفروضة عليها والقائمة على الاحساس
الاجتماعى والنفسى العميق « بالدونية » والانحطاط المبرر والمعلل بمختلف
الأساطير والادعاءات الاقطاعية والرجعية الفاسدة والمعزز بقهرها وسلطاتها
السياسية والاجتماعية ضد هذه الفئات وغيرها من الطبقات الشعبية الفلاحية
والعمالية .

فهذه الفئات هى بحكم مشاعر الغبن والاحتقار والحرمان الذى تعانى
هى أقدر على تجاوز وضعها هذا حينما تقوى على التخلص من كل الرواسب
الثقافية والاجتماعية التى فرضت عليها من قبل الطبقات الاقطاعية والرجعية
وتناضل ضدها بعد طبقي وتاريخي ناضج ، وذلك اذا ما قيسست بالفئات
المقابلة لها فى أعلى السلم الاجتماعى والمشار إليها فى الفقرة السابقة والتى
تعانى من مشاعر وعقد نفسية وثقافية اقطاعية ذات مضمون معاكس تماما ،
هى التفوق والنبالة وسمو العنصر والسلالة والمكانة .. الخ . رغم يؤسهم
وفقرهم الشديد الذى يجعلهم حقيقة ضمن أشد الطبقات كدحا واضطهادا
فى المجتمع .

لأنه إذا كان على الفئات والعناصر السابقة أن تناضل لكي تتخلص من أفكار ومفاهيم اقطاعية ورجمية داخل ذاتها فرضت عليها للحط من كرامتها وقيمتها الانسانية وزيادة استغلالها وهي تكرهها أصلا ، فإن الفئة الأخرى ملزمة بأن تناضل من أجل التخلص من أفكار ومفاهيم اقطاعية ورجمية فاسدة داخل ذاتها أيضا هي محبة الى نفسها وتمنحها بعض التعويض النفسى والمعنوى الكاذب فى مقابل ما تعانيه من فقر وحرمان واضطهاد حقيقى .

الفصل الخامس

المثقفون اليمنيون : النشأة والتطور

في الفصل السابق تناولنا بالعرض والتحليل ملامح البناء الاجتماعي والطبقي في المجتمع اليمني وما طرأ عليه من متغيرات معاصرة ، ونصل الآن الى البحث في أهم بند جوهري من بنود هذه الدراسة ، وهو البحث التحليلي لأوضاع المثقفين اليمنيين من حيث علاقتهم بهذا البناء ومدلولهم الموضوعي والاطار الزمني لتكوينهم المعاصر ، وأثر البعد القومي في ذلك ، وكذلك الاطار الاجتماعي والطبقي الذي انحدروا منه ثم الاطر السياسية والأيدولوجية التي بدأوا منها وانتهوا اليها حتى الآن ، وأخيرا الحديث عن المثقفين الوطنيين منهم بالذات من حيث : ماهيتهم وأهمية دورهم في عمليات التغيير والتحول المعاصر نحو الأفضل .

ماذا نقصد بالمثقفين اليمنيين ؟

لسنا هنا بصدد البحث والحديث عن تعريف مستقل وقائم بذاته للمثقف اليمني أو المثقفين اليمنيين ، مقطوع الصلة بما سبق عرضه من تحليل وتحديد لماهية المثقف والمثقفين في بداية هذه الدراسة بصفة عامة ، فذلك أمر يخرج عن حدود الموضوعية الى ما وراء منطق العلم وقوانينه ، وما نقصده هنا وفي هذه الفقرة بالذات هو البحث الأكثر تفصيلا وشمولا وعمقا لأوضاع المثقفين اليمنيين والكشف عن بعض الخصوصيات الجزئية والمميزات الذاتية التي قد يتميز بها المثقفون اليمنيون المعاصرون عن غيرهم بحدود نسبية ، والنسابة من ظروفهم وأوضاعهم السياسية والاجتماعية المتميزة أيضا ، وهو أمر لا غبار عليه ومعترف به في عرف البحث العلمي والاجتماعي بلا منازعة ، واننا ونحن بصدد البحث والتقصي لكل جوانب هذا الموضوع كهدف أساسي من أهداف هذا البحث ، نريد ببساطة في هذه الفقرة أن نرد على هذه التساؤلات : ماذا نقصد بالمثقفين اليمنيين الذين نريد الحديث عنهم كمدلول علمي وموضوعي يأخذ به كمعنى للمثقفين اليمنيين ، هل هم كل من استطاع الحصول على قسط معين من التعليم في حدود اجادة القراءة والكتابة فوق المتوسط ؟ أو هم كل من قاوم السلطة قبل عام ١٩٦٢

ومارسها بعد عام ١٩٦٢ مباشرة ؟ هل هم الذين يحكمون الآن في قمة السلطة أم الذين يعارضون من خارجها ؟ هل هم خريجي الجامعات أم الثانوية العامة أم الكليات العسكرية ؟ هل هم الذين مارسوا ويمارسون العمل السياسي من خلال الأحزاب والمنظمات السياسية العلنية والسرية أم من خارجها ؟ أم أنهم خليط غير محدد من كل هذا وذاك ؟

فاذا جاز لنا أن نفترض أى من التساؤلات السابقة باعتباره مدلولاً وتعريفاً مقنعاً لوجود المثقفين اليمنيين فما هو المبرر العلمى والمنطقي والموضوعي لهذا الافتراض ؟ أما اذا افترض أنهم خليط من كل هذا وذاك فما هو التعريف والاطار المحدد الذي يمكننا أن نتعرف عليهم من خلاله بدقة ونميزهم عن غيرهم ؟ مع ملاحظة عدم الوقوع في تعارض أو تناقض مع التعريف والمدلول العلمى العام لمعنى المثقف والمثقفين الذي سبق تحليله في بداية هذا البحث ، والذي لا بد وأن يكون كل مجهودنا مركزاً في البحث عن خصوصيات المثقف اليمنى في ضوء ذلك المفهوم العام والشامل ومن خلاله .

واذا كان قد وجب علينا الآن أن نحدد بالضبط افتراضنا الخاص الذي سنأخذ به كمدلول ومدخل لتحديد ماهية المثقفين اليمنيين المعاصرين واخضاعهم للبحث والدراسة من خلاله ، فاننا من واقع المعاشية الموضوعية للواقع الاجتماعى المتغير خلال العشرين عاماً الماضية نميل الى الاخذ بالانتماء للعمل السياسى المنظم وممارسته من خلال الأحزاب والمنظمات السياسية المحظورة وغير المحظورة وذلك كمقياس لتحديد الاطار الموضوعى الخاص بالمثقفين اليمنيين ، لأسباب كثيرة سنوردها بعد قليل ، علماً بأننا لا نخفى أبداً ادراكنا لكل مصاعب وحساسيات هذا الاختيار ومشاق البحث فيه خصوصاً في ظل ظروف المجتمع اليمنى التى ما يزال فيها العمل السياسى المنظم تهمة إجرامية ترقى عقوبتها الى درجة الموت .

ووفقاً لهذا الافتراض وقبل أن ندخل في تحليل مدى صحته ومبررات اختياره يمكننا أن نعترف المثقفين اليمنيين المعاصرين والذين سنتولاهم بالبحث في كل الصفحات التالية من هذا الفصل بأنهم : كل من انتمى وينتمى الى العمل السياسى المنظم من ذوى الصف الأول والثانى في قيادة هذا العمل ، سواء منهم من برز على مستوى الحياة السياسية والاجتماعية العامة أو احتفظ بنفسه في الظل وهو يمارس العمل السياسى من موقف الصف القيادى الأول أو الثانى على الأقل .

أما إذا سؤلنا عن المبررات المنطقية والدوافع الموضوعية لوضع هذا الفرض والتعريف كمدخل علمي لدراسة المثقفين اليمينيين وتعريفهم بدقة ، وعما إذا كان هذا الفرض سيؤدى الى نتائج موضوعية سليمة حقا ، فاننا نستطيع أن نرد بكل اطمئنان بأنه قد ثبت لدينا سلف من واقع حصر وتتبع دقيق لحالات فردية وجماعية عديدة أن هذا الفرض هو أقدر من غيره بكثير على الوصول بنا الى نتائج أكثر قربا من الحقيقة والتصاقا بها ، عن المثقفين اليمينيين المعاصرين ، خلال العشرين عاما الأخيرة ، وبالتحديد من أوائل الستينيات حتى اليوم ، ونحن في بداية الثمانينات ، وأن هذا الفرض فى نظر الباحث يكاد أن يكون نتيجة يبنى عليها وليس مجرد مقدمة كما هو المفروض .

هذا من حيث المدلول السياسى والاجتماعى لأهمية هذا الفرض ، أما من حيث أهميته كأداة تقنية منهجية بحثة فانه يبدو أكثر ملاءمة من غيره سواء بالنسبة للمثقفين اليمينيين أو غيرهم فى أى مجتمع آخر ، وذلك لأسباب كثيرة نشير الى أهمها فيما يأتى :

١ - العمل السياسى المنظم هو أفضل مقياس علمي لتحديد ماهية المثقفين بصفة عامة

لقد كان فى الامكان أن نستبدل مبدأ « الانتماء السياسى المنظم » كمقياس لتحديد الاطار العام للمثقفين اليمينيين وتعريفهم بغيره من المقاييس الشائعة والمتبعة ، كالمستوى التعليمى (تعليم فوق المتوسط - جامعى - أكاديمى ٠٠٠ الخ) أو المستوى الوظيفى (قادة اداريين - سياسيين) أو نوع المهنة والممارسة (صحفيين - شعراء - كتاب - محامين ٠٠٠ الخ) وغير ذلك من المقاييس التى يؤخذ بها عادة مجتمعة أو متفرقة فى كثير من أغراض البحث العلمى ، بما فى ذلك تحديد المستويات الثقافية والتعليمية فى أى مجتمع . ذلك أنه بغض النظر عما قد يؤخذ على مثل هذه المقاييس من معاييب فى تعريف الشخص المثقف بصفة عامة ، فانها لا تساعد كثيرا على تحديد ماهية المثقف اليمنى بالذات فى الوقت الحاضر ، فاذا كان من المؤكد بصفة عامة أن ليس كل من حصل على شهادة تعليمية من أى نوع أو شغل مركزا اداريا وسياسيا على أى مستوى أو مارس الصحافة والكتابة كيفما اتفق هو بالضرورة شخص مثقف بالمعنى العلمى ، فان هذا الأمر يصدق من باب أولى على المجتمعات النامية والمتخلفة الى حد كبير ومنها اليمن على وجه الخصوص .

كثير من الأشخاص في مجتمع متخلف قد يشغلون أعلى المراكز الادارية والسياسية والعسكرية لمجرد كونهم يجيدون القراءة والكتابة ، أو قد لا يحسنونها كثيرا ، وذلك اما بحكم الوراثة والتسلط والقهر الطبقي ، أو بحكم الندرة فعلا لمن يحسن ذلك ، خصوصا اذا ما تذكرنا بأن فكرة محور أمية الشخص واجادته للقراءة والكتابة وحتى وقت ليس بالبعيد قد ارتبط بتطلعه الى السلطة السياسية مباشرة في مجتمع متخلف كله من الأميين تقريبا (١) . هذا بينما نجد أن مبدأ الانتماء السياسي المنظم هو أكثر المقاييس السابقة قدرة على تقليص ميل الفرد في مجتمع متخلف الى أى من المقاييس السابقة مجتمعة أو متفرقة واستغلالها كأطار لشخصيته وفرض نفسه على الواقع ، بل ان مبدأ الانتماء السياسي كثيرا ما يعمل على تخليص الفرد من هذه الميول ، باعتبارها مقاييس خاطئة ومضللة أصلا ، كما يعمل من جهة أخرى على خلق دوافع وقناعات ذاتية بحتة لدى الفرد من أجل الاستيعاب الثقافي والفكري المنظم بلا انقطاع ، وصولا الى تحقيق وضعه كمتقف حقيقي ، بغض النظر عن هويته الاجتماعية والطبقية الأصلية ، أو مستواه التعليمي الرسمي ، أو مركزه الاجتماعي والسياسي المعلن . الخ حيث لا مكان لمثل هذه الاعتبارات في نطاق العمل السياسي المنظم ، والتي يستعاض عنها جميعا باعتبار واحد هو قدرة الفرد على الاستيعاب والمطاء المتنامي والمتجدد وتكوين شخصيته بصفته مواطنا من خلال ذلك .

٢ - العمل السياسي المنظم هو المدرسة الوحيدة للمثقفين اليمينيين

ولقد ثبت بالنسبة لليمن أن ما لا يقل عن ٩٥٪ ممن قاموا برفع مستواهم الثقافي والتعليمي بأنفسهم أو حصلوا على شهادات جامعية أو تعليمية فوق المتوسط من خلال الكليات العسكرية والشرطة وما شابه ذلك، ورغبوا زيادة على ذلك في الارتقاء بمستوى ثقافتهم وتفكيرهم كمتقفين ناضجين حقاً، قد مارسوا جميعا العمل السياسي المنظم ، بل لقد كان العمل السياسي المنظم هو الأداة شبه الوحيدة التي ارتقوا من خلالها من مجرد حملة شهادات مدرسية أو جامعية أو لا شهادة على الإطلاق في الغالب الأعم الى مثقفين سياسيين قياديين فعلا . أما الخمسة في المائة الباقين الذين قد لا يكونون ممارسين للعمل السياسي المنظم وحققوا ارتقاء سياسيا أو اداريا واضحا فقد كان

(١) دكتور محمد الجوهري : علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث ، ص ٢٧٣ .

ارتقاء في اتجاه الخبرة المهنية والكفاءة الوظيفية وليس في اتجاه الفكر والثقافة السياسية كانت أو غير سياسية ، إذ أننا نستطيع أن نقول بكل اطمئنان أنه لا يوجد في اليمن حتى الآن لا ثقافة ولا مثقفين خارج نطاق العمل السياسي المنظم ، أو على الأقل أنهم قد مروا من خلاله ووجدوا بفضل بصيرة مباشرة وغير مباشرة .

فالعمل السياسي المنظم في بلادنا يكاد يكون حتى اليوم وبالرغم من كل ظروفه القاسية هو القناة الوحيدة للحصول على الثقافة والفكر المقنع للشخص والمحقق لطموحاته وتطلعاته في الحياة العامة سياسية كانت أو اجتماعية ، ومنحه فرصة حق اعطاء الرأي الآخر ونقده ، بل لقد اتسع مدلول هذا العمل السياسي المنظم وشبه المنظم في الآونة الأخيرة ليشمل المواقف والأفكار الاجتماعية والطبقية في المجتمع اليمني ويعبر عنها ، بما في ذلك الأفكار والمواقف الاقطاعية والرجعية المتخلفة ، كما تطور في المقابل من مجرد وعاء لتنمية الأفكار الوطنية والقومية الى اطار صلب لأشد المواقف والأفكار الاممية والتقدمية المعاصرة جرأة ، وأداة للعنف الجماعي والصدام الطبقي المسلح على نطاق واسع .

٣ - عن شمال الوطن بخاصة

ان هذا البعد السياسي اضافة الى كل ما سبق يكتسب أهمية خاصة بالنسبة للمجتمع اليمني وفي الشطر الشمالي من الوطن بالذات منذ عام ١٩٦٢ وحتى الآن ، حيث كان وما يزال يشكل القناة شبه الوحيدة لاشباع كل الاهتمامات العامة للشباب وتلبية احتياجاتهم الثقافية والفكرية ، الضرورية والحصول على أبسط المفاهيم المنفعة للفرد تجاه نفسه وواقعه وواقع الغير . وذلك بسبب انعدام القنوات الثقافية الموازية والمسموح بها من أى نوع ، حيث لا صحافة حرة أو حتى مقنعة على الأقل ، ولا مؤسسات نقابية أو ثقافية عامة ، ولا حتى أماكن للهو وقضاء أوقات الفراغ .

فكل ذلك اذا لم يكن قد وجد فهو محظور على الأصح بما في ذلك التنظيمات السياسية ، والتي تكون من خلال وجودها السري غير المشروع رسمياً البديل الشامل والمقنع عن كل ما كان من المفروض أن يوجد بصورة طبيعية وعادية على سطح الحياة العامة .

حيث أنه بالرغم من تشدد السلطة السياسية ذات البعد الاقطاعي والكبرادوري المتحلل تجاه التنظيمات السياسية الوطنية والبرالية

الحديثة ، الا أن العمل السياسى المنظم قد تعاظم كثيرا فى السنوات الأخيرة وتطور كما وكيفا بدرجة لا نجد لها قرين بسهولة فى كثير من المجتمعات النامية والمتخلفة ، حتى كاد أن يتجاوز مؤخرا وجوده كمجرد ظاهرة ونشاط سياسى الى أن يصبح ظاهرة اجتماعية وطبقية تنصف بالعمومية والشمول ، ابتداء من قاع المجتمع فى المدينة وحتى أطرافه المتناثية فى القرية والريف ، ضمن تشكيلات مختلفة من التصرفات والسلوك النمطى المعتاد فى الحياة العامة ، والمعزز بالقوة والعنف السياسى المباشر الذى لا تستطيع أن تطوله السلطة المركزية بأفقها الحالى بل مالت الى الاعتراف به ضمنا والتعايش معه . ذلك أنه بالرغم من التهور الشديد لأجهزة القمع فى السلطة فى نطاق الحدود الجغرافية الضيقة التى يستطيع أن يصل اليها جنود الشرطة والأمن وتمارس فيها مهامها المباشرة داخل المدن والمطارات والموانئ الرئيسية فقط ، الا أن ما عدا ذلك على طول الحدود والمداخل البرية المختلفة للبلاد والمناطق الريفية والقبلية فهى أرض مفتوحة ومشاعة سياسيا لابنائها وغير ابنائها ، حيث ظلت منذ عام ١٩٦٢ ولم تزل تشكل بؤرا وجيوباً اجتماعية مركزية لمنظمات سياسية واجتماعية مختلفة ابتداء من أشد المنظمات اقطاعية ورجعية وتخلف وحتى أشدها يسارية وتقدمية ، والتى أخذت مؤخرا تزدهر بسرعة فى مناطق الريف ، ولا يوجد شكل الدولة وسلطتها فى مثل هذه الحالة الا بوصفها أحد الأطراف الذى يبحث عن مجرد الاعتراف به وسط الأطراف الأخرى ربما الأكثر قوة وفاعلية فى الواقع الاجتماعى سياسيا واجتماعيا .

والذى يميز الشطر الجنوبى من الوطن فى هذا الشأن هو الاعتراف الرسمى بالعمل السياسى والتنظيمات السياسية نفسها والموجودة فى الشمال ، بل وقيام السلطة نفسها على هذا الأساس وفى نطاق سلطة وطنية ومركزية قوية .

لكل هذه الأسباب ومن خلالها تتضح أهمية البعد السياسى المنظم بالنسبة لاي محاولة جادة للبحث فى موضوع المثقفين فى اليمن خاصة أو غيرها من البلدان النامية والمتخلفة بصفة عامة .

الاطار الزمنى والتاريخى لتكون المثقفين اليمنيين المعاصرين

كلمة « المعاصرين » فى العنوان السابق سيكون لها أهمية ومدلولا موضوعيا مباشرا فى الحديث عن هذا الموضوع ، فهى من جهة تشير الى أننا سوف نتناول المثقفين اليمنيين خلال فترة زمنية حديثة ، والتى افترضنا بدايتها مع بداية الخمسينات من هذا القرن وما قبل ذلك بسنوات قليلة وحتى اليوم ، وهى من جهة أخرى تشير الى أننا بالضرورة سوف نتناول

الثقافة المعاصرة والجديدة فى المجتمع اليمنى ، والتي تعاطاها هؤلاء المثقفون اليمنيون المعاصرون وكونوا أنفسهم من خلالها كمشقفين معاصرين على أنقاض الكثير من الاتجاهات الثقافية التقليدية القديمة ومثقفها ، والذين ما تزال لهم امتدادات واضحة ومؤثرة فى واقعهم اليمنى ويعيشون بثقافتهم ومفاهيمهم القديمة حالة صراع وتناقض مع مفاهيم وثقافة العصر ومتغيراته .

ما قبل عام ١٩٤٨ :

فى مرحلة ما قبل عام ١٩٤٨ لم تكن نستطيع أن نجزم بوجود ابعاد أو حتى اشارات لوجود ثقافة معاصرة وحديثة أو مثقفين معاصرين على مستوى الساحة اليمنية ككل ، خصوصا فيما يتعلق بمفاهيم الثقافة الحديثة للأمية والاشتراكية ومفاهيم التحولات الاقتصادية والاجتماعية الجذرية تلبية لطموحات أوسع الجماهير الشعبية ومن خلالها وازالة الظلم عنها . فاصحاب « مجلة الحكمة اليمنية » أو ما يمكن أن نطلق عليهم بما مثلوه من توجه فكرى وثقافى معين وواضح أصحاب « مدرسة الحكمة » قد تحدد بعدهم الثقافى والفكرى بالتأكيد على نقد الواقع بصورة غير مباشرة وتحديد ملامح المستقبل بنفس اصلاحى ولبرالى فى احسن الأحوال وفى اطار المفاهيم التقليدية وشبه التقليدية ، والتي استمدوا جذورها من حركة الأفغانى والكواكبى وغيرهم فى مصر والشام فى حينه ، ومع ذلك فقد كانوا بلا منازع هم أكثر الموجود تقدما وقربا من المعاصرة بصفة عامة (٢) .

وهناك أيضا أصحاب ٤٨ أنفسهم أو مدرسة ٤٨ اذا جاز التعبير ، أو حركة الأحرار اليمنيين ، وهى مدرسة تتميز عن المدرسة السابقة فى كونها قد جمعت بين الثقافة والعمل السياسى شبه المنظم معا ، وتمكنت هذه المدرسة بفضل هذا الجمع بين الثقافة والسياسة من القيام بأدوار أكثر فاعلية وانتشارا على المستوى الثقافى والسياسى والاجتماعى الى حد منازلة السلطة بالعنف المسلح وافلاقتها بصفة دائمة . والذى يهمننا هنا هو الاشارة الى الأفق الفكرى والثقافى لهذه المدرسة ، فقد كان من حيث الفهم النظرى هو أكثر تقليدية وبعدا عن المعاصرة بالنسبة « لجماعة الحكمة » كصفوة مثقفة فحسب ، بالرغم من وجود تداخل كبير بين المجموعتين حيث شارك الكثير من جماعة الحكمة وساهموا بفاعلية فى نطاق حركة الأحرار الأكثر

(٢) راجع تفاصيل أكثر حول هذا الموضوع فى كتاب أسرار ووثائق الثورة اليمنية لمجموعة من تنظيم الضباط الأحرار ، دار العودة بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٧٨ ، ص ٢٩ و ٣٠ .

اتساعا وتأثيرا . وباختصار فإن مدرسة ٤٨ من حيث افقها النظرى والفكرى والثقافى وطموحاتها السياسية لم تكن تتعدى كثيرا مفهوم السلطة القطاعية الحاكمة للامامة الملكية المستبدة الا فى حدود نسبية جدا ، رغم حدة الصراع الذى ظل ساريا بين الطرفين ، وفى الامكان استخلاص هذه الحقيقة من مراجعة الميثاق المقدس لهذه الحركة السياسية (٣) . والذى يمكن الخروج من خلاله بحقيقة أخرى أكثر أهمية وهى أن صراع مدرسة ٤٨ أو حركة أحرار ٤٨ مع السلطة لم يكن صراعا بين قديم وجديد أو اقطاع وبرجوازية ، ولكنه تنازع مصالح ذاتية داخل الطبقة القطاعية نفسها على نحو ما سبق الإشارة فى فصل سابق ، حيث كان القطاعى الأكبر ممثلا فى الامام يستحوذ على كل شئ تقريبا وأفراد الطبقة القطاعية كانوا يرغبون فى الحلول محله أو مقاسمته والحصول على نصيب أفضل على الأقل ، مع التلويح ببعض الاصلاحات الشكلية والطفيفة على مستوى تنظيم الدولة اذا ما أتيح لهم تولى السلطة (٤) ، فحركة ١٩٤٨ - كما يقول مجموعة من تنظيم الضباط الأحرار الذين فجروا ثورة السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢ - هى أشبه ما تكون بانقلاب القصر (٥) .

هذا فيما يتعلق بشمال الوطن ، أما فيما يتعلق بالشرط الجنوبي من الوطن فإن الاستعمار البريطانى كان قد نفذ مجموعة من الاجراءات الادارية منذ زمن طويل أعاقت أو امتصت على الأصح امكانية قيام حركة ثقافية أو معارضة سياسية للسلطة البريطانية فى أوساط الطبقة القطاعية والسلطينية على غرار ما حدث فى الشمال ، وذلك حينما قامت الادارة الاستعمارية منذ زمن مبكر وبناء على دراسات اجتماعية وأثنروبولوجية متمعة بتقسيم المنطقة الى عدة امارات أو دويلات اقطاعية صغيرة منفصلة عن بعضها فيما عرف بالمحميات التوسع ، وحضرموت ، ووضعت على رأس كل منها سلطانا أو أميرا يتصرف بأرضها وأهلها كيف يشاء تحت حماية الادارة الاستعمارية ودعمها .

وهو بذلك قد قام بتوزيع مصالح الطبقة القطاعية وقسمتها بين أفراد هذه الطبقة قسمة شبه متوازنة ، حيث لم يشعر أفراد هذه الطبقة بالهضم

(٣) أقرأ نص الميثاق الوطنى المقدس لحركة ١٩٤٨ الدستورية فى مجلة الحكمة اليمنية عدد فبراير سنة ١٩٧٣ م .

(٤) راجع حمود العودى : المنظور العامى للثقافة طبعة القاهرة ١٩٧٣ ، ص ٢٠١ الى ٢٠٦ .

(٥) راجع أسرار ووثائق الثورة اليمنية ، مرجع سابق ، ص ٣٢ الى ٣٦ .

أو المعاناة من سوء توزيع المصالح في ظل الادارة الاستعمارية في الجنوب ، بل لقد وجدوا في هذه الادارة أفضل حليف لهم في المحافظة على هذه المصالح وتمييقها وحسن تنظيمها ، وذلك عكس ما كانت تمنيه غالبية أفراد هذه الطبقة نفسها في الشمال من ضم وسوء توزيع المصالح السياسية والاقتصادية في ظل دكتاتور اقطاعي كبير هو الامام الملك الذي دأب على الاستحواذ على كل شيء لنفسه ، مما قاد الى خلق معارضة قوية له داخل الطبقة الاقطاعية وداخل أسرته نفسها على نحو ما سبقت الاشارة في الفصل السابق (٦) .

كما أن الاستعمار قد قام بفصل مدينة عدن وجعلها منطقة تجارية بحثة تابعة في ادارتها للحاكم البريطاني في الهند وحاول اشباع رغبات كثير من العناصر البرجوازية والكمبرادورية المحلية والأجنبية في الحصول على بعض المداخل التجارية الطفيلية من جراء قيامهم باستقبال السلع التجارية البريطانية وغيرها القادمة من الخارج والقيام بتوزيعها وتوصيلها الى كل مناطق الداخل ، وتكرس هذا الوضع باعتباره أفضل بما لا يقاس اذا ما قورن بالأوضاع في شمال الوطن بصفة عامة ، الأمر الذي أدى الى عرقلة نشوء حركة سياسية وطنية في وقت مبكر في الجنوب قبل انتشار المد القومي العربي بعد عام ١٩٤٨ واقتصار الحركة التعليمية والثقافية على خلق شريحة من الكتبة والمستخدمين نصف المؤهلين مهنيًا ضمن الادارة الاستعمارية المدنية والعسكرية ، أو أعمال التجارة والبنوك الخاصة ، على نحو ما سنرى بعد قليل .

النشأة المعاصرة للمتقنين اليمنيين

أما النشأة الحديثة المعاصرة للمتقنين اليمنيين والتي تشكل الهدف الأساسي في موضوع بحثنا فانه يمكن تحديد بداية الاطار الزمني والتاريخي لتكوينها في أواخر الأربعينات وبداية الخمسينات ، وهي البداية التي واكبت انتعاش الفكر والتيار القومي في المنطقة العربية ككل ، كمدخل لمواجهة النكسة القومية التي حلت بالشعب الفلسطيني وتشريده من وطنه وقيام دولة اسرائيل من جهة وللحصول على الاستقلال السياسي من السيطرة الأجنبية الاستعمارية من جهة ثانية ، وتضييق نطاق الوجود اقطاعي على

المستوى السياسى والاقتصادى والاجتماعى من جهة ثالثة ، ومحاولة تحقيق الوحدة الوطنية والقومية من جهة رابعة .

حيث بدأ هذا المد القومى المتصاعد بقيادة عبدالناصر فى مصر وبعض الجماعات والأحزاب السياسية البرجوازية فى سوريا والعراق ، بدأ يعكس ظله بوضوح كبير ليس على المنطقة العربية كلها فحسب بل وكثير من الشعوب الافريقية والآسيوية بصفة عامة ، وذلك فى شكل نشوء منظمات وتجمعات سياسية قومية ذات منحا وطنى برجوازى صغير ، وحركات جماهيرية وعسكرية نجح معظمها فى الاستيلاء على السلطة ، اما باجلاء المستعمر وتسلم الاستقلال ، أو عن طريق الانقلابات العسكرية ضد الطبقات القديمة الحاكمة ، كما حدث فى مصر وسوريا والجزائر وتونس والعراق وليبيا واليمن ، وأحيانا كان يحدث العكس حيث تتمكن الطبقات والجماعات الاقطاعية القديمة من استئلام السلطة والاستقلال الشكلى من المحتل الأجنبى كما هى الحال بالنسبة للأردن والسعودية والمغرب وليبيا قبل ثورة الفاتح من سبتمبر ، ومناطق الخليج العربى ، أو طرد الجماعات البرالية منها بالقوة ، كما حدث فى الشطر الشمالى من الوطن بعد انقلاب الخامس من نوفمبر ، ومصر أخيرا .

ففى هذا المناخ القومى الساخن كانت النشأة المعاصرة للمتقنين العرب بصفة عامة ولليمينيين أيضا بصفة خاصة ، ولقد ساعد على ذلك تزايد فرص التعليم من خلال الجامعات والمعاهد العليا وتبادل الايفاد للمبعوثين بتسهيلات كبيرة بين مختلف الأقطار العربية ومصر بالذات ، اضافة الى وسائل الاعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية التى تشهدها المنطقة والتى لعبت فيها مصر تحت قيادة عبدالناصر دورا قياديا وحيويا وفعالا الى أبعد الحدود ، الى الحد الذى لم يستطع أحد فى المنطقة العربية ممن كانوا يرغبون فى عزل أنفسهم عنها أن ينجحوا فى ذلك ولو بحدود دنيا .

ولقد كانت اليمن تحت حكم الامامة الملكية الاقطاعية هى أبرز مثل للتصلب ومحاولة فرض العزلة ومقاومة هذا المد القومى دون جدوى ، حيث يمكن لهذه الحقيقة أن تجد تعبيرها الصادق فيما عبر عنه السياسى البريطانى « هارولد أنجرمان » بقوله : لقد كان الامام يعرف قوة تأثير الراديو وبذل كل ما فى وسعه للسيطرة على استخدامه ، ولكن هزمه فى ذلك جهاز « الترانزستور » الصغير الذى لم يكن يزيد ثمنه على جنيهين وثلاثة

شملنا (٧) . ويمكن أن نقسم مرحلة النشأة هذه تقسيما موضوعيا الى مرحلتين أساسيتين ، الأولى منذ أواخر الأربعينات وحتى بداية الستينات ، قبيل قيام ثورة السادس والعشرين من سبتمبر سنة ١٩٦٢ ، والمرحلة الثانية وهي تشمل العشر السنوات الأولى من قيام الثورة حتى أواسط السبعينات ، ويمكن الإشارة الى هاتين المرحلتين باختصار بمرحلة ما قبل الثورة ثم مرحلة ما بعدها على النحو التالي :

١ - مرحلة ما قبل الثورة

بالرغم من التدنى المخيف لمستوى التعليم ووسائل الاعلام والثقافة الذى كان فى هذه المرحلة يصل الى ما يشبه العدم ، وحرص كل من الاستعمار فى الجنوب والامام فى الشمال على هذه الوضعية ، فقد وجد هذا المد القومى أصداءه المباشرة وغير المباشرة داخل المجتمع اليمنى بوسيلة أو بأخرى ، فقد نجح عدد من المثقفين على قتلهم من أبناء التجار والأرستقراطيات الاقطاعية فى استيعاب تيارات الفكر القومى السياسى والاجتماعى فى المنطقة العربية والعالمية ، ونقل بذورها الى داخل المجتمع اليمنى ، والذين كانوا يرسلونهم للتعليم المتوسط والجامعى أو العسكرى فى مصر والعراق ولبنان ، بما فى ذلك مبعوثى الأسرة المالكة نفسها فى الشمال .

فقد خرجت من اليمن فى عهد الامام يحيى أول بعثة تعليمية تقريبا حوالى عام ١٩٤٥ الى لبنان مكونة من أربعة وثلاثين طالبا وجميعهم دون المتوسط فى المستوى التعليمى ، وذلك بفرض الحاقهم بمدرسة المقاصد الاسلامية بفرعها فى صيدا وطرابلس ، من أجل الدراسة والتعمق فى المذاهب الشيعية وعلومها ، والتي ما تزال تعرف بها هذه المدرسة حتى اليوم ، حيث تم ارسال البعثة وتوزيعها على فرعى المدرسة ، وذلك بناء على اقتراح وطلب مسبق عرض على الامام من قبل بعض القائمين على هذه المدرسة عن طريق بعض المقربين للامام ، مثل الدكتور عدنان ترسيبى وهو لبنانى الاصل واكتسب الجنسية اليمنية ، والذي يبدو انه لعب الدور الأساسى فى هذا الموضوع وأقنع الامام يحيى بارسال هذه البعثة الى بيروت (٨) .

(٧) هارولد أنجرمان : اليمن الحكام والتورات ، طبع فى بريطانيا بالعربية عام ١٩٦٢ ،

ص ١٢١ .

(٨) عبد الله جزيلان : التاريخ السرى للثورة اليمنية ، الطبعة الثانية فبراير سنة ١٩٧٩ ،

مكتبة مذبولى شارع طلعب حرب - القاهرة ص ١٧ .

ولكن مجرى الأحداث لم يدع لهذه البعثة أن تسير فى نفس الخط الذى رسم لها ، فبعد حوالى ثلاث سنوات من وصولها الى بيروت قامت حركة الوطنية التى انتهت بمقتل الامام يحيى نفسه وتولى ابنه الامام أحمد للحكم بعد القضاء على الحركة الوطنية بعد ٢٦ يوما ، حيث قرر الامام أحمد نقل البعثة من بيروت الى القساهرة نتيجة أزمة سياسية حدثت بينه وبين الحكومة اللبنانية وقتها ، والتى كانت قد قامت بمنح حق اللجوء السياسى للفضيل الورتلانى زعيم الاخوان المسلمين المنتدب من مصر الى اليمن ، والذى كان له ضلع أساسى فى حركة ١٩٤٨ ، ورفض حكومة رياض الصلح وقتها تسليمه للامام الجديد حسب طلبه .

وبعد وصول أفراد البعثة الى القاهرة تعددت اهتماماتهم وفق رغباتهم الخاصة الى حد ما ، مما بين مواصلة التعليم العام حتى الجامعة والالتحاق بالكليات العسكرية بالنسبة للبعض الآخر (٩) . وكانت البعثة الثانية فى عهد الامام يحيى المتجهة الى القاهرة عام ١٩٤٨ قد أعيدت من عدن بعد مقتل الامام مباشرة وتولى ابنه أحمد . كما أن بعثة عسكرية محدودة كانت قد أرسلت من قبل الى العراق للدراسة ، من بينهم المشير عبدالله السلال الذى تولى رئاسة الجمهورية بعد الثورة مباشرة واستقدام عدد محدود جدا من الضباط العراقيين للمساهمة فى تدريب الجيش اليمنى بعد رحيل الاتراك ، من بينهم جميل جمال الذى أعدم عام ١٩٤٨ .

وفى عام ١٩٥٤ أرسلت أول بعثة فى عهد الامام أحمد الى القاهرة للتعليم العام الاعدادى والثانوى مكونة من خمسين طالبا غالبيتهم من الأمراء وأبناء الأسوة المالكة ، وحددت منطقة بنى سويف مقرا لدراساتهم تحت اشراف مندوبين ومشرفين يمنيين مرافقين للبعثة ، حددهم الامام بنفسه فى بنى سويف ، وظلوا هناك حتى عام ١٩٥٧ حيث نقلوا الى حلوان قرب الجسالة ، والتحق عشرة منهم بالكلية العسكرية مع من سبقهم من بعثة بيروت ، ثم تقرر نقل الجميع ممن لم يلتحقوا بالكليات العسكرية والشرطة الى طنطا لمواصلة التعليم العام، حيث وصل عددهم هناك الى ما يقرب من مائتين مبعوث رسمى تحت اشراف يمنى خاص ، وظل إرسال المبعوثين يتوالى سنويا بشكل محدود ، حيث وصل مجموع المبعوثين الرسميين قبيل قيام الثورة عام ١٩٦٢ الى حوالى مائتين طالب ، معظمهم فى التعليم العام والبعض

(٩) المرجع السابق ، ص ١٨ .

الآخر قد التحق بالجامعات ، وعدد قليل منهم كان قد أكمل تعليمه الجامعي ، وكذلك العسكريين الذين تخرجوا في وقت أسرع .

وبينما كانت هذه القناة الرسمية البطيئة لتسرب المبعوثين تعمل على هذا النحو كانت توجد هناك قناة أخرى موازية وغير رسمية أكثر بطئا ومحدودية لتسرب عناصر المبعوثين الى مصر وغيرها ، وذلك عن طريق نشاط حركة الاحرار اليمينيين (المعارضة السياسية) أو ما عرف بالاتحاد اليميني ، الذي كان مقره في عدن ، ثم أخذ له فرعا في القاهرة بعد ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢م . حيث كان يقوم بأرسال بعض الطلاب للدراسة في مصر من أبناء التجار واللاجئين انسياسيين وبعض النابهيين على نفقته ، ومن خلال جمع التبرعات من المهاجرين والتجار لهذا الغرض ، حيث وصل عدد الطلاب في القاهرة من هذا النوع الى ما يزيد على خمسة وعشرين طالبا ، اضافة الى أبناء التجار الميسورين أنفسهم الذين كانوا يتمكنون من ارسال أبنائهم للدراسة في الخارج على نفقاتهم الخاصة من خلال أقامتهم في عدن ، أو يقومون بتعليمهم أثناء إقامتهم معهم في أرض المهجر لمدة طويلة .

كما أن بعثات عسكرية ودراسية محدودة أخرى كانت قد أرسلت في عهد الامام أحمد الى العراق ولبنان والصين والاتحاد السوفيتي ، مع ملاحظة أن ليس كل الذين خرجوا الى الخارج للدراسة - على قلتهم - قد تمكنوا من أنمام تعليمهم وتحولوا الى مثقفين . هذا بالرغم من أن حركة ثقافية وتعليمية محدودة كانت قد بدأت بوادرها في الداخل من خلال استقدام بعض البعثات التعليمية المحدودة جدا للتعليم العام والتعليم العسكري ، واتساع حركة الاعلام القومي من خلال الراديو والصحافة والاذاعة الوطنية والحارجية ، ووجود أبعاد وأصول ثقافية لبرالية أصيلة لدى الكثير من العناصر الاجتماعية ذات الميول اللبرالية والوطنية الواضحة ، والمناوئة للسلطة بصورة مباشرة وغير مباشرة . وبغض النظر عن مدى نجاح أولئك المبعوثين في أكمال تعليمهم ، الا إن الأهم هو أنهم بفعل ما كان يحيط بهم من ظروف ذاتية وقومية مثيرة جدا منذ بداية الخمسينات قد تحولوا في مجموعهم ورغم تباين أصولهم الطبقية والاجتماعية الى كتلة صخب مفعمة بالمشاعر والطموح الوطني والاتجاه نحو معارضة السلطة الملكية الامامية في الشمال والاستعمارية في الجنوب داخل الوطن ، بما في ذلك بعض أفراد الاسرة المالكة أنفسهم من الأمراء الصغار .

حيث لم تكفي هذه العناصر الموجودة في القاهرة وسوريا وبيروت

وغيرها من الأقطار العربية باستيعاب الفكر القومى المتصاعد وقتها فى المنطقة فحسب ، وتغلبه تماما - ولو عاطفيا وشكليا - على كل الاحاسيس والمشاعر العائلية والانتماءات الطبقية التى قدموا منها ، بل لقد تجاوزوا ذلك الى الانخراط المباشر فى المنظمات والاحزاب السياسية والقومية المعبرة عن ذلك فى المنطقة العربية ، كحزب البعث العربى الاشتراكى فى سوريا وحركة القومية العرب فى بيروت والتيار الناصرى غير المنظم فى القاهرة ، وحتى المنظمات والعناصر اليسارية والشيوعية التى كانت قد وجدت فى المنطقة بشكل محدود قد نجحت هى الأخرى فى كسب أنصار أقوياء من بين أفراد هؤلاء الطلاب اليمنيين .

ولم يتوقف الأمر بالنسبة لهؤلاء الطلاب اليمنيين عند هذا الحد بل لقد تجاوزه بسرعة الى حد القيام بتأسيس فروع سياسية لتلك الاحزاب والمنظمات القومية داخل اليمن نفسها ، بمجرد عودتهم من الدراسة وحتى أثناء الاجازات الصيفية التى كانوا يذهبون لقضائها هناك ، حيث شكلت تلك الفروع السياسية والحزبية ، كحزب البعث العربى الاشتراكى وحركة القوميين العرب ، والشيوعية الشيوعية ، البذور الحقيقية للعمل السياسى المعاصر فى اليمن وقتوات الفكر والثقافة الجديدة التى أدت مهمتها بنجاح ، ولم يحن حلول عام ١٩٦٢ وهو عام قيام الثورة ، الا وقد تركت تلك المنظمات والأحزاب بصماتها الواضحة على مجرى الحركة الوطنية فى اليمن بصفة عامة بما فى ذلك حدث الثورة نفسه ، على نحو ما سيتضح فيما بعد ، حينما نقوم بتحليل حدث الثورة عام ١٩٦٢ كأنجاز قومى وبرجوازى وطنى صغير لهذا التيار الجديد .

وفى الشطر الجنوبى من الوطن بالذات كان تركيز الادارة الاستعمارية على توجيه الحركة التعليمية التى أوجدتها فى مدينة عدن وحدها ، فى حدود ما يضمن توفير متطلبات الادارة الاستعمارية المدنية والعسكرية من الكتبة أنصاف المؤهلين مهنيا ومستخدمى الجيش والشرطة الأقل تأهيلا ، اضافة الى ما تتطلبه أنشطة البنوك والأعمال التجارية الخاصة .

حيث ما لبثت رياح المد القومى العربى أن تصل الى المنطقة فى أواخر الأربعينات وبداية الخمسينات حتى وجدت فى هذه العناصر التى كانت قد تشبعت بها مدينة عدن بالذات أداتها الأولى فى إثارة الحس القومى فى المنطقة وتصفيد حركته بسرعة على المستوى السياسى والثقافى ، فالى جانب أن هذه العناصر قد نجحت فى أن شكلت الصدى المباشر لكل الأحداث

القومية داخل المنطقة ابتداء من إثارة الوعي والشعور القومي مروراً بالعدوان الثلاثي على مصر وأنفصال الوحدة مع سوريا وانتهاء بالاندفاع والمشاركة غير المحدودة في الدفاع عن ثورة السادس والعشرين من سبتمبر ودعمها في شمال الوطن بلا حدود ، فقد نجحت كذلك في تأسيس منظمات وأحزاب سياسية كأنعكاس وتعبير عن كل هذه التطورات بصفة عامة ، كحزب الشعب الاشتراكي والمؤتمر العمالي ورابطة أبناء الجنوب . . الخ .

وإذا كان النظام الاقطاعي الرجعي في الشمال قد خاب ظنه وجنى ثمار عكسية مما اراده من خلال البعثات المحدودة الى الخارج كمجرد خدم أو أتباع ومبشرين ومنظرين لأفكار الطبقة الاقطاعية على نحو ما سبقت الإشارة، فإن النظام الاستعماري في الجنوب قد أخفق هو الآخر في النهاية في أن يجعل من العملية التعليمية المحدودة في مدينة عدن مجرد مصدر للحصول على الكتب والمستخدمين المطيعين الى ما لا نهاية ، لأنه من بين أوساط هذه الفئة من الموظفين والمستخدمين والعمال الدائمين في الشركات الأجنبية في عدن نشأت كل بذور الثقافة المعاصرة والمتقنين المعاصرين في المنطقة على اختلاف مشاربهم واتجاهاتهم الحديثة ، على مستوى اليمن بصفة عامة وليس عدن وحدها .

ونحن لا نزال نتذكر جيداً الدور الذي لعبته كلية بلقيس في عدن ، وهي كانت عبارة عن مدرسة عليا متكاملة ذات اهتمامات تعليمية مختلفة فوق المتوسط بقليل ، وكيف شكلت همزة وصل قوية لنشأة البذور الأولى للمثقفين اليمنيين بصفة عامة وملتقى اهتماماتهم ونشاطهم بصفة شبه دائمة قبل قيام الثورة في الشمال ، سواء من خلال التعلم أو التعليم فيها .

أما بالنسبة للريف فقد كان يعاني عزلة وحرماناً تاماً من العملية التعليمية في الجنوب والشمال على السواء ، خصوصاً إذا ما تذكرنا ما سبقت اليه الإشارة من قيام الإدارة الاستعمارية بفصل عدن سياسياً واجتماعياً عن بقية أجزاء الجنوب وبدء تكريس فكرة « عدن للعدينيين » التي تبنتها بعض التجمعات السياسية المنحرفة فيما بعد ، وإن كل النشاط السياسي والثقافي المشار اليه سابقاً قد تمحور الى حد كبير داخل مدينة عدن ولم يكن يتجاوزها لا بصورة مباشرة ولا غير مباشرة ، أو حتى يعلم ماذا كان يجري بجموع الشعب في الريف من الفلاحين تحت نير التسلط الاستعماري والاقطاعي السلطايني المزدوج ، خارج حدود هذه المدينة وضواحيها ، وهو الأمر الذي أدى الى تشويه تلك الحركة الثقافية وتوقعها في نطاق ضيق قبل عام ١٩٦٢ ، وفشلها في مسايرة الأحداث والتطورات.

بعد ثورة سبتمبر فى الشمال والرابع عشر من أكتوبر فى الجنوب التى أعلنت بدء حرب التحرير الشعبية فى الجنوب من الريف وليس من المدينة ، حيث عجزت تيارات تلك الحركة بكل تجمعاتها السياسية وبحكم أفاقها البرجوازية والاقطاعية الضيقة وتربيتها السياسية والفكرية المنحرفة فى ظل الادارة الاستعمارية ، عجزت عن تفهم المتغيرات الوطنية الجديدة ، فمالت الى الاتجاه المضاد فى الغالب الأعم أو ممارسة المواقف السلبية فى أحسن الأحوال ، وذلك على نحو ما سنوضحه فى مكان لاحق من هذا الفصل عند الحديث عن الأبعاد والانتماءات الطبقية والفكرية للمثقفين اليمينيين وأثرها فى تحديد مواقفهم السابقة واللاحقة .

٢ - مرحلة ما بعد الثورة :

ما يهنا هنا فى هذه الفترة بالنسبة للنشأة المعاصرة للمثقفين اليمينيين هو أن الثورة بقدر ما أنها كانت أنجازا مباشرة للعناصر السياسية الوطنية المثقفة السابقة لعام ١٩٦٢ على مستوى الشمال والجنوب وعلى نحو ما سبق وما سيأتى تحليله بصورة أكثر تفصيلا ، فإنها قد شكلت قفزة كبيرة بالنسبة لهؤلاء المثقفين جميعا وأوجدت لهم أرضية رحبة جديدة للنمو والتطور السريع من الناحية الكمية ، ومن داخل المجتمع نفسه وليس من خارجه فقط ، كما هو الحال بالنسبة للمرحلة السابقة .

وذلك من خلال أنخراط آلاف الشباب فى نظام التعليم العام الذى باشرت الثورة تنظيمه فى الشمال على أسس حديثة ، منذ اليوم الأول لقيامها ، وفتح الكليات والمعاهد العسكرية للجيش والشرطة ، وأيفاد آلاف الطلاب الى مختلف الدول العربية والأجنبية للتعليم المتوسط والجامعى والعسكرى أيضا ، فى إطار من التوحد الوطنى الذى لم يحدد فيه أى صفة مميزة لأبناء الشمال أو الجنوب ، ما عدا مزيدا من الدعم وتقديم العون لأبناء الجنوب بحكم ظروف المرحلة التى تمر بها المنطقة من نضال ضد الاستعمار .

حيث تطور عدد الطلاب فى المرحلة الثانوية بعد الثورة مما يشبه « لا شيء » خلال عام ٦٢ - ١٩٦٣ والذى لم يكن يتجاوز ٨٤ طالبا ، ليصل فى عام ٧٤ - ١٩٧٥ الى ٤٣٥٠ طالبا منهم ١٩٧ طالبة (١٠) ، ووصل هذا

المعدل فى عام ٧٨ - ٧٩ الى ٢٤٩٠٧ طالبا ، كما يتوقع أن يصل هذا الرقم فى العام الدارسى ٧٩ - ١٩٨٠ الى ٣٩٨٥١ طالبا(١١) . كما تطور عدد طلاب جامعة صنعاء منذ افتتاحها عام ٧٠ - ١٩٧١ من ٥٦ طالبا الى ١٠٧٥ طالبا عام ٧٤ - ١٩٧٥(١٢) . ويصل هذا الرقم الى أكثر من خمسة ألف طالب فى الوقت الحاضر (٧٩ - ١٩٨٠) فى مختلف التخصصات . كما ازدهرت حركة الايفاد الى الخارج للتعليم الجامعى بشكل لم تعرفه اليمن من قبل ، حيث يصل مجموع الموفدين للتعليم الجامعى والعالى فى الدول العربية والأجنبية فى الوقت الحاضر الى ما يقرب من أربعة آلاف طالب وطالبة منهم قرابة ألفى طالب فى مصر وحدها(١٣) فى مختلف التخصصات .

وهذا لا يعنى أن هذه النسب تحقق المعدل المطلوب أو حتى ما يقرب منه بالنسبة لعدد السكان ومنهم فى سن التعليم الفعلى ، حيث أنه بالرغم من أن المرحلة الثانوية وهى أفضل مقياس يأخذ به فى معرفة معدل التعليم بالنسبة لعدد السكان فى أى مجتمع قد أستقبلت عام ٧٨ - ١٩٧٩ حوالى أربعة وعشرين ألف طالب فان العدد المطلوب استيعابه ممن هم فى سن التعليم الثانوى فعلا يصل الى أكثر من ٣٥٥٥٦٩ طالبا فى شمال الوطن وحده(١٤) .

يضاف الى ذلك الكليات والمعاهد العسكرية ، حيث أدى هذا التحول الكمي الجديد فى مستوى التعليم الى خلق أرضية خصبة لازدهار حركة المتقنين وزيادة أعدادهم وأنشطتهم السياسية والثقافية ، هذا من الناحية الكمية . وعلى نطاق الشطر الجنوبى من الوطن حدثت تطورات حاسمة فى هذا الشأن حيث تذكر احدا وثائق الثورة الوطنية الديمقراطية فى اليمن ان بلادنا قد شهدت بعد الاستقلال عام ١٩٦٧ نهضة فى بناء المدارس واستيعاب آلاف التلاميذ حيث بلغ عددهم فى عام ٧٠ - ١٩٧١ ، ١٤٠٠٦ طالب وطالبة، أى بزيادة تقدر ١١٠ر٥٪ وكان مجموع عدد المدارس فى عام ٦٦ - ١٩٦٧ م ٢٦٨ مدرسة

-
- (١١) عبد الله الكميم : مؤشرات المستقبل التعليمى واختلال توازنه فى الجمهورية العربية اليمنية . مقال فى مجلة الغد اليمنية عدد يناير - فبراير ١٩٧٨ ، ص ٣٩ .
- (١٢) الجهاز المركزى للتخطيط، كتاب الاحصاء لعام ١٩٧٦ ، ص ١٥٩ .
- (١٣) ادارة البعثات المنية بالقاهرة .
- (١٤) عبد الله الكميم : مؤشرات المستقبل التعليمى واختلال توازنه فى الجمهورية العربية اليمنية ، مقال فى مجلة الغد اليمنية عدد يناير فبراير سنة ١٩٧٨ ، ص ٣٧ .

ابتدائية واعدادية وثانوية بينما بلغ عددها في عام ٧٠ - ١٩٧١م ٩١٥ مدرسة ، أى بزيادة تقدر بـ ٢٤١٪ (١٥) ومن المؤكد أن هذه الأرقام قد تم تجاوزها بكثير وتضاعفت عدة مرات منذ عام ١٩٧٢ وحتى الآن .

أما من الناحية الكيفية فقد أستمرت مفاهيمهم السياسية والثقافية والقومية على نفس النمط الذى بدأه سابقوهم قبيل الثورة ومن خلال نفس المنظمات السياسية والحزبية ونفس المفاهيم والاتجاهات القومية والمثالية وبمقاييس كمية وكيفية أكثر حدة وفاعلية على أرض الواقع الجديد الذى أتاحته الثورة ببعدها الوطنى والقومى الواضح فى الشمال وحرب التحرير المضطربة فى الجنوب ، وتلك هى القفزة الكمية الأولى فى تكوين المثقفين اليمنيين بصفة عامة ، أما القفزة الكمية والكيفية الثانية الأكثر أهمية فى تقديرنا ، فهى التى حدثت بعد الاستقلال للشطر الجنوبى للوطن عام ١٩٦٧م ، والتى لم تقتصر على الكم هذه المرة ، ولكنها قد جاءت تطورا كميا وكيفيا بالدرجة الأولى ، وعلى امتداد الوطن بأسره وليس فى حدود طبقية أو أقليمية ضيقة كما كان يحدث فى الماضى ، سواء من خلال تعميم العملية التعليمية الثورية باعتبارها حق من حقوق كل مواطن وضرورة من ضرورات الحياة لكل طفل ، أو من خلال العملية السياسية والثقافية والفكرية .

حيث أنه بالرغم من تعثر هذه العملية ككل فى شمال الوطن بعد انقلاب الخامس من نوفمبر سنة ١٩٦٧ فإن زمام المبادرة قد انتقل بعمق الى جنوب الوطن وبفاعلية وطنية وثورية أكثر ، وحقق كل أبعاده السياسية والثقافية والوطنية على مستوى الوطن ككل ، وقطع مراحل كبيرة وهامة وما يزال كذلك حتى الآن يتقدم فى الاتجاه الصحيح وبخطا حثيثة أكثر فأكثر .

الثورة كإنجاز قومى وطنى برجوازى صغير

بالرغم من طبيعة الظروف القاسية التى كانت تعمل فى ظلها الأحزاب والمنظمات القومية والبرجوازية الصغيرة الخاصة بالمثقفين المعاصرين إلا أنها قد أكدت نفسها بمرور الوقت كبديل حقيقى لجماعات مثقفة وأحزاب سياسية قديمة ذات بعد أقطاعى مباشر وأصلاحي الى حد ما سبقت الإشارة

(١٥) الثورة الوطنية الديمقراطية فى اليمن (سلسلة وثائق) ، دار ابن خلدون بيروت

اليه ، كما استطاعت أن تشكل نواة حقيقية متنامية كما وكيفا للفكر البرجوازي الوطني والقومي طوال عقد الخمسينات ، تدعمها حيوية الظروف القومية المحيطة الى الحد الذي يمكن اعتبار ثورة السادس والعشرين من سبتمبر عام ١٩٦٢ فى الشمال والرابع عشر من أكتوبر ١٩٦٣ كامتداد مباشر فى الجنوب ، هى انجاز واقعى يؤكد لهذا الفكر القومى المتنامى وترجمة حقيقية لطموحاته البرجوازية الوطنية الصغيرة على النطاق المحلى والقومى ، ذلك أنه بالرغم من أن جماعة الضباط الاحرار الذين فجروا حدث ثورة السادس والعشرين من سبتمبر قد رتبوا لمهمتهم وخططوا لها من أول خطوة الى آخر خطوة بعيدا عن كل الأشكال الأولية للتنظيمات والأحزاب السياسية الموجودة فعلا سواء التقليدية منها أو الحديثة ، وكان دور هذه التنظيمات بالنسبة للحدث هو من الدرجة الثانية والثالثة .

الا أن هؤلاء الضباط الشبان أنفسهم لم يكونوا مجرد عناصر عسكرية فحسب ، بل كانوا أيضا عناصر سياسية مثقفة ولها انتماءاتها الجزئية خارج نطاق مهمتها العسكرية ، ضمن المنظمات والأحزاب السياسية القومية الجديدة بالفعل ، وبالذات فيما يتعلق بحزب البعث العربى الاشتراكي وحركة القوميين العرب ، حيث كان لهذا البعد السياسى المنظم أثره العميق فى أنضاج موقفهم والوصول بالحدث الى نهايته .

هذا من جهة ومن جهة ثانية فان المتتبع للفترة الزمنية منذ بدأ الضباط الاحرار بتكوين تنظيمهم السياسى الخاص والاعداد للقيام بالثورة حتى التنفيذ الفعلى والتي لا تتجاوز ثمانية أشهر فقط (١٦) يستطيع أن يستنتج من خلال ذلك حقيقة موضوعية هامة تؤكد ما سبقت الاشارة اليه ، وهى أن فترة زمنية كهذه لم تكن لتكفى قط لتكوين تنظيم سياسى ابتداء من الصفر ويتمكن فى نفس الفترة من أسقاط سلطة اقطاعية ملكية وأقامة سلطة برجوازية وطنية جمهورية فى بلد يعانى من الامية الأبجدية ، وان مثل هذه الفترة لم تكن لتكفى الا لاعداد خطة عسكرية قابلة للتنفيذ فى نطاق تنظيم أو بعد سياسى واجتماعى وقومى معين ، الامر الذى كان كذلك بالفعل ، فانتماّت هؤلاء الضباط السياسية المنظمة الى حد ما من جهة ، والظروف المحلية والقومية المحيطة وقتها من جهة أخرى كانت هى الأبعاد السياسية

(١٦) راجع لجنة تنظيم الضباط الاحرار : أسرار ووثائق الثورة اليمنية ، دار العودة

والاجتماعية الحقيقية التي كانت تكمن وراء أقدامهم على انجاز هذا الحدث التاريخي الهام ، كما أن ضباط الثورة أنفسهم لا ينكرون هذه الحقيقة والتي سجلوها في وثيقتهم التاريخية الجديدة « كتاب اسرار ووثائق الثورة اليمنية » المنشور عام ١٩٧٨ ، اذ يذكرون ما نصه : وكان عدد من طلاب المدرسة الثانوية قبل ان يلتحقوا بالكلية الحربية قد اعتنقوا مبادئ حزب البعث العربي الاشتراكي ، وفي الكلية الحربية نقلت البيئة المدرسية والفكرية نفسها دون نقصان الى الساحة العسكرية (١٧) . وبالرغم من أن الكتاب ينفي كليا في نفس الصفحة وجود عناصر عسكرية تنتمي لحركة القوميين العرب واقتصارها على صفوف الطلاب والمدنيين ، الا ان هذا الأمر يفتقر الى الصحة ولو بحد نسبي .

وهنا قد يتساءل البعض ، اذا كان الأمر كذلك فلماذا أذن نفذ هؤلاء الضباط مهمتهم دون العودة الى انتماءاتهم السياسية أو بمعزل عنها على الأقل ؟ والرد على مثل هذا التساؤل الموضوعي يكمن في الآتي :

(أ) ان التنظيمات السياسية وقتها كانت ما تزال في دور التكوين تقريبا وتعمل في ظل ظروف سياسية قاسية ، ولم تصل بعد في انضباطها السياسي والتنظيمي بحيث تشكل اطارا مأمونا وموثوقا به للاعداد لمثل هذه المهمة الصعبة والخطيرة في ظل سلطة قمع اقطاعية رهيبة (١٨) .

(ب) أن الاطار القومي العربي المزدهم وقتها بأحداث ثورات الجيش وحده على الأنظمة الملكية واقامة الأنظمة الجمهورية ، كما حدث في مصر والعراق وسوريا ، والذي كان قد عكس ظله بوضوح ليس على هؤلاء الضباط الشبان وحدهم واستشعارهم بأنهم هم المسئولون وحدهم عن القيام بهذه المهمة فحسب ، بل وعلى الرأي العام نفسه ، الذي بدأ يهمس بتوقع قيام الجيش اليمني بمهمة مماثلة بما حدث هنا أو هناك .

(ج) أن المد القومي بصفة عامة ، والناصرى منه على وجه التحديد ، وهو الأقوى والمتغلب وقتها في المنطقة العربية كلها لم يكن يحيد العمل السياسي المنظم أو الحزبي أو يعلق عليه أي أهمية تذكر في انجاز الأحداث السياسية الهامة ، وعلى العكس من ذلك فقد مال الى مقاومته وقمعه في

(١٧) اسرار ووثائق الثورة اليمنية ، ص ١٠٠ و ١٠١ .

(١٨) المرجع السابق ، ص ١٠١ و ١٠٢ .

كثير من الأحيان ، الأمر الذى عكس نفسه على نفسية هؤلاء الضباط وتصرفهم وطموحهم ، حيث أنه بالرغم من علاقتهم التنظيمية بالأحزاب والمنظمات السياسية التى أسهمت فى تكوين وعيهم السياسى أصلا ، إلا أنهم كانوا لكل الأسباب السابقة لا يطمئنون ولا يتقنون بها ، وينظرون إليها باعتبار أنها أقل مستوى وأهمية ، وأقل جدارة منهم فى القيام بالثورة وممارسة السلطة ، الأمر الذى يمكن استخلاصه بوضوح وبصورة مباشرة وغير مباشرة من خلال ما أورده ضباط الثورة فى وثيقتهم التاريخية المشار إليها سابقا بالقول : ولم يكن ضباط الجيش أيضا بمنأى عن هذه التيارات وإن كان تأثرهم بالتجربة الناصرية فى مصر ، أقرب الى أفكارهم ، من تفصيلات الايدولوجيات المتصارعة فى العالم العربى . وذلك فى فترة كانوا يشعرون فيها بعدم قدرة التيارات والأحزاب عن عمل مؤثر يغير مجرى الحياة السياسية(١٩) . وتلك هى الظاهرة المرضية الخطيرة التى سيطرت على كل المنطقة العربية ومعظم الأقطار النامية والمتخلفة وما تزال حتى الآن ، وتجرع بسببها هذه المجتمعات ألوانا من المشاكل والمحن الداخلية والخارجية ، من جراء طموحات المؤسسات العسكرية وإصرارها المعزز بالعنف على الاستيلاء على السلطة منفردة ، بغض النظر عن تقديم صدق النوايا الحسنة والاختلاف النسبى من مجتمع لآخر .

وهكذا نستطيع أن نؤكد فى الأخير حقيقة أن ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ هى أنجاز مد أتلاف برجوازي وطنى وقومى واسع النطاق لفئة من المثقفين وأشباه المثقفين السياسيين ذوى الأصول الاجتماعية والطبقية المتباينة تمام التباين ، وأشبه ما تكون بعملية الائتلاف القومى الذى كان يتم فى مجتمعات كثيرة فى سبيل مواجهة المحتل الأجنبى ، فقد كان طول معاناتهم ومعانات الواقع الاجتماعى من حولهم الذى تمخض عن هذا الحدث التاريخى الحاسم بواسطة تلك المجموعة الطليعية من الضباط الشباب المسيسين هو بكل مضامينه وأبعاده السياسية والاجتماعية أشبه بعملية التحرر السياسى والحصول على الاستقلال من المحتل الأجنبى تماما إذا ما نظر إليه من الناحية الموضوعية وتجاوزنا النواحي الشكلية تماما .

أما من حيث النتائج الموضوعية فإن الأمر لم يكن يختلف فى شيء . فقد كانت كل الفئات والطبقات الاجتماعية تعاني من ظلم وقهر دكتاتور

اقطاعى واحد هو « الامام الملك » الذى يملك كل شىء. ويتصرف فى كل شىء بلا منازع ، سواء أن كانت هذه الفئات والطبقات اقطاعية أو برجوازية أو غيرها ، حتى أخوة هذا الدكتاتور المتخلف وأفراد أسرته أنفسهم. كان يحل خلافاته معهم بعد السيف أكثر من مرة (٢٠) .

وكان الكل متفق على العمل بلا كلل فى سبيل التخلص من هذا الكابوس الفردى والعائلى المنتهور ، والكل مختلفين تماما - خلاف غير معلن - فى تحديد صورة مستقبل ما بعد اسقاط هذا الدكتاتور الاقطاعى الكبير المتفرد ، كل وفق مصلحته وطبيعته تفكيره وانتمائه الطبقي ، فالقطاع الاقتصادى والعشائرى والسياسى كان يحدد هذه الصورة فى شكل إعادة توزيع امتيازات السلطة والثروة بصورة أكثر عدلا فيما بين أفراد هذه الطبقة ، بدلا من احتكارها لصالح شخص واحد هو « الامام الملك » واقتصار نصيبهم على ما يحدده هو بطريقة لا تشبع كل متطلباتهم وطموحاتهم كأفراد طبقة اقطاعية ، ولا شىء أكثر من هذا ، فلقد كان أفراد هذه الطبقة ينظرون الى التغيير والثورة بنوع من الشك والريبة ويخافونه ويكرهونه أكثر مما يخافون ويكرهون البقاء على ما هم عليه ، باعتبار أن الثورة بالمفهوم الذى صار يطرح وقتها على المستوى القومى هى عملية خطيرة وتتجاوز حدود طاقتهم وحدود ما يرغبون ويحرصون على الوقوف عنده ، خصوصا وأن الأحداث القومية المحيطة فى مصر وغيرها قد أقنعتهم بذلك ، ولهذا أحجمت هذه الطبقة تماما عن المشاركة فى اعداد للثورة بمفهومها القومى والوطنى ، أو على الأصح عجزت عن اللحاق بهذا المفهوم والمشاركة فيه ، ومالت الى مقاومته والوقوف منه موقفا سلبيا فى أحسن الأحوال ، وذلك على خلاف ما حدث من حركات سياسية فى عام ١٩٤٨ ، ١٩٥٥ حيث كانت عناصر هذه الطبقة تقوم بالدور الأساسى المباشر فيها ضد الدكتاتورية الفردية للامام الملك ، وبآفاق سياسى أو اجتماعى معين يتناسب وطبيعة مصالح هذه الطبقة وفكرها . بل لقد وصل الأمر بهذه الفئة اقطاعية الأصل والمذهب أنه عند ما جاء النعمان كواحد من أبرز قادة هذه الحركة الى القاهرة فى مطلع الخمسينات اتضح ان الاتحاد اليمنى وهو الاطار التنظيمى لهذه الحركة قد أحيا فكرته القديمة فى ضرورة وجود « مستبد عادل » لاصلاح الأحوال فى اليمن ، ومن

(٢٠) هذه الحقيقة لا تحتاج الى برهان ، ويكفى ما حدث للأمير عبد الله والعباسى أخوة الامام أحمد بعد حركة ١٩٥٥ فى تمز وغيرهم .

جهة أخرى كانوا - كما يذكر مجموعة من ضباط سبتمبر - يصورون البيعة للبدر بأنها أول مسمار يثق في نعش أسرة حميد الدين (٢١) .

وإذا كان الكثير من أبناء هذه الطبقة « المثقفين الشبان » قد شاركوا في الحركة الوطنية وساهموا في تفجير الثورة بأدوار فعالة ، فانهم لم يفعلوا ذلك كممثلين لفكر طبقاتهم وموقفها أبداً ، بل باعتبارهم مثقفين سياسيين وطنيين وقوميين ، ومن مواقع خلافة بارزة مع أصولهم الطبقية .

هذا في الوقت الذي كانت فيه البرجوازية التجارية المتوسطة والكبيرة ترسم صورة أخرى لهذا المستقبل ، تمثل في رفع القيود والحواجز أمام حركة الاستيراد والتوزيع التجاري الدولي وإقامة المؤسسات والمرافق العامة اللازمة لذلك من بنوك وطرق وموانئ ومطارات وشوارع ... الخ .

واستصدار كل التشريعات والقوانين التي تضمن تأمين وحماية كل ذلك ، وبالتالي ضرورة اجراء بعض التعديلات الجوهرية في طبيعة السلطة السياسية والواقع الاجتماعي نفسه بما ينسجم وهذا التوجه .

لذلك فقد كان أفراد هذه الطبقة البرجوازية الناشئة هم أكثر معاناة وحرصاً على تغيير الأوضاع بالنسبة لأفراد الطبقة السابقة ، وبالتالي فقد كانوا - على خلاف أفراد الطبقة السابقة - هم أكثر وطنية وطموحاً وحرصاً على التغيير والثورة بكل تأكيد (٢٢) . وكان طراز المد القومي الوطني السائد في الداخل والخارج ينسجم الى حد ما وطموحات أفراد هذه الطبقة في المجتمع اليمني بالذات ، نظراً لبعده هذه الطبقة عن السلطة من جهة وحالة النسوء الأولى التي ما تزال تعيشها من جهة ثانية ، وشدة ما تعانيه من قهر وحرمان وتحطيم لطموحاتها من قبل السلطة الامامية من جهة ثالثة . ولذلك فانها وقفت موقفاً ايجابياً مع الثورة قبل قيامها والى ما بعد قيامها بسنوات قليلة فقط ، وحقت من خلالها الكثير من طموحاتها حتى الآن أكثر من أى طبقة أو فئة أخرى في المجتمع .

أما المثقفون السياسيون الذين أفرزتهم هذه الطبقات وغيرها على نحو ما سبق ذكره ، وجسدت من خلالها اتلافها المؤقت والفعال لمرحلة ما قبل

(٢١) أسرار ووثائق الثورة اليمنية ، ص ٣٥ .

(٢٢) راجع أسرار ووثائق الثورة اليمنية ، ص ٣٦ .

اسقاط السلطة وجعلوا من أنفسهم ما يشبه رأس الحربة المتقدمة في عملية النضال ومواجهة السلطة المستبدة حتى النهاية ، فانهم بدورهم قد قاموا برسم صورة ثالثة مغايرة للصورتين السابقتين ، صورة تخصهم أساسها الطموح القومي في اقامة دولة وطنية حديثة ، واجراء بعض الاصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على أساس المصلحة القومية العامة والمشاركة بين كل أفراد المجتمع ، والحد من مظاهر القهر والاستغلال الطبقي والفردى ، الى حد المناذاة بتطبيق بعض الاجراءات الاشتراكية ويتعاطف معهم في هذا التوجه غالبية الرأي العام وبعض أفراد طبقة الفلاحين المتنورين في الريف والتجمعات العمالية المحدودة في المدن .

الاساس الطبقي لنشأة المثقفين اليمنيين المعاصرين

وقبل ان نتحدث عن سير الأحداث التي تمت بالفعل بعد قيام الثورة في ضوء كل المفاهيم والتصورات السابقة ، وما انتهت اليه بالفعل ، دعونا نتحدث أولا عن الاطار الاجتماعي لنشأة المثقفين اليمنيين ، نظرا لما تأكد من الأهمية البالغة لهذه المسألة وتأثيرها في سير أحداث ما بعد قيام الثورة عام ١٩٦٢ وحتى الآن .

فمراجعة بسيطة للبعثات اليمنية المبكرة في الأربعينات للدراسة في الخارج ولتي سبق لنا أن اعتبرناها البداية المعاصرة لتكوين المثقفين اليمنيين المعاصرين والثقافة والفكر المعاصر في اليمن وكان لهم دورا حاسما في الأحداث على نحو ما سبقت الإشارة ، نلاحظ أن اختيار أفرادها قد تم على أساس انتقائي واضح فيه الغلبة للأسرة المالكة والوسط الاقطاعي والارستقراطي القريب منها ، وان الحالات الاستثنائية التي اتيح من خلالها تسرب عناصر قليلة من الطبقة الوسطى أو الفقيرة قد تم أما في ضوء افتراضات وفهم خاطيء من قبل السلطة الموفدة رسميا ، أو عن طريق توفير فرص التعليم لبعض أفراد الطبقة الوسطى وأبناء المهاجرين بالذات على نفقات أهلهم وبتشجيع ومساعدة الحركة السياسية المعارضة للسلطة في عدن .

فلقد تكونت أول بعثة تعليمية عسكرية الى العراق بعد خروج الاتراك من اليمن من حوالى عشرة طلاب بفرض ايجاد نواة قيادية لتنظيم الجيش اليمنى بعد رحيل الاتراك ، وبالرغم من أن معظم أفراد هذه البعثة كان من أوساط فئات اجتماعية متوسطة في الغالب ولم تكن لهم السبغة الارستقراطية

أو الاقطاعية الكبيرة أو العلاقة المباشرة بالاسرة المالكة والسلطة السياسية (٢٣) . الا أن هذا الاختيار لم يكن مقصودا لذاته ، بقدر ما أنه كان عبارة عن سوء فهم ونتيجة تقديرات خاطئة من قبل العقلية الاقطاعية المتسلطة والمتخلفة للامام يحيى الذى تسلم السلطة من الاتراك ، حيث كانت التقديرات والنوايا التى تكمن وراء اقتناع الامام بأرسال هذه البعثة هي أسواء بكثير مما لو كان قد اختار أفرادها من بين أفراد الاسرة المالكة أو الارستقراطيات الأخرى ، ذلك أنه بتفكيره الردىء وعقليته المتخلفة قد وافق على أفراد هذه البعثة بهذا الشكل فى ضوء ثلاثة اعتبارات أساسية ، وذلك أما لأن بعضهم هو بحكم ما يفترض عادة من خرافة الصلة الدموية لانتسابهم معه الى البيت الهاشمى من جهة وكونهم ليسو قط من الطامعين فى منافسته على السلطة فى نفس الوقت من جهة أخرى ، وإن البعض الآخر حتى وإن لم يعترف لهم بشرف الانتماء لهذا النسب الوهمى أو لغيره من الأنساب والألقاب الاقطاعية والارستقراطية الشهيرة الا أن لديهم من وازع التشيع والتعصب المذهبى وحب الامام وخدمته وطاعته ما يجعلهم محل ثقته الى هذا الحد ، وأما أن الجيش والخدمة العسكرية وفقا للعقلية الاقطاعية ليست من اختصاص أبناء « الذوات » ولكنها من اختصاص « رعاع الناس » ومتوسطيهم على الأكثر ، باعتبار أن الجندي هي خدمة للقصر والحاشية وحراسة على الأبواب وتوفير متطلبات المنازل من الأسواق والبطش بالشعب والتنكيل به اذا خرج عن طاعة الامام أو شكاً ظلمه اليه ، وليست خدمة للوطن ودفاعاً عن حريته وسيادته .

فقد كانت كل هذه الاعتبارات متفرقة أو مجتمعة هي أساس تفكير الامام فى هذه المسألة وغيرها من المسائل المتصلة بهذا الشأن وبالسياسة العامة بصفة عامة ، ولكن الرياح كما يقول المثل قد سارت بما لا تشتهي السفن ، أو بما لا تشتهي سفن الامام بالنسبة لهذه البعثة وغيرها على نحو ما سنرى بعد قليل .

ولقد كانت هذه العقلية الاقطاعية المتخلفة هي نفسها التى أقرت فى منتصف الأربعينات إرسال حوالى أربعة وثلاثون طالبا للدراسة النظرية

(٢٣) تكونت هذه البعثة من كل من : عبد الله السلال ، حسن المرى ، محمد حجر ، أحمد اسحاق ، أحمد الآسى ، أحمد المرونى ، أحمد طاهر ، محمد الريدى ، محمد صالح الملقى ، وبراسة محي الدين اعشى ، وسافرت الى العراق عام ١٩٣٦ .

بمدرسة المقاصد الاسلامية الشيعية في صيدا وفروعها بطرابلس بيروت بنفس الطريقة ووفقا لنفس المفهوم ، مع فارق في مجال التخصص فقط ونوع الغرض على نحو ما سبقت الاشارة في مكان سابق من هذا البحث على اعتبار أن أفراد هذه البعثة سيعودون أشبه ما يكونون بالمبشرين والدعاة المخلصين الطائعين لشيعه آل البيت ومن والا هم ، أو في خدمة الامام وتنفيذ أغراضه وأهدافه السياسية على الأصح .

ذلك أنه بالرغم من أن معظم أفراد البعثة قد جاءوا من وسط طبقي أرستقراطي واقطاعي متوسط وفقير ، إلا أن الحس الطائفي والمذهبي العفن كان هو المقياس الجوهرى الحاسم الذى حدد بدقة الهوية الاقطاعية والطائفية المتخلفة لعقليه الامام يحيى من خلال هذه القضية ، خصوصا اذا ما لاحظنا أن خمسة وعشرون فردا من بين الأربعة والثلاثين المكونين لمجموع البعثة هم من صنعاء وما جاورها ، وستة من تعز وثلاثة فقط من الحديدة (٢٤) . وسافرت البعثة بالفعل من الشباب الغض الذين لم تكن أعمار غلبتهم قد تجاوزت الخامسة عشرة ، وفي أذهانهم وتطلعاتهم والدنيا كلها من حولهم تسير في اتجاه عكسى لما أريد لهم أن يكونوا تماما .

حيث كانوا كما يقول اللواء عبد الله جزيلان أحد أفراد هذه البعثة معبرا عن شعورهم في تلك المرحلة ومنذ ما يزيد على خمسة وعشرين عاما : لقد كنا طاقة هائلة الكل يحرص على تحصيل العلم ، وكان كل فرد يعتقد أنه مسئول عن أخراج اليمن من ظلمات القرون الوسطى الى عصرنا هذا (٢٥) . حيث تحولوا جميعا الى عناصر سياسية منأوة للسلطة خارج الوطن ، وتركوا المدرسة التي بعثوا اليها نفسها واتجهوا الى القاهرة بعد ثورة عام ١٩٥٢ ، والتحقوا بالمجالات العسكرية والتعليم العام والجامعى ، كما أن البعثة

(٢٤) تكون أفراد هذه البعثة من كسل من : على محمد عبده ، عبد الرؤوف رافع ، عبد العزيز سلام ، محمد الجنيدي ، هزاع بجاشي ، حسن السقاف ، عبد الله جزيلان « من تعز » ومحسن العيني ، عبد الله الكرشمي ، على العيني ، أحمد الطل ، صالح الجمالي ، عبد اللطيف طيف الله ، على الكهالي ، محسن السرى ، أحمد المعنى ، على الحبورى ، على عبد المعنى ، يحيى فايع ، محمد زبارة ، حسين صلاح الدين ، على المطرى ، أحمد مفرح ، هاشم الحوثي ، يحيى السقاف ، محمد الرعدى ، على سيف الخولاني ، عبد الكريم المقحفى ، يحيى جفمان ، محمد مانع ، يحيى الديلمي ، على الخضري « من صنعاء » ومن « الحديدة » : حسن مكى ، إبراهيم صادق ، محمد الاهنومي . راجع التاريخ السرى للثورة لعبد الله جزيلان ص ١٧ .

(٢٥) عبد الله جزيلان : التاريخ السرى للثورة اليمنية ، ص ١٨ .

العسكرية الى بغداد كانت قد تحول معظمها قبل ذلك الى عناصر سياسية ذات أفق وطني وقومي واضح بعد عودتهم وأسهموا أسهاما فعالا واستراتيجيا فى حركة ١٩٤٨ ، التى أطاحت بالامام يحيى وذهب الكثير منهم ضحيته .

أما الامام الجديد أحمد فقد غير سياسته اختيار المبعوثين الى الخارج على قلتهم بعد أن أدرك سوء النتائج الناجمة عن تقديرات والده فى هذا الشأن ، واتجه الى التركيز على أبناء الاسرة المالكة ، من الامراء وأقاربهم من أبناء الطبقة الاقطاعية والارستقراطية الحاكمة ، حيث تكونت اول بعثة فى عهده الى القاهرة عام ١٩٥٤ من خمسين طالبا للتعليم انعام منهم ٧٠٪ من أبناء الاسرة المالكة وحاشيتها ، والبقية من أقرب مقربى القصر وأكثرهم اخلاصا لخدمته . كما أستمر بعد ذلك ارسال البعثات ببطنى الى القاهرة وغيرها على نفس النوال وفى حدود نفس المفهوم .

أما التيار الموازى أو شبه العكسى للمبعوثين الذى كان يأتى عن طريق الاتحاد اليمنى (حركة المعارضة السياسية فى عدن) وجميعيات المهاجرين وابنائهم الذين وصل مجموعهم عام ١٩٥٥ فى القاهرة وحدها الى ما يزيد على خمسة وعشرين طالبا ، فقد كان معظمهم من أبناء التجار والمهاجرين والطبقة البرجوازية الصغيرة بصفة عامة ، التى كانت تعاني ألوان الاضهاد والكتب السياسى والحرمان الاقتصادى من قبل السلطة الاقطاعية فى الشمال والاستعمارية فى الجنوب .

ومع ذلك وبالرغم من أهمية الأثر السياسى والاجتماعى الذى ترتب على هذه البعثات الا أن حجمها ظل محدود للغاية ولا يشكل ظاهرة ثقافية وتعليمية وفكرية قائمة بذاتها فى المجتمع اليمنى ككل ، الا فى مرحلة ما بعد الثورة ، حيث لم يتجاوز عدد المبعوثين فى مصر على اختلاف مصادرهم السياسية والاجتماعية قبيل قيام الثورة أكثر من مئتين طالبا معظمهم لم يتجاوز التعليم العام ، وهو أكبر تجمع للمبعوثين خارج الوطن بالنسبة لشعب يتجاوز تعداد السكان وقتها السبعة مليون نسمة فى الشمال والجنوب تعشعش فيه الأمية الابجدية ولا يوجد فيه أى نظام محدد للتعليم ولا أى شكل من أشكال التعليم العام والثقافة العامة .

نخلص من كل ما سبق الى أن المبعوثين قبل الثورة سواء قبل عودتهم أو بعد عودتهم الى الوطن قد شكلوا النواة شبه الوحيدة للمثقفين اليمنيين المعاصرين داخل الوطن وخارجه ، وان مصادرهم الطبقيّة التى وفدوا منها قد كانت تقريبا على النحو الآتى ٦٠٪ منهم وفدوا من أوساط الاسرة المالكة

والطبقة الاقطاعية والارستقراطية القريبة منها والمشاركة معها في السلطة ، وان ٢٥٪ منهم قد أتو من أوساط فئات اجتماعية وارشترطية وسطية ذات أفق اقطاعي أيضا ، أما الـ ١٥٪ الباقين فقصد وفدو من أوساط طبقية برجوازية تجارية كبيرة وصغيرة مختلفة ، وان مجموع هذه العناصر على اختلاف مصادرهم الاجتماعية والطبقية لم يخيّبوا كل الظنون والآمال التي علقتها عليهم مصادرهم العائلية والطبقية وأوفدتهم من أجلها فحسب بل لقد انفصلوا عنها اجتماعيا وكونوا فيما بينهم رابطة ثقافية وسياسية وطنية وقومية مشتركة لا تختلف وأصولهم الطبقة فحسب بل ومناوئة للنظام الاقطاعي القائم ، تساعدهم كل الظروف والتطورات الجارية في المنطقة العربية بصفة عامة على نحو ما سبقت الإشارة ، ويستثنا من ذلك غالبية أفراد الاسرة المالكة من الأمراء الذين لم يخرجوا عن هذه الرابطة الثقافية القومية الجديدة دفاعا عن مصالح أبائهم الحاكمين فحسب بقدر ما أنهم تخلّفوا عنها أيضا نتيجة فشلهم في الدراسة والانحلال الأخلاقي الذي وقعوا فيه ، حيث لم يكمل أحد منهم تعليمه على وجه التقريب .

ما بعد عام ١٩٦٢

أما بالنسبة لمرحلة ما بعد الثورة ، وهي مرحلة الانطلاقة الكبرى في نشوء وتطور فئة المثقفين اليمينيين المعاصرين على نحو ما سبقت الإشارة في مكان سابق فإن المصادر الطبقة لتكوين هؤلاء المثقفين في هذه المرحلة قد اختلفت موازينها تماما بالنسبة للمرحلة السابقة ، مع الاحتفاظ بنفس المضامين السياسية والفكرية القومية وزيادة حدتها أكثر من ذي قبل ، فقد كشف استطلاع مبدائي قام به الباحث في وقت لاحق خلال عام ١٩٧٩ عن نتائج هامة وعلى درجة عالية من الثقة والموضوعية من خلال تتبع ظروف مئتين حالة من أبرز العناصر السياسية المثقفة التي برزت بعد عام ١٩٦٢ على مستوى قيادي رسمي وغير رسمي وعلى نطاق الشمال والجنوب .

فما هذه النتائج أن ٤٥٪ من بين آلاف الشباب الذين فتحت أمامهم فرص التعليم النظامي الحديث والعسكري والتثقف في الداخل والخارج بلا قيود أو تحفظات سياسية أو اجتماعية أو مذهبية على أحد في عهد الثورة ، ما عدا أسرة بيت حميد الدين ، قد وفدو من أوساط طبقية اقطاعية مختلفة ، وان ٣٥٪ قد قدموا من أوساط طبقية عمالية وفلاحية واجتماعية فقيرة ، إضافة الى ٢٥٪ من أوساط برجوازية متوسطة وصغيرة ، وان هؤلاء المثقفين لم يلتحقوا في سلك التعليم المدني والعسكري ويمارسوا النشاط السياسي ويشاركوا في السلطة أيضا بعد قيام الثورة مباشرة كممثلين لطبقاتهم

وأصولهم الاجتماعية قط ، بقدر ما أنهم شأنهم شأن سابقهم قد انفصلوا عنها ، ولو مؤقتا مكونين فيما بينهم روابط ثقافية وسياسية وطنية وقومية مشتركة متغايرة ومختلفة في مضامينها وأهدافها عن مضامين وأهداف أصولهم الاجتماعية والطبقية الى هذا الحد أو ذاك ، والتي تشكل أساس التركيب الحقيقي للمجتمع سياسيا واجتماعيا واقتصاديا ، متأثرين في ذلك بالمد الوطني والقومي المتصاعد وقتها على نطاق الوطن العربي كله ، والذي طغى على مشاعرهم وتصرفاتهم وأفقدتهم الرؤية العلمية الحقة للواقع الاجتماعي والاقتصادى والطبقى السائد من جهة وطبيعة دورهم وحدود حجمه الصحيح كطلانغ وادوات تعبيرية عن مختلف المصالح الطبقة المتفقة والمتناقضة في المجتمع ككل في هذا الواقع من جهة ثانية ، بالرغم من كل ما كانوا قد افترضوه في أنفسهم وظنوا أنهم قادرون على تحقيقه بمفردهم على المستوى السياسى والاجتماعى ومن خلال مفاهيم ومنطقات مثالية خاطئة ومضلنة عن الواقع وعن أنفسهم أيضا .

ولقد كان من المفروض أن تكون أحداث الثورة في السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢ هى آخر يوم حقيقى في الائتلاف المؤقت لمجمل الفئات والطبقات الاجتماعية ضد السلطة وفئة المثقفين منهم بالذات من جهة وأول يوم في اندفاع كل طبقة في البحث عن مصالحها وتنفيذ مخطط الصورة التي رسمتها لنفسها في المرحلة السابقة من جهة أخرى .

الا أن نمط تفجير الحدث وشدة صدمته الاجتماعية والقومية قد أربك الطبقة الاقطاعية وهى أقوى الطبقات الاجتماعية الجديرة بوراثنة السلطة ، وشل حركتها لبعض الوقت خلال العامين أو الثلاثة الأولى من عمر الثورة ، وساعد في نفس الوقت على اعطاء دفعة سريعة للطبقة البرجوازية الصغيرة والمتوسطة للظهور والانتعاش السريع بصورة أكثر من ذى قبل ، أما فئة أو شريحة المثقفين فقد حصلت هى الأخرى على فرص أكثر للتوسع والانتشار والممارسة العامة من خلال اتساع فرص التعليم المدنى والعسكرى والايقاد الى الخارج ، حيث تضاعف عدد طلاب المدارس وكلليات الشرطة والجيش والموفدين الى الخارج عشرات المرات خلال السنوات الأولى من عمر الثورة ، كما شكل كل ذلك بالنسبة للمنظمات والأحزاب السياسية التى سبق الحديث عنها عملية قفزة نوعية كبيرة من الناحية الكمية وفى اطرار نفس المفاهيم القومية والبرجوازية الوطنية الصغيرة المعادية للفكر العلمى على نحو ما سبقت الاشارة ، رغم أنها كانت ما تزال محظورة من الناحية الرسمية وبفعل المد القومى الناصرى المعادى للعمل السياسى المنظم ، والذي عكس

ظلة المباشر فى اليمن من خلال تأثير وجود الجيش المصرى المحارب من أجل الثورة والجمهورية .

موجز القول ان السنوات الاولى من عمر الثورة ببعدها القومى والبرجوازى الصغير كانت بالنسبة للطبقة الاقطاعية وهى أقوى الطبقات الاجتماعية فى المجتمع أشبه ما تكون بصدمة كهربائية قوية أصابتها بالذهول وشلت حركتها لبعض الوقت من جهة ، ومصدر أنتعاش اقتصادى واجتماعى حقيقى للطبقة البرجوازية والكمبرادورية الناشئة من جهة ثانية ، أما بالنسبة لفئة المثقفين وهو الأهم بالنسبة لموضوعنا هذا فقد شكل حدث الثورة منطلقا أكثر حيوية ونشاطا لاتساع هذه الفئة وزيادة تشبعها بالمفاهيم والأفكار القومية والبرجوازية الوطنية الصغيرة وارتفاع حدتها وفاعليتها فى الأحداث اعتقادا منها بأنها قد أصبحت تملك السلطة وقادرة على صنع كل شئ بلا منازع وفقا لمفاهيمها السطحية ، وذلك قبل ان يستعيد الواقع توازنه من جديد وفقا لطبيعة تركيبه الطبقي والاقتصادى الفعلى الذى يقضى جدليا قلب موازين الظروف السياسية والاجتماعية التى أسفرت عن حادث قيام الثورة وإعادة تركيبها رأسا على عقب ، بحيث تكون الطبقة الاقطاعية فى قمة هرم السلطة والبرجوازية الكمبرادورية التى فرضت نفسها منذ اليوم الأول للثورة كحقيقة اجتماعية واقتصادية وسياسية تحتل منتصف هذا الهرم وتشارك فى قمته بالاتفاق أو التحالف مع الطبقة السابقة ، واستمرار عموم طبقة العمال والفلاحين وفئات الشعب المختلفة التى لم يطرأ عليها أى تغيير حقيقى كما هى تشغل قاعدة الهرم الواقع عليه كل أعباء ومساوئ كل من يحملهم على كاهله ، أما فئة المثقفين الذين اتسع نشاطهم وزادت مشاغلهم فما عليهم الا أن يعودوا الى رشدهم «كأولاد» صالحين ومطيعين لآبائهم ويتركوا شقاوتهم القديمة الجديدة التى تعلموها من الكتب والأفكار المستوردة والا حل بهم غضب الله وغضب الوالدين كأطفال عصاة ومنحرفين أشقياء ! ولقد صار كل هذا ممكنا وواردا فعلا بعد سنوات قليلة من قيام الثورة .

طلما وأن الثورة أو القائمين عليها على الأصح وغالبيتهم من هؤلاء المثقفين الأشقياء لم يحدثوا من التحولات السياسية والاجتماعية الجذرية فى صميم الواقع الاجتماعى والاقتصادى ما يحول دون ذلك ، أو حتى يضمن المحافظة على ما كان قد وجد من مكاسب قومية وطنية ، واستسلامهم لمجرد العواطف القومية وتقديم آلاف التضحيات فى الحرب والسلام فى سبيل أهداف وطنية غامضة ومثالية ، كمجرد الحفاظ على أسم الجمهورية العربية اليمنية بدلا من الملكية أو الدولة الاسلامية ، ولم تتقدم نحو حسم قضايا اجتماعية واقتصادية وسياسية جوهرية وجذرية فى الواقع الاجتماعى على غرار ما حدث فى الشطر

الجنوبي من الوطن ، لا لمجرد الدفاع والمحافظة على المصالح القومية والوطنية التي تم تحقيقها فحسب بل وللحيلولة دون أية امكانية للرجوع الى الخلف وانقلاب الأوضاع رأسا على عقب ، وذلك رغم كل الفرص الحقيقية التي أتاحها ظروف الثورة لهؤلاء المثقفين السياسيين الذين قاموا بالثورة ودافعوا عنها وعن النظام الجمهوري لكي يفعلوا الكثير من خلال سلطة الثورة الجمهورية وما لقيته من الدعم الشعبي غير المحدود .

الا أنه اذا صح التعبير بأن فاقد الشيء لا يعطيه ، فان المثقفين اليمنيين في سنوات الثورة الأولى بالذات لم يكونوا مجرد أناس يفتقرون الى القدرة على العطاء الوطني والتقدمي الصحيح كطليعة ثورة لنضال طبقات العمال والفلاحين فحسب بل لقد كانوا يحكم طبيعة تكوينهم الانتقائي وروابطهم المصطنعة وثقافتهم وفكرهم القومي والبرجوازي الصغير والمشتت يقاومون بشراسة وبوعي منهم أو بدونه اجراء التحولات الثورية الجذرية في المجتمع ونشر الأفكار العلمية الصحية حتى منتصف الستينات .

ولأن ذلك هو الذي كان يحدث تماما فان الأحداث قد صارت في نفس هذا الاتجاه بالفعل ، اتجاه استعادة الطبقة الاقطاعية لمصالحها السياسية والاقتصادية وتحالفها مع الطبقة البرجوازية الكمبرادورية الجديدة تحت حماية ورعاية القوى الامبريالية والاحتكارات العالمية من جهة ووضع حد شبه نهائي لتصرفات فئة المثقفين الاشقياء وحماقاتهم الطفيلية . ولقد كان انقلاب الخامس من نوفمبر سنة ١٩٦٧ هو نقطة الارتكاز الحرجة التي لم تحسم الطبقات الاقطاعية القديمة والكمبرادورية الجديدة من خلالها الموقف لصالحها فحسب بل وكشفت أيضا عن مدى الحجم الحقيقي المتواضع للأفكار القومية بصفة عامة وفئة المثقفين المتحمسين لها بصفة خاصة وقدرة هذه الأفكار على حل القضايا الاجتماعية ومسألة الصراع الطبقي داخل المجتمع الواحد ، وكيف تحولت هالتها وجبروتها العظيم في أقل من عشر سنوات ما بين أواخر الخمسينات وبداية الستينات من هدير وأفعال تهد الجبال الراسية الى مجرد شقاوة رعناء صار يسخر منها اليوم أكثر الناس تعصبا لها بالأمس ، ليس بالنسبة للمجتمع اليمني فحسب بل وبالنسبة للمنطقة العربية بصفة عامة .

وهنا بدأ المثقفون اليمنيون كثيرهم من مثقفي البلدان النامية والمتخلفة يكتشفون قصة اغترابهم الحقيقية ويصتدمون بهول الحقيقة الواقعية وتسحقهم مرارتها بعد أن بدأت تكشف لهم عن القيمة الحقيقية لأفكارهم وتطلعاتهم

وطبيعة إمكانياتهم وحدود دورهم الاجتماعي والطبقي كشريحة معبرة عن المصالح المتناقضة لكل الطبقات الاجتماعية وخدمتها ، وهو الأمر المنطقي الذي صار واقعة اليوم هكذا بالفعل في المجتمع اليمني بالنسبة للمثقفين كمجرد أدوات لخدمة المصالح المتناقضة في المجتمع والتعبير عنها ، وليس كفئة أو طبقة مستقلة بذاتها فوق كل الطبقات .

نتائج واستخلاصات عامة

وفي ضوء كل ما سبق يمكن استخلاص مجموعة من الحقائق والدلالات الهامة الآتية :

١ - أنه بالرغم من أن الطبقات الاقطاعية والارستقراطية قد مالت لأن تكون هي المصدر شبه الوحيد لافراز العناصر المثقفة خلال مرحلة ما قبل عام ١٩٦٢ إلا أن هذا التوازن المشوهة قد اختل تماما بعد قيام الثورة ، فزاد اسهام الطبقة البرجوازية الناشئة في تكوين هذه العناصر وبشكل ملحوظ ، حيث أرتفع من أقل من ١٠٪ الى ٢٥٪ ، وزادت نسبة المثقفين والمتعلمين القادمين من مصادر عمالية وفلاحية واجتماعية فقيرة من أقل من ٥٪ قبل الثورة الى ما يقرب من ٣٥٪ بعدها ، رغم أن الطبقات الاقطاعية والارستقراطية قد ظلت تحتفظ بمعدل التفوق قبل وبعد الثورة ، رغم انخفاض نسبتها كمصدر رئيسي للعناصر المثقفة من مالا يقل عن ٨٥٪ الى معدل ٤٠٪ فقط .

٢ - أن النشأة المعاصرة للمثقفين اليمنيين - شأنهم في ذلك شأن غيرهم من مثقفي البلدان النامية والمتخلفة والآسيوية منها بالذات - لم تبلور كتعبير اجتماعي وطبقي داخل المجتمع وفقا لاسهام كل طبقة في تكوين مثقفها المعبرين عن مصالحها على نحو ما جاء في النقطة السابقة وكما هو المفروض علميا وجدليا ، ولكنهم بدلا من ذلك قد تبلوروا كتعبير قومي لبرالي بالدرجة الاولى ، مبتعدين عن أصولهم الطبقية ولو بصورة مؤقتة ، في ظل ظروف وأوضاع سياسية وقومية ودولية استثنائية مؤقته أيضا (ظروف مرحلة التحرر السياسي من الاستعمار الأجنبي على النطاق القومي والتحرر من بقايا الدكتاتور الرجعي ممثلا في الامام والنظام الملكي وحماية الجمهورية على النطاق المحلي) ولم يكن للتناسب الاجتماعي السابق للمصادر الطبقية للمثقفين اليمنيين في ظل هذه الظروف أى دلالة موضوعية وعملية حتى منتصف الستينات وبداية السبعينات .

٣ - أن المثقفين اليمنيين قد حصلوا في ظل هذه الظروف الاستثنائية

المؤقتة وبفضلها والتي تسببت في تشكيل نشأتهم الانتقائية المشوهة ، حصلوا على الكثير من الامتيازات والفرص السياسية والاجتماعية حملتهم على الظن بأن في مقدمهم - بتركيبهم المشوه - أن يكونوا طبقة وسلطة بمفردهم ، أو أنهم قد صاروا كذلك بالفعل ، الأمر الذي قادهم الى كثير من الأخطاء والمزالق الميته ، بمجرد أن بدأت هذه الظروف الاستثنائية بالزوال بعد سنوات قليلة من عمر الثورة في أواخر الستينات وبداية السبعينات على مستوى اليمن والوطن العربي ككل .

٤ - أن هذه الظروف الاستثنائية المؤقتة قد أخذت بالزوال نهائيا في أواخر الستينات وبداية السبعينات بالنسبة لليمن ، وبالتحديد بعد انقلاب الخامس من نوفمبر ١٩٦٧ حينما استعاد المجتمع توازنه الطبيعي وفقا للتركيب الاجتماعي والطبقي الجديد الذي افسح فيه مكانا بارزا للطبقة البرجوازية والكمبرادور المحلي والدولي بعد الثورة ، مع بقاء الطبقة الاقطاعية في مركز القيادة وتوسيع قاعدتها في قمة السلطة ، ولأنها لم تكن قد أصيبت بأذى حقيقي من الثورة سواء بعض الحشوش والصدمات العصبية التي أيقظت وعيها وزادت عن قدرتها على الدفاع عن نفسها وعن مصالحها وتنمية هذه المصالح بصورة أفضل مستفيدة من كل خبراتها ومهارتها القديمة والجديدة .

٥ - أنه ما أن أخذت هذه الظروف الاستثنائية بالزوال النهائي وتبلور الأوضاع الاجتماعية بهذا الشكل حتى كان أولئك المثقفون قد أصبحوا أشبه ما يكونوا بالمشردين تماما على هامش الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بعد أن تداعت كل أفكارهم المثالية الهشة وتمزقت روابطهم المصطنعة (في شمال الوطن بالذات) وصاروا امام خيارين لا ثالث لهما ، اما الانتحار حزنا على رحلة الضياع التي قضاوا فيها ربع أعمارهم تقريبا واما التنازل عن كل أفكارهم وكبريائهم المزيّف والقبول بالأمر الواقع والطبيعي ، وذلك بأعادة توزيع أنفسهم بين مختلف الطبقات السائدة في المجتمع والتعبير عن مصالحها المتفقة والمتعارضة وربط أنفسهم بها ، اما وفقا لانتمائهم الأصلية - وهو الأصح والأقرب الى الموضوعية ، أو وفقا لانتماءات وقناعات شخصية وسياسية واجتماعية جديدة وهو أمر مقبول ويمكن أيضا بحدود نسبية ، ولأن الخيار الأول هو أبعد ما يكون عن طبيعة الأمور والثاني هو الأقرب الى منطقها وطبيعتها فقد تم الأخذ به على نطاق واسع وما يزال جاريا على قدم وساق ، (وفي شمال الوطن بالذات) ، رغم أن بعض الطيبين من هؤلاء المثقفين الذين أفقدتهم هول الصدمة القدرة على استعادة

توازنهم من جديد وهم كثيرون في مجتمعنا قد فضلوا الطريقة الأولى طريقة الانتحار المباشر وغير المباشر عن طريق الاستسلام للتشرد الاجتماعي والنفسى حتى النهاية .

أما اذا تسألنا عن كيفية وأسباب حدوث كل هذا ولماذا ؟ فان كل ذلك سوف يتضح من خلال تحليلنا الأكثر عمقا لمسألة الاغتراب في حياة المثقفين اليمنيين في الفصل القادم .

الفصل السادس

اغتراب المثقفين اليمنيين

معنى الاغتراب :

نود أن نعيد الى الذاكرة الآن ما يقوله أزفلد Azveld عن الاغتراب بأنه هو الانفصال بين الانا والآخر ، انفصال يؤدي الى العداء ، أو هو ذلك الاستلاب الذى يؤدي الى العبودية ، أو بعبارة أخرى هو فقدان الحرية وزوالها ، أو هو - كما ترى الماركسية - حالة توجد فى ظروف تاريخية معينة وترتبط بتوفر هذه الظروف ، وإن أساسها فى المجتمع المتحضر هو « اغتراب العمل » الذى ارتبط بكل نظم الملكية الخاصة ابتداء من نظام الرق حتى النظام الرأسمالى (١) .

فالاغتراب بهذا المعنى هو انفصال الانسان عن عمله وما ينتجه من خلال هذا العمل ، سواء أن كان هذا العمل ماديا أو معنويا ، ويعنى بالتالى انفصال الانسان عن واقعه وتحوله الى ظاهرة مقتربة .

مظاهر الاغتراب فى حياة المثقفين اليمنيين :

ونظرا لأننا لم نكن هنا بصدد البحث فى قضية اغتراب العمل والانتاج المادى فى ظل المجتمع الرأسمالى بقدر ما نحن بصدد البحث عن الاغتراب فى ظاهرة جزئية معنوية لا مادية ، وهى اغتراب المثقفين فى المجتمع اليمنى وفى البلدان النامية بصفة عامة ، فإننا سنقوم بمناقشة وتتبع أبعاد هذه القضية بالنسبة للمثقفين اليمنيين من خلال هذه الرؤية العلمية والتاريخية نفسها ، وفى ضوء بعض الوقائع والأحداث المعاصرة التى جسد من خلالها وبسببها المثقفون اليمنيون وغير اليمنيين فى المنطقة العربية حقيقة اغترابهم الواقعى والذهنى .

(١) راجع مجلة عالم الفكر الكويتية عدد أبريل مايو يونية ١٩٧٩ ص ٦ ، عدد خاص

عن الاغتراب .

فلو أننا قمنا بمراجعة بسيطة لما سبق وأن حللناه عن ظروف نشأة وتطور المثقفين اليمينيين المعاصرين وغيرهم في البلدان النامية وطبيعة أصولهم وتركيبهم الطبقي لادركنا بسهولة أن مجمل الظروف التي وجد فيها المثقفون اليمينيون المعاصرون قد جعلت منهم ظاهرة مفترية تتلخص في جوهر النشأة الانتقائية القومية واغترابهم المحقق عن أصولهم الاجتماعية والطبقية حينما ظنوا أن في مقدورهم أن ينفصلوا عنها أو أنهم قد انفصلوا بالفعل ، ومحاولة إبراز أنفسهم كجماعات ليبرالية متماسكة وقائمة بذاتها قادرة على صنع كل شيء من أعلى ووفق أسس ومفاهيم مثالية ومفترية عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي والطبقي على نحو ما سبق تحليله في الصفحات السابقة .

أما مجمل الأحداث والوقائع الناجمة عن تلك البداية والتي جسدت حالة اغتراب المثقفين اليمينيين منذ بداية الستينيات وحتى منتصف السبعينات وما يزال امتداداتها حتى اليوم فانها تتمثل في عدد من القضايا الأساسية والجوهرية والتي يأتي في مقدمتها ، اساءة فهم المسألة القومية وسوء استخدامها ، وفقدان الرؤية التاريخية والعلمية الصحيحة للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع ، بل ورفض هذه الرؤية من حيث المبدأ في البداية ، والحلط المميت بين الخلافات الثانوية والتناقضات الأساسية ، سواء فيما يتعلق بعلاقاتهم مع بعضهم أو برؤيتهم للواقع والتعامل معه ، اضافة الى سوء فهمهم لطبيعة دورهم وحدود امكانياتهم وانفصالهم عن الواقع والجهل به ، وبامكانياته الى حد كبير .

ونظرا لما لهذه القضايا من الأهمية الخاصة فاننا سنتناول كل منها بشيء من التفصيل كتجسيد عملي لمظاهر الاغتراب الذي وقع فيه المثقفون اليمينيون كنموذج نجد له الكثير من القرائن على النطاق القومي وعلى نطاق البلدان النامية والمتخلفة ككل وذلك على النحو التالي :

أولا - اساءة فهم المسألة القومية وسوء استخدامها :

قد يكون من الحماقة أن لم يكن من السخف الحديث عن هذه النقطة بالنسبة للمثقفين اليمينيين بعيدا عن المثقفين العرب في المنطقة العربية ككل ، باعتبار أن المسألة القومية بالنسبة للشعوب العربية والأمة العربية هي كل مترابط لا يتجزأ ، والحديث عن أي قطر في هذه المسألة بالذات هو حديث عن الأمة العربية ، وهذا هو ما لا نجد أحد ولن نجد أحد يختلف معنا فيه فيد أنملة ، كما لن نجد من يختلف معنا في أن نكبة الشعب الفلسطيني عام ١٩٤٨ وأخفاق النظم الاقطاعية السائدة وقتها في المنطقة العربية في

مواجهة النكبة كانت هي الجرثومة الأولى لانتعاش الفكر القومي العربي لكشف الأنظمة الاقطاعية وأدانتها من جهة والتصدى للاحتلال الأجنبي والحصول على الاستقلال من جهة ثانية ، وتبنى استراتيجية قومية فى مواجهة الاطماع الصهيونية واستعادة حقوق الشعب الفلسطينى من جهة ثالثة .

ولقد نجحت هذه الحركة القومية بقيادة عبد الناصر فى تمتين كل أواصر القرباء والروابط القومية للأمة العربية وتوطيد كيائها القومية المعاصر وبلورة أهدافها وطموحاتها فى مواجهة الحواء والضعف الذى كان قد أصاب تلك الأواصر والروابط القومية فى ظل النفوذ الاستعماري والأنظمة الاقطاعية القديمة ، وما أعتري بعض أجزاء هذه الأمة من تهديد مباشر لهذا الكيان نفسه ، كطموحات فرنسا فى فرنسة دول المغرب العربى ، وطموحات إيران وبعض الجاليات الأجنبية فى مسح عروبة الخليج العربى ، والتي لم تنتهى حتى اليوم ، وكذلك مأساة الشعب الفلسطينى التى تم تنفيذها بالفعل ، اضافة الى مشكلات جنوب السودان وشمال العراق ومشكلة لبنان اللاحقة .

فكل هذه الامور وما شابهها هى بقدر ما أنها تشكل صنب اهتمام المسألة القومية ومجالها الحيوى فى حياة أى أمة من الأمم ، فأنها تشكل من باب أولى الحدود التى لا يجب أن تتجاوزها والامكانية التى لا تقوى على اقيام بما عداها من الأمور والقضايا الاستراتيجية فى حياة أى أمة من الأمم أو أى شعب من الشعوب ، خصوصاً ما يتصل من ذلك بمسألة العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والطبقية داخل المجتمع الواحد ، حيث تبعد مثل هذه الأمور كلية عن طبيعة الدور القومى ومفهومه العنصرى الصحيح ، لتأخذ مكانها التاريخى البارز كقضايا اجتماعية واقتصادية وتاريخية محكومة بقوانين التطور الاجتماعى والاقتصادى وعلاقاته الانتاجية والطبقية المتناقضة فى كل مجتمع .

ومشكلة الحركة القومية العربية وكل حركة قومية معاصرة فى البلاد النامية بالذات هو الخلط بين المسألة القومية والمسألة الاجتماعية ، وحشر الثانية فى نطاق الاولى بصورة تعسفية لم يسبق لها مثيل فى التاريخ الحديث . ذلك أن قادة ومثقفوا الحركة القومية المعاصرة قد طمحووا عبثاً فى أسقاط الطبقة الاقطاعية وحل مسألة الصراع الطبقي وبناء الاشتراكية والوحدة ... الخ . من خلال هذا المفهوم القومى الذى يبدو عقيماً على الدوام ازاء مثل هذه المسائل الاجتماعية ، حيث اعتقدوا بأن نجاح فرقة من

الجيش هنا أو سرب من الطائرات هناك فى اسقاط هذا الملك هنا أو قتله هناك وعلان اسم الجمهورية بدلا من الملكية يعنى القضاء على الطبقة الاقطاعية وازاحتها عن السلطة الى الأبد ، أو أن تأميم هذا المصنع هنا ، وهذه الارض هناك فى نطاق نفس المفهوم يعنى أقامة الاشتراكية ، أو أن النص فى الدساتير الرسمية على أن كل قطر عربى هو جزء من الأمة العربية وعمل قيادات سياسية قطرية وقومية وقنوات اذاعية موجهة يعنى تحقيق الوحدة العربية .

بل غالبا ما كانت تستخدم مثل هذه الشعارات لمجرد المناورات السياسية الشكلية ، واستغلال عواطف الناس والتلاعب بمشاعرهم القومية والوطنية فى نطاق من التصرفات الانتهازية البحتة من قبل جماعات السلطة المثقفة ونصف المثقفة وبوعى منها أو بدونه .

الأمر الذى لم يؤدى فى النهاية الى الفشل الذريع فى المحاولات العقيمة لحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فحسب ، بل والى عدم القدرة على حل المسائل القومية نفسها والتي يأتى فى مقدمتها مشكلة الشعب العربى الفلسطينى ومواجهة الاطماع الصهيونية فى المنطقة مواجهة قومية صحيحة حتى الآن ، بل انه غالبا ما أسىء استغلال هذه القضية وغيرها من القضايا ذات الطابع القومى استغلالا سيئا من أجل تحقيق أغراض نفعية جزئية واقليمية وفتوية ضيقة الأفق والدلالة الاجتماعية ، ولقد لعب المثقفون السياسيون ومنظماتهم المختلفة دور البطولة دائما فى مثل هذه الأحداث وحتى اليوم ، مع بعض الفوارق النسبية من قطر عربى لآخر فى الوقت الحاضر .

والمثقفون اليمنيون لم يكونوا ليميزوا فى شىء عن هذا الطابع القومى الشامل الذى طغى على غالبية المنطقة العربية منذ بداية الخمسينات وحتى نهاية الستينات وبداية السبعينات ، الا فى كونهم أكثر الجميع حماسة وصدقا وتضحية ، وأقلهم خبرة وأمعانا فى التصرف الانتهازى طوال هذه المرحلة ، ربما لأنهم لم يستطيعوا الفوز بثقة الطبقة البرجوازية والاعتماد على فكرها وامكانياتها فى المناورة والامساك بالسلطة كما فعل الكثيرون فى اقطار عربية أخرى حتى اليوم ، كسوريا والعراق ، وليبيا ، ومصر ، أو لأن هذه الطبقة البرجوازية والكمبرادورية الجديدة فى اليمن هى التى رفضت - على الأصح - منحهم ثقة التعامل والتحالف معها بعد أن نجحت الطبقة الاقطاعية فى أقصائهم نهائيا عن التأثير المباشر فى السلطة بعد انقلاب

الخامس من نوفمبر سنة ١٩٦٧ ، وتأكدت من سوء نواياهم والعواقب الغير مأمونة للتعامل معهم من خلال ما حدث في الشطر الجنوبي من الوطن من تحولات وطنية وثورية بعد الاستقلال عام ٦٧ وحتى الآن ، ووجدت أن مصلحتها الحقيقية تكمن في التحالف مع الطبقة الاقطاعية التي وضعت يدها على السلطة في شمال الوطن ، وليس في المراهنة على ما تبقى لهؤلاء المثقفين من طموحات وأفكار غامضة وغير مأمونة العواقب بالنسبة لهذه الطبقة نفسها ، والتي كانت قد فرضت وجودها وحصلت على حق الاعتراف بمصالحها من قبل الطبقة الاقطاعية ومشاركتها في السلطة أيضا ، ولم تعد بحاجة الى « الشقاوة » القديمة لهؤلاء المثقفين أيام كان الجميع يعمل على اسقاط الديكتاتور الاقطاعي الأوحده ممثلا في الامام الملك ، ولم تعد حاجتها اليهم الا كموظفين وخبراء مطيعين ومخلصين لادارة الأعمال والمصالح التجارية لهذه الطبقة برواتب وامتيازات مادية مغرية اذا حجبت عنهم الطبقة الاقطاعية الحاكمة شهادات حسن السير والسلوك من أجل الحصول على الوظائف الحكومية الأقل اغراء من الناحية المادية ، بالنسبة لمن قد يتردد في استغلال هذه الوظائف في الحصول على الكسب غير المشروع .

ثانيا : فقدان الرؤية التاريخية والعلمية للعلاقات الاجتماعية والطبقية

لقد كان جدير بكل تلك المقدمات الخاطئة بكيفية النشأة الانتقائية للمثقفين اليمينيين وارتباطاتهم المشوهة بأصولهم الاجتماعية والطبقية أيضا ونظرتهم وتعاملهم الخاطيء مع المسألة القومية ، كان جدير بكل هذه المقدمات أن نقدهم القدرة على تكوين الرؤية التاريخية والجسدية العلمية الحسنة للواقع الاجتماعي وطرز تكوينه وعلاقاته السياسية والاقتصادية والطبقية ، وانتهاج خط سياسى وفكرى يتناسب وطبيعة هذا الواقع وظروفه المتميزة منذ أول خطوة .

اذ أن الأمر لم يتوقف بالنسبة لهم طوال مرحلة الستينات عند مجرد الخلط المميت بين الخلافات الثانوية والتناقضات الرئيسية سواء فيما يتعلق بتعاملهم مع بعضهم أو مع الواقع من حولهم ، بل لقد تجاوز هذا الأمر الى حد أن معظم منظماتهم السياسية ظلت ترفض المنطق التاريخي والعلمي نفسه في تفسير المجتمع وتقاومه بعنف طوال عقد الستينات تقريبا ، ولم يختلفوا في ذلك قط عن أعتى الفلاح والبور الاقطاعية والكبرادوية داخل المجتمع اليمنى أو خارجه ، وما يزال البعض منهم كذلك حتى الآن .

فلقد أمعنت بعض منظماتهم الحساسية في الاستقطاب الكمي لقطاعات

واسعة من أفراد الطبقة الاقطاعية والقبلية ذات الأفق الرجعي المتخلف بطبيعتها وضمها الى صفوفها ، لا لشيء الا لرغبة وهمية خاطئة منها فى ترجيح كفة التوازن ازاء منظمة أو تيار سياسى آخر من خلال هذه العناصر لا من خلال تحويلها الى عناصر سياسية قوية مؤمنة بالتوجه الوطنى والقومى على الأقل الذى يتحرك الجميع فى نطاقه بلا هدف واضح ، وانما من خلال الاستفادة من ثقلهم السياسى والاجتماعى وسطوتهم الارهابية والهمجية ، وكما لو كانت مثل هذه المنظمات التى أسسها ويتزعمها المثقفون تبحث عن مآمن لافكارها وتطلعاتها الوطنية والقومية اللبرالية فى حماية الطبقة الاقطاعية والاستفادة من ثقلها السياسى وبأسها الاجتماعى فى مواجهة قرائنهم من المنظمات المنافسة التى تقوم هى الاخرى بفعل نفس الشيء . وبذلك تحولت الحلفاء الثانوية الى تناقضات رئيسية ، والتناقضات الى تحالفات ، وتلك سداجة لم يسبق لها مثيل ، عرف الكل حقيقتها فيما بعد ، بعد أن دفعوا ثمنها غاليا .

ولقد تجسدت هذه الحالة فى اليمن من خلال أشكال ونماذج عدة كان أبرزها على الإطلاق هو ما حدث للتيار القومى الناصرى مع التيار القومى لحزب البعث العربى الاشتراكى الذى تورطت منظماته الفرعية القديمة فى اليمن فى استقطاب مجاميع واسعة من الطبقة الاقطاعية والعشائرية والارستقراطية ، نتيجة لما عانتها من ضغط واضطهاد اتيار الآخر المعزز بوجود الجيش المصرى فى اليمن ، والذى لم تألوا سياسته الرسمية هو الآخر ممثلة فى سلطة القيادة السياسية فى الجيش المصرى عن التركيز على ذلك الوسط نفسه فى محاولة كسبه الى جانبه أو لكى يكف عن المعارضة على الأقل ، عن طريق التهديد المهذب أحيانا أو الاغراء والعطايا السخية أحيانا كثيرة ، والأمر لم يكن يختلف كثيرا بالنسبة لحركة القوميين العرب فى استفحال خلافهما مع البعث وتعايشهما مع القيادة السياسية الناصرية فى اليمن يحذر(١) . وكذلك عناصر اليسار الماركسى التى كانت تتبادل الرفض والقيطة والكره مع كل الأطراف السابقة .

وبينما كان هؤلاء المثقفون السياسيون الأشقياء جميعا يلعبون فيما بينهم وضد بعضهم هذه اللعبة الساذجة والمميته والتى برز فيها منطق التطور التاريخى مقلوبا على رأسه ، كانت تلك العناصر الاقطاعية والعشائرية قد أصبحت من خلال الممارسة السياسية نفسها أكثر وعيا وادراكا لمصالحها السياسية والطبقية ، وأكثر قدرة على تنمية وتطوير هذه المصالح والتعبير

١) مكرر) راجع عبد الفتاح اسماعيل : كتابات مختارة حول الثورة الوطنية الديمقراطية ، وآفاقها الاشتراكية ، ١٩٧٩ ، ص ١٧ .

عنها ، وميلا الى السخرية بأفكار أولئك المثقفين (الطيبين) وطموحاتهم الساذجة أكثر من كونهم قد انصاعوا لها كما كانوا يظنون خطأ .

بل لقد استطاعت العناصر والبؤر الأكثر اقطاعية ورجعية خصوصا ما يتعلق منها بتلك العناصر ذات البعد الامامى والملكى الأكثر رجعية وعداء للتغيير والتقدم أن تمارس لعبة انتهازية هي أكثر ذكاء وحكمة ، حينما لم تكتفى بالبحث عن مقاعد لها فى أوساط تلك المنظمات السياسية القومية للمثقفين فحسب بل لقد عمدت فى بعض المراحل الى تأسيس منظمات سياسية خاصة بها ذات اطر خارجية ومظهرية أكثر وطنية وأكثر ثورية من سواها وذات طابع يساوى متطرف أماننا منها فى الانتهازية وبحنا عن ظل تخفى وراءه دوافعها السياسية والطبقية الحقيقية .

ومنظمة « اتحاد القوى الشعبية » بكل أبعادها ودلالاتها وما انتهت اليه تقدم أبرز دليل على ذلك ، حينما بدأت كذبا بشعارات شوفينية صينية وانتهت حقيقة ملكية ورجعية اقطاعية عفنة .

ولقد كان انقلاب الخامس من نوفمبر سنة ١٩٦٧ هو أبرز مشاهد هذه اللعبة المميتة ، حينما حلم بعض المثقفين الطيبين بالاستيلاء على السلطة بالتحالف مع هذه البؤر الاقطاعية والعشائرية وبمشاركتها ، فكانت أكثر منهم ذكاء ، حيث ثبت أنها هي التى أستفادت من هؤلاء المثقفين الأشقياء فى العبور على أكتافهم الى قمة السلطة والانفراد بها ، أو أن هؤلاء المثقفون أنفسهم على الأصح قد حملوا على رؤسهم هذه الطبقة الاقطاعية الى السلطة وساهموا فى أضعاف خصومها من منافسيهم الوطنيين بطريقة مباشرة وغير مباشرة ، وذلك حينما تحالفوا معها ورمو بعرض الحائط بكل قوانين العلم والتطور الاجتماعى وطبيعة العلاقات الاجتماعية الطبقة فى المجتمع ، بل كثيرا ما كانوا يشيرون اليها بأصابع الاتهام بسذاجة متناهية ، ناهيك عن الجهل المفرط فى فهمهم لأنفسهم وطبيعة دورهم كمجرد فئة اجتماعية موزعة رأسيا بين مختلف الطبقات والمصالح المتناقضة فى المجتمع وكأدوات تعبيرية ومنظرة لا أكثر عن هذه المصالح والتناقضات الاجتماعية فى المجتمع ككل .

ثالثا : البعد عن الواقع الاجتماعى والجهل بخصوصياته وامكانياته الداتية :

أما الظاهرة الثالثة التى جسد من خلالها المثقفون اليمينيون قصة اغترابهم المعاصرة فهى لم تكن مجرد اساءة فهمهم للمسألة القومية وابتعادهم المشبوهة عن أصولهم وانتمائتهم الطبقة على نحو ما سبق تحليله ، بل وفى انفصالهم الفكرى والثقافى التام عن الواقع الاجتماعى برمته ، والامعان فى

الجهالة المطبقة لفهم ظروفه وخصوصياته الاجتماعية والتاريخية المتميزة ، عوضا عن الانفصال التام عن معاشتها والعمل من خلالها على نحو ما يفعل عامة الشعب على الأقل ، الذين وإن كان قد فرض عليهم التخلف الفكري والثقافي في فهمها وإدراكها ، إلا أنهم يعيشونها كأطار عملي منظم لحياتهم ، ويجسدون من خلالها وجودهم الاجتماعي نفسه ، بينما اقتنص المثقفون إلى كلا الأمرين معا وصار يصدق عليهم قول « جرمين تايلور » وهو يصف أوضاع مثل هذه العناصر بأنهم أناسا مشردين حقا ، أناسا اقتنصت جذورهم من أرضها ، أناسا يؤسئ مطرودين من جماعة قديمة لا يقبلونها ، ومن جماعة جديدة لا يرقى إليها مستوى حياتهم وثقافتهم (٢) .

ولقد كان من أبرز الأسباب والعوامل الحاسمة التي قادت هؤلاء المثقفين اليمنيين إلى هذا الوضع المغترب عن واقعهم والجهل به إلى جانب طبيعة النشأة وأثر العامل القومي ، هو نمط التعليم الرسمي الذي بدأ ويتقونه في المدارس والمعاهد في الداخل والخارج بعد الثورة من جهة ، ونوع اهتماماتهم الفكرية والثقافية الموازية ذات الطابع الانتقائي والعشوائي البحت للمنتج كليا إلى الخارج على النطاق العربي والعالمي من جهة أخرى ، إضافة إلى ردود الفعل العكسية الناجمة عن شدة العزلة والكبت الثقافي والفكري الذي كانت تفرضه السلطة الاقطاعية القديمة. قبل الثورة في الشمال والاستعمارية في الجنوب ضد كل ما هو أت من الخارج أو خارج من الداخل .

حيث جاء رد الفعل بعد الثورة أشبه بعملية أسقاط مرضية في البحث عن كل ما هو خارجي في مجال التعليم والثقافة والعلم ، وترك كل ما هو ذاتي وداخلي والابتعاد عنه باعتباره تخلفا ، ولا يحمل أية دلالة ذات أهمية في مجال الثقافة والتعظيم والفكر والتربية ، ولقد تجسد ذلك من خلال المظاهر الآتية :

(أ) التعليم

فلقد تضافرت كل العوامل والظروف الداخلية والخارجية وتعاونت فيما بينها بصورة مباشرة وغير مباشرة في الدفع بالعملية التعليمية والثقافية والفكرية في اليمن بالذات منذ عام ١٩٦٢ وحتى اليوم إلى مسار مغترب عن الواقع إلى حد كبير ، بدلا من كونها انعكاسا له وتعبيرا عن مشاكله ومتطلباته

(٢) موريس دوفرجيه : مدخل إلى علم السياسة ، ترجمة جمال الاتاسي وسامي الدويري ، دار دمشق للطباعة والنشر ، ص ١٢٥ .

كما هو المفروض ، فإلى جانب أن كل المناهج التعليمية والتربوية ابتداء من رياض الأطفال وحتى الثانوية العامة قد نقلت على علاتها نصفاً وروحاً من مصر منذ عام ١٩٦٣ وقطعت كل صنة لها بالواقع وما يزال معظمها كذلك في شمال الوطن حتى الآن ، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن أغلا أمنية كل طالب في التعليم العام والمتوسط كانت ولا تزال هي أن يكمل تعليمه الثانوي والجامعي على الأقل خارج الوطن وفي أي مكان من العالم ، واستطاع آلاف الطلاب وكل من حصل على الثانوية العامة تقريباً أن يحصل على فرصة السفر لإكمال تعليمه في الخارج منذ عام ١٩٦٣ وحتى عام ١٩٧٢ ، حينما بدأت جامعة صنعاء وجامعة عدن تحد من هذه الظاهرة وتمتص نسبة بسيطة منها لا تتجاوز ٢٠٪ .

ومما زاد من توفر هذه الفرص أمام الطلاب لإكمال تعليمهم الجامعي في الخارج هو ما حظيت به اليمن من عطف وتعاون عربي ودولي كبير في هذه المسألة بالذات ، نظراً لما عانتها اليمن من الحرمان من التعليم في الماضي والمعجز المخل في الحاضر من جهة ، ولأن هذا الأمر نفسه قد شكل عملية التزام أدبي ووطني لا خيار فيه بالنسبة للدولة أزاء هذه القضية حتى الآن من جهة أخرى ، مع حالة غياب كامل أو شبه كامل لأي خطة محددة يسير في نطاقها هذا الإيفاد الواسع لمراحل التعليم المتوسط والجامعي أو حتى الإشراف الصحيح ، الأمر الذي حول العملية التعليمية إلى عملية اغتراب محقق وما تزال رغم ما قد حظيت به هذه الظاهرة من اهتمام وتغير ملحوظ من الناحية الكمية وبالذات فيما يتعلق بالشرط الشمالي من الوطن ، وحتى وقت ليس بالبعيد بالنسبة للشرط الجنوبي أيضاً والذي أخذ في التحول منذ بداية السبعينات نسبياً .

فلقد تعلمنا الكثير إلى حد التخمّة ونحن تلاميذ صغار في المدارس عن واقعة دنشواي ومظاهرة عرابي وكيف حطم نابليون أنف أبو الهول ٠٠ الخ ، لكن أحد منا لم يعرف شيء حتى الآن عن موقعة شهارة في الحرب الوطنية ضد الأتراك وقد لا يستطيع التعرف بسهولة حتى على موقع هذه المنطقة على الخريطة الجغرافية لليمن ، كما أن الكثيرين أن لم نقل جميع جيلنا المعاصر لا يعرف شيئاً عن المذابح الفردية والجماعية التي ارتكبها الأئمة طوال تاريخهم ضد أفراد الشعب اليمني ولا كيف قاوم الشعب هذا الاضطهاد ، بل ولا يعرفون كيف حطم يعلى بن أمية قصر غمدان ولماذا ؟ ٠٠٠ الخ . ولنا عودة إلى مناقشة مثل هذه الأمور حينما نتحدث عن المدلول الاجتماعي والتاريخي لمعنى الظروف الذاتية والموضوعية بعد قليل .

(ب) الثقافة :

أما الشكل الثانى للاغتراب الفكرى والثقافى فى حياة المثقفين اليمينيين، وهو الأهم فى تقديرنا ، فقد جاء عن طريق ما يعرف بالفكر الموازى أو الثقافة الموازية ، أى غير الرسمية من خلال الاهتمامات الفكرية والسياسية والثقافية والذاتية التى لعبت اندور الحاسم والمباشر فى تكوين المثقفين اليمينيين وبنائهم الفكرى والثقافى الى حد كبير ، حيث كان هذا الشكل هو أكثر اغترابا لأسباب كثيرة أهمها : أن بذور هذه الثقافة الموازية وبداياتها المعاصرة على نطاق المنظمات السياسية قد نقلت هى الأخرى الى اليمن من بيروت أو دمشق أو القاهرة بصورة أكثر اغترابا وربطاً للاهتمامات السياسية والثقافية والفكرية وحتى الادبية بالنطاق القومى فى أحسن الأحوال والنطاق العالمى فى أحيان كثيرة ، واسقاط كل اهتمام بالواقع المحلى ، لا باعتباره الأرضية الحقيقية التى سيرتكز عليها نشاط هؤلاء المثقفين حاضرا ومستقبلا ، ولا حتى باعتبار هذا الواقع جدير بالاهتمام باعتباره جزء هام وحيوى من التكوين القومى كله للوطن العربى والامة العربية .

لقد كانت المنظمات السياسية والثقافية للمثقفين اليمينيين فى بداية تكوينها على الأقل وحتى وقت قريب هى أشبه ما تكون بالبعثات الدبلوماسية تماما لهذا الموقف السياسى والايديولوجى أو ذاك داخل الوطن العربى وخارجه، الامر الذى زاد من اغتراب الثقافة والمثقفين فى بلادنا وكرس قطيعتهم بالواقع الاجتماعى وزيادة جهلهم به وعزلتهم عنه وعجزهم عن التعامل الحقيقى معه الى حد مخيف .

فقد زاد اهتمام المثقفين اليمينيين السياسيين بما يصدر عن ميشيل عفلق كمؤسس لحزب البعث العربى الاشتراكى فى سوريا ، ومحسن ابراهيم كمؤسس لحركة القوميين العرب فى لبنان ، وتعليقات أحمد سعيد أو خطابات عبد الناصر فى القاهرة والانصياع النفسى والعصبى المريض لكل ما يصلهم من هذه المصادر الثقافية والسياسية بلا مناقشة مسموعا كان أو مكتوبا ، ناهيك عن بعض المقولات المتداولة الجافة لماركس ولينين وأحاديث ماوتسى تونج ، والانطلاق من خلال كل ذلك للصراع فيما بينهم ومحاولة تصفية بعضهم البعض أولا وقبل كل شئ .

فى الوقت الذى خلت أذهانهم تقريبا من أى تصور علمى وموضوعى صحيح لظروف الواقع الذاتى والموضوعى وتحرك القوى الطبقيّة الاقطاعية والكمبرادورية وأستعدادها الواسع لافراغ الثورة والنظام الجمهورى من

مضمونهما الوطنى والقومى على الأقل ، والانفراد بالسلطة ، مستفيدة من خبراتها الجديدة التى اكتسبتها من خلال الأحداث ، وعمق تجربتها القديمة والمضاربة فى صميم الواقع الاجتماعى والاقتصادى ، فكان لها ما أرادت وكان للمثقفين ما يكرهون .

ولا تفوتنا الإشارة الى الحقيقة الاجتماعية والتاريخية المعاصرة والتى لم يعد ينكرها أحد ، والتى مؤداها بأن مصادر الفكر والثقافة القومية التى أغتربت الى داخل المجتمع اليمنى أو التى أغترب اليها المثقفون والمتعلمون الى خارج المجتمع على النطاق القومى والعالمى ، هى فى ذاتها كانت ولا تزال ظاهرة مفترية أصلا بحكم طبيعة تكوينها ومضمونها ، ليس بالنسبة لمن وصلت اليهم جاهزة فى هذا القطر العربى أو ذاك من خلال أبواب الاذاعات والصحف أو الكتب والارسلات السياسية ، أو المناهج الدراسية التعليمية الرسمية ، بل أنها كذلك كانت ولا تزال ظاهرة مفترية أيضا بالنسبة لمصادرهما ومنطلقاتها الاقليمية أيضا ، سواء كانت فى مصر أو سوريا أو العراق أو بيروت ، ومقطوعة الصلة الاجتماعية والتاريخية والجدلية العلمية الصحيحة بالواقع الاجتماعى والتاريخى لهذه المصادر الاقليمية بصفة خاصة والامة العربية بصفة عامة ، والتى تلقتها جماهيرها الغفيرة وأسلمت لها كل مشاعرها وعواطفها الوطنية والقومية بصدق أكثر من عقدين من الزمن ابتداء من نهاية الأربعينات وحتى بداية السبعينات ، حينما أفترض كل زيفها وأغترابها عن الواقع الذاتى والموضوعى ليس بالنسبة للمجتمع اليمنى فحسب بل وبالنسبة للامة العربية كلها ، والتى ما يزال الكثيرون يستترون ويخفون هذه الحقيقة امل تحت مظلة المناورات والمزايدات السياسية البالية التى لم يعد لها اذان تسمع ولا قلوب تخشع ، لا على النطاق الاقليمى ولا على النطاق القومى ، وأما تحت وطأت العنف والتصفيات الجسدية بالجملة .

ونظرا لما لهذه النقطة المتعلقة بالظروف الذاتية والموضوعية لآى أمة أو مجتمع نامى أو متخلف من مفهوم خاص فى أذهان المثقفين لا ينسجم قط وطبيعة هذا المفهوم أو يعبر عنه من قريب أو بعيد ، فإننا سنقوم بمحاولة تشخيص بعض الدلائل والمؤشرات العملية والواقعية لهذا المفهوم فى صميم الواقع اليمنى والعربى ، حتى يتبين لنا بوضوح أكثر مدى الاغتراب الثقافى والفكرى لفكرنا وثقافتنا العربية وانفصالها وعزلتها الميته عن طبيعة الواقع الاجتماعى والتاريخى لكل قطر عربى على حدة وللامة العربية بصفة عامة والمجتمع اليمنى بصفة خاصة ، وبالذات فى الفترة من نهاية الأربعينات وحتى بداية السبعينات .

وذلك من خلال بحث وتحليل المدلول الاجتماعي والتاريخي للظروف الذاتية والموضوعية للمجتمع اليمني والعربي بصفة خاصة والمجتمعات النامية والمتخلفة بصفة عامة ، والتعرف بشكل أعمق على التوازن المختل في أذهان المثقفين اليمنيين وغير اليمنيين بين حقيقة هذه الظروف وخصوصياتها وأمكانياتها من جهة وكوامل ذاتية وموضوعية داخلية ورئيسية من جهة أخرى ، والظروف القومية والدولية كموامل ثانوية من جهة ثالثة ، وذلك حتى لا نتوقف عند مجرد التحليلات النظرية السابقة التي قد لا تصيف الى معلوماتنا الا القليل .

المدلول الاجتماعي والتاريخي لمعنى الظروف الذاتية والثقافية الوطنية

نستطيع أن نؤكد بحزم ومنذ البداية في هذه النقطة على حقيقة أن الظروف الذاتية والموضوعية التي يرددها مثقفونا على أسماع بعضهم البعض يومياً أكثر من ترديد أسمائهم الشخصية ، لم تكن قط مجرد صيغة لفظية غير ذات مدلول على غرار مقولة « زيد ضرب عمر » ولا كلمة سر نشبت من خلالها هويتنا عند اللزوم ، كما أنها ليست تسمية لغوية أو علامة تجارية يستطيع كل من يحصل على امتياز استخدامها أن يدمج نفسه وأشياؤه بها لكي يتميز عن غيره ويبدو أكثر أغراء لمن يشاهده أو يستمع الى حديثه .

ان الظروف الذاتية والموضوعية هي صميم الوجود الحقيقي للمجتمع ومجموع تاريخه كله ومفتاح تحوله نحو الأفضل بغير بديل .

ونظراً لما تعانيه هذه القضية في البلدان النامية والمتخلفة من فقدان المدلول الاجتماعي والتاريخي لها الى حد مخيف لدى المثقفين بصفة عامة والوطنيين منهم على وجه التحديد ، وما نجم عن كل ذلك من عملية اختلال خطير في التقدير العلمي للسليم للعوامل الموضوعية والذاتية في مقابل العوامل الخارجية ، فاننا سنقوم في هذه الفقرة بأعطاء لمحة سريعة وعاجلة عن المدلول الصحيح لمعنى الظروف الذاتية والموضوعية في عملية النضال والتحول في واقع مجتمعتنا اليمني والعربي بالذات ، مع مقارنتها بالعوامل الخارجية غير الذاتية التي طغت على العوامل الذاتية وأضعفت دورها الى حد بعيد .

فبينما نجد مثلاً بكل وضوح أن كل وسائل الاعلام والثقافة والدراسة والبحث عن المجتمعات الاشتراكية والرأسمالية المتقدمة على السواء والحركات القومية والبرالية التاريخية لكثير من الشعوب قد آتاحت بوفرتها وتنوعها

لمتقنى البلدان النامية والمتخلفة بعامة والوطن العربي واليمن بخاصة أن يطلعوا على الكثير والكثير من تفاصيل الحياة العامة وجزئياتها وتاريخها أيضا في المجتمعات الاشتراكية والرأسمالية معا في الوقت الذي لا يعرفون عن ثقافتهم الوطنية وواقع شعوبهم ومجتمعاتهم الا التافه القليل والمشوهة .

ففي اليمن مثلا نجد الآن - كما يقول عبد الفتاح اسماعيل - أن أكثر مثقفينا ولما بالثقافة أو الأدب يفهمون جيدا ما يدور من جديد على الصعيد الثقافي في الوطن العربي ، ويفهمون أيضا أدبيات الاشتراكية العلمية ، لكنهم لا يعطون اهتماما ولا يوجهون جهودهم الثقافية لمعرفة ثقافتهم الوطنية . ففالبيتهم ما يزالوا يعانون من فقر في هذا الجانب ، بينما نجد كبار المثقفين الاقطاعيين والرجعيين - وهم ضد كل تطور وتقدم ثقافي - هم حفظة للتراث الكلاسيكي اليمني في التاريخ والأدب(٣) .

فمسرحة هاملت وتاجر البندقية لشكسبير ، ورأس بوتين والاصدقاء الثلاثة ورواية الأم لمسكسيم جوركي قد قراها ٩٠٪ على الأقل من كل من يحسن القراءة والكتابة ويملك الحد الأدنى من الحس الوطني والميل الى الاطلاع والرغبة فيه من شباب ومتقنى اليمن والوطن العربي عامة ، أما القضية الحقيقية للمهاجر اليمني الذي غاب عن وطنه لمدة خمسة وعشرين عاما وعاد بعدها في عام ١٩٦٢ لينخرط في سلك الحرس الوطني قبل أن يتوجه الى قريته ويلتقي بزوجته وأبنة البالغ من العمر خمسة وعشرون عاما وهو عمر هجرة أبيه والذي لا يعرفه لأنه فارقه وهو لا يزال في بطن أمه ، وذلك حينما أستشهد جنديا في إحدى المواقع بعد عام من القتال دفاعا عن الثورة والجمهورية واكتشف قائده الضابط الشاب من خلال استنطاقه قبل أن يلفظ أنفاسه الأخيرة أنه أبوه ويكتشف الأب أن قائده الصغير الذي ظل يقاتل تحت أمرته مدة عام كامل هو أبنة ! .

هذه القصة وآلاف غيرها لم يعرف أحد عنها شيء لأنها لم تكتب بعد وقد لا تكتب . . تماما كقصة أولئك الأبطال في سن العاشرة والرابعة عشرة الذين يخشى على أمثالهم من حوادث عبور المشاه بمفردهم في الشوارع المزدهمة بالسيارات والضياع وسط الزحام ، حينما دافعوا عن مدينة صنعاء في حرب السبعين يوما في أواخر الستينات لتظل عاصمة للثورة والجمهورية،

(٣) راجع كتاب : مناقشات حول الثقافة اليمنية ، دار ابن خلدون ، بيروت ١٩٧٥ ،

دافعوا عنها بثبات فاق كل التصور حينما هرب منها الملتحون وتجار المواسم، وتخلا عنها حكام الفرص والمناسبات وجنرالات وشيوخ الميزانيات والاعتمادات . . هذه القصة التي بدأت تسير الى حيز النسيان بدلا من أن تكتب وتقرأ ليست بأقل شأنا وأهمية ودلالة في أدبيات النضال الثوري في بلد متخلف كاليمن من القصة الحقيقية الأخرى للمرأة القروية التي أنتزعت خنجر عسكري السلطة لتشق بطنها وتفارق الحياة في لمح البصر في أوائل السبعينات بمدينة صنعاء حينما كان يقنادهما الى ضابط التحقيق بتهمة « الشيوعية » كواحدة من بين أكثر من خمسين امرأة كن قد أنتزعن من بين أهلن وأطفالهن من قرى المناطق الوسطى وأحضرن الى العاصمة تحت أسنة الرماح لنفس الغرض وبنفس التهمة ! .

وإذا كان البعض منا ما يزال يتذكر بصعوبة المدلول السياسي والاجتماعي للكلمة « دستوري » التي شاعت بعد فشل حركة ١٩٤٨ الوطنية وحتى قيام الثورة عام ١٩٦٢ فان الغالبية الساحقة من المثقفين لا يعرفون قط المدلول المائل للكلمة « ناصبي » و « رافضي » و « خباني » و « حضوري » و « قبيلي » و « شهابي » الى غير ذلك من مفردات القاموس السياسي والفكري لتاريخ أئمة بيت حميد الدين وأشياعهم من عناصر الطبقة الاقطاعية وذيلوها العفنة منذ عرفهم الشعب اليمني سواء كانوا في السلطة أو خارجها .

كما أن الكثير منا لا يعرف أيضا مدلول التشاؤم الكبير ليوم الربوع في منطقة البيضاء والمنطقة الشرقية بصفة عامة والذي يتلفظ به الأشخاص ضد بعضهم بالقول : « لك يوم الربوع » كتعبير عن أعلا درجات السخط والغضب وتمنيات الشر للطرف الآخر .

فالمعروف أن كلمة « دستوري » التي روجها بيت حميد الدين بعد فشل حركة ١٩٤٨ قد ألصق بها معنى التكفير والخسة والنذالة بالنسبة لكل من شارك في تلك الحركة الوطنية ضد الامام أو تعاطف معها ، والتي سميت هي الأخرى « بالدستورية » لأنها كانت في الأساس تستهدف القضاء على الدكتاتور الاقطاعي الاكبر ممثلا بالامام وأقامة دولة دستورية تعتمد على الدستور والنظام ، ومع ذلك فقد نجحت السلطة الاقطاعية الفردية المستبدة للامام بعد أحماد الحركة في مسخ مدلول هذه العبارة الوطني الى عبارة مفت ومذمة يتناوب بها الأشخاص العاديين فيما بينهم كتعبير عن الكراهية والذم .

هذه القصة التي ما تزال معروفة لا تختلف كثيرا من حيث الاساس والمغزى السياسي والاجتماعي والطبقي لفصص تعابير ومصطلحات شائعة أكثر

قدما ، مثل كلمة « ناصبي » و « رافضي » التي تدل على كل من كان يخالف أئمة بيت حميد الدين القداما في مذهبهم وفكرهم أو يرفضهم ويناصبهم العداء ، كما أن ما شاع من إلحاق معاني المذمة والتحقير لكلمة « خباني » التي يلقب بها كل من ينتمي لمنطقة خبان وغيرها من المناطق الوسطى وكل من يقد الى المدينة من أى منطقة في الريف اليمنى بصفة عامة نمازسة العمل اليدوى والمضلى ، وكذلك كلمة « حضورى » نسبة الى منطقة حضور وما جاورها من المناطق الشمالية الغربية (كوكبان وشبام ومسور حجة) حيث يحمل معنى المذمة والتحقير لهذه المناطق ومن ينتمى اليها دلالة تاريخية وسياسية واجتماعية بالغة الاهمية ، ذلك أنه حينما وجدت الحركة القرمطية في اليمن منذ القرن السادس الهجرى على يد الزعيم الوطنى على بن الفضل ومنصور حوشب ، كان الأول قد أتخذ من سرو يافع القريب من مسقط رأسه في مدينة جيشان من بلاد العود في المناطق الوسطى منطلقا لحركته السياسية والوطنية التي كللت بالنجاح ، وأتخذ الثانى من بلاد حضور ومسور حجة وشبام وكوكبان وما جاورها المنطلق الثانى لنفس الحركة الوطنية حتى التقوا معا في صنعاء(٤) .

ولقد تمكن على بن الفضل من توحيد اليمن كاملة وأسقاط كل الممالك والامارات الاقطاعية المتناثرة هنا وهناك بما في ذلك مراكز الاثمة في المناطق الشمالية وأقامة دولة وطنية ذات مبادئ اشتراكية وشعبية لمدة عشرين عاما لم يشهد اليمن مثيلا لها من قبل ولا من بعد حتى اليوم منذ ظهور الاسلام ، اذا ما أستثنينا دولة الصليحيين الى حد ما الذين جاءوا بعد حين وهم خلفاء نفس الدعوة وجناحها المعتدل المرتبط بالدولة الفاطمية(٤) .

فبسقوط دولة على بن الفضل بعد اغتياله بالسهم بفعل تدبير بعض الاثمة الرسيين وغيرهم من قادة الممالك الاقطاعية والقبلية والارستقراطية الذين كانت الدولة قد قضت على مصالحهم ، كان من ضمن ردود فعلهم بعد ذلك الصاق كل المذمات وألوان التحقير والمقت بكل فئات الشعب الكادحة ممن يمارسون العمل اليدوى المأجور في المدن من أبناء الريف الذين آمنوا بتلك الدعوة ودافعوا عنها ، وبهاتين المنطقتين التاريخيتين وأهلهما بالذات والتي انطلقت منهما الدعوة الوطنية لتوحيد اليمن واستقلاله عن التبعية للخلافة والاثمة الموهومين في الخارج والممالك الاقطاعية والعشائرية في الداخل .

(٤) راجع كذب الحمادى عن القرامطة في مكتبة دار الكتب بصنعاء .

(٤ مكرر) محمد يحيى الحداد : تاريخ اليمن السياسى ، الطبعة الدالية ، ص ١٩٤ .

وذلك ضمن ما ألحقوه من التشهير والتشويه بتاريخ تلك المرحلة الذهبية
فى حياة الشعب اليمنى(٥) .

ولقد تركز الأمر بنفس الطريقة بعد حين بالنسبة لدولة الصليحية
التي نجحت فى توحيد اليمن مرة أخرى وأقامت دولة قوية مركزية من
حضر موت حتى مشارف نجد والأراضى المقدسة فى مكة والمدينة التي خضعت
لإشرافهم ، حيث ما تزال تلتصق بهم ألوان التهم والبشاعات الخلقية والدعاوى
الكاذبة حتى اليوم(٦) .

وعلى النطاق القومى والعام لا يكاد يوجد مثقف واحد فى أى بلد عربى
لم يكن قد قرأ أو يعرف على الأقل عن أول بيان سياسى لأول حزب شيوعى
فى العالم وكتاب رأس المال لكارل ماركس أو قراء عنه على الأقل ، وكتاب
أصل العائلة والملكية والدولة لانجلز ، أما مجموعة الدروس التثقيفية التي
أعدها الحزب الشيوعى الفرنسى لتثقيف قواعده من العمال الفرنسيين فى
الكتاب المشهور بأسم : « أصول الفلسفة الماركسية » فقد حظى بما لم يحظ
به أى مطبوع معاصر من القراءة وسعة الانتشار بين مثقفى البلدان النامية
والمختلفة على كل المستويات وبمختلف اللغات .

كما أن كثير من الأحداث التاريخية القديمة والحديثة خارج نطاق البلدان
النامية والمختلفة لم تعد مجهولة أو خافية الدلالة العلمية والتاريخية
والاجتماعية والسياسية والموضوعية ، كوقائع الثورة الفرنسية وتحطيم
سجن الباستيل وأقامة كومونة باريس فى فرنسا ، وحادثة محاكمة وقتل
عمال شيكاغو فى أمريكا ، وثورة ١٩١٧ فى روسيا ، وحرب الأنصار فى
الصين ، وهزيمة الحركة النازية فى الحرب العالمية الثانية ، وانتصار الشعب
الفيتنامى البطل ٠٠٠ الخ . فكل هذه الأحداث والوقائع التاريخية وغيرها
من وقائع وأحداث التحولات التاريخية فى النضال البشرى فى المجتمعات
الاشتراكية والرأسمالية على السواء تحتفظ اليوم بكل مضامينها ودلالاتها
التاريخية والموضوعية السليمة ، ولها مكانتها وأثرها فى نفوس ومشاعر

(٥) راجع حمود العودى : نحو رؤية وقرآة جديدة للتاريخ والتراث ، دراسة فى مجلة
الغد اليمنية عدد مارس - إبريل ١٩٧٨ . وكذلك كتاب الحمادى عن القرامطة فى اليمن ،
دار الكتب بصنعاء .

(٦) راجع المرجع السابق للحمادى بصفة عامة ، وكذلك تاريخ زبارة .

وأفكار كل المناضلين من أجل الحرية والتقدم فى العالم وتقرأ باستفاضة ويحتفل بها فى كل عام .

هذا فى الوقت الذى لا يستطيع الغالبية العظمى من المثقفين الوطنيين فى البلدان النامية وفى المنطقة العربية مثلا أدراك الدلالات الاجتماعية والسياسية والطبقية والتاريخية لواقعة ابتلاع هند أم معاوية لكبد العباس بعد مقتله ، ومقتل سعد بن أبى عباد فى أحد المناطق النائية من شعاب مكة بعد خلاف السقيفة ، وبث « أشاعة » بأن جماعة من الجن قد اعتدت عليه وقتلته ، ولا نفى ابن ذر الغفارى الى الصحراء حتى مات فيها بلا كفز ، ولا مقتل الخليفة الثالث عثمان بن عفان ، ودلالة ما فعله على بن الفضل فى اليمن وأبى سعيد الجنابى فى البحرين ، وأحتفال الخليفة المتوكل فى القاهرة بحرق وأتلاف أئمن وأهم ما كتبه ابن رشد والامام الغزالى يقف الى جواره فى منصة الاحتفال وهو يعلن عن العطايا السخية لكل من يحضر كتابا أو كلمة مكتوبة لابن رشد لكى تحرق فى مثل هذا الحفل المهيب ، الامر الذى فعله أسلافه العباسيين والفاطميين بالتراث الانسانى والفكرى الذى لا يقدر بثمن للمعتزلة والقرامطة والحوارج وغيرهم من دعاة الحرية والعقل فى مقابل أصحاب التقلييد والنقل ، والذى لا يقل عما فعله المخول فى دمشق وبغداد(٧) .

فمثقفونا لا يجهلون كل الدلالات التاريخية والسياسية والاجتماعية والطبقية لمثل هذه الأحداث الهامة فحسب بل أن مثقفينا الوطنيين يجهلون أيضا الدلالات الاجتماعية والتاريخية والسياسية لضرب الناس لأنفسهم بالسياط والحداثد المسننة حتى الموت فى النجف وكربلاء فى العراق وغيرها من المناطق داخل الوطن العربى وخارجه ، وحج ألوف الناس يوميا الى ضريح السيد البدوى والسيد الحسين وغيرهما من أماكن دفن الموتى فى مصر ، تحت رعاية ومباركة رجال السلطة ومشاركتهم أيضا .

كما أننا فى اليمن أيضا نجهل تماما لماذا أرتد الأسود العنسى أو كفر على نحو ما تروى الأساطير كما لا نستطيع أن نتذكر قط أو نستنتج دلالة هدم « يعلى بن أمية » حاكم اليمن فى عهد عثمان لقصر غمدان وملحقاته فى صنعاء بأمر من الخليفة ، مثل ما يجهل الكثيرون منا دلالة تحطيم نابليون لانف أبو الهول فى تبة الجيزة فى مصر بمدفعية القرن التاسع عشر .

فكل مثل هذه الأمور والوقائع هي التي يتكون منها بناء التاريخ كله بالنسبة للوطن العربي وغيره من المجتمعات النامية والمتخلفة ومجمل ظروفه الذاتية والموضوعية ، ويستدل من خلالها وبها على حركته وصورته التاريخية والجدلية التي لا تتوقف ، وتقرأ في ضوئها حقيقة الماضي والحاضر وتحدد بمقتضاها والاسترشاد بها صورة المستقبل ، والعوامل الذاتية والموضوعية المؤدية اليه ، كل هذه الأمور والقضايا هي من القصور والأهمال والتناسى حتى الآن بالنسبة للمثقفين بصفة عامة وطلّاع النضال الوطني والتحرري في المجتمعات التي نحن بصدددها بصفة خاصة ، بحيث لا يحتل الاهتمام بها الا مقعدا من الدرجة الثالثة أو الرابعة .

بل غالبا ما تبدوا بعض الاهتمامات الفردية والعشوائية السطحية لبعض المثقفين بمثل هذه الأمور والقضايا مجرد تعبير عن الازدراء والسخرية والتهمك من جهة أو مجرد العداء الشكلي والمحاكاة السطحية الساذجة من جهة ثانية ، على نحو ما سبق القول في مكان سابق من هذه الدراسة ، أو لا يعرفون عنها أو يتذكرون منها في أحسن الأحوال أكثر مما يعرفه أو يتذكره أو يردده رواد التقليد والنقل المحرف والمشوه من حملة أفكار وأيدولوجية الطبقات الاقطاعية والارستقراطيات المسيطرة القديمة المتخمة بالتضليل والخرافة والمسخ العقلي للتفكير السليم الذي ما نزال نقرأ من خلاله كل تاريخنا ، ويلقن به أطفالنا وشبابنا في المدارس والجامعات ودور العلم والعبادة ومقابر الموتى ، وعند قارئ الكف والطالع وضاربي الودع والمداحين على رصفة الشوارع وبالشكل والمفهوم المشوهة الذي تريده هذه الطبقات الاقطاعية والرجعية المتخلفة ويضمن بقاء واستمرار مصالحها المرتبطة بحالة التخلف القائم لا وفقا لما يقضى به المفهوم الحقيقي لطبيعة الواقع وأبعاده التاريخية والاجتماعية والتراثية(٧) .

خصوصا وان هذه الطبقات الاقطاعية المتخلفة قد نجحت الى حد كبير في المحافظة على حق الوصاية على هذا التراث والتحدث بأسمه دون سواها منذ زمن بعيد وحتى اليوم ، وجعله جزء لا يتجزأ من مملكتها الخاصة التي يورثها الأبناء لأبنائهم ولا يجوز للآخرين حتى مجرد التفكير في المشاركة فيها ، تطبيقا لأوامر السماء على الأرض ، اذ يجب أن لا يغيب عن الذهن

(٧ مكرر) راجع حمود العودي : التراث الشعبي وعلاقته بالتنمية في البلاد النامية . دراسة تطبيقية عن المجتمع اليمني ، وبالذات الفصل الثالث بصفة عامة ، مركز الدراسات اليمنية ، ١٩٨٠ .

المدلول السياسي والاجتماعي والطبقي والذي نجهله ضمن ما نجهل للحكمة
الاقطاعية والارستقراطية القاضية بأن الحياة لا تستقيم أمورها الا بوجود
أمام « هاشمي » معصوم من الخطأ في قمة السلطة ، وأن صلاة الجماعة
لا تصح الا بوجوده ولا تساق الزكاة الا الى خزائنه ، وتفسد كل الحقوق
والمعاملات اذا غاب بشخصه أو غاب من ينوب عنه من نفس السلالة الوهمية
أو الوسط الاقطاعي والارستقراطي على الأصح ، والذي رغب في تكريس
مصالحه الطبقية سياسيا واقتصاديا وأيديولوجيا عن طريق نشر وتعميق
مثل هذه الاشاعات والأكاذيب في أذهان بسطاء الناس زمنا طويلا في بلادنا،
والتي تتميز بها العقلية الاقطاعية عبر التاريخ في كل المجتمعات ، ونحن
نشاركهم كل ذلك بوعي منا أو بدونه .

وهكذا نتأكد حقيقة أن الظروف الذاتية والموضوعية وأدبياتها الثقافية
والفكرية التي يرددها مثقفونا على أسماع بعضهم البعض يوميا أكثر من
ترديد أسمائهم الشخصية لم تكن مجرد صيغة للمنطق المثالي اللفظي ولا كلمة
سر نثبت بها هويتنا عند اللزوم ، كما أنها ليست تسمية لغوية أو علامة
تجارية يستطيع أي شخص أن يدمج نفسه وأشياءه بها لكي يتميز عن غيره ،
ولكنها صميم الوجود الحقيقي للمجتمع وتاريخه كله ومفتاح تحوله نحو
الأفضل بغير بديل ، كما أننا لا نستطيع أن نتصور ومن وجهة النظر
الاشتراكية العلمية - كما يقول عبد الفتاح اسماعيل - بصدد المثقفين
اليمنيين الوطنيين - أن تكون هناك ثقافة أممية بدون أن يكون لها أساس
ثقافي وطني . فلكي يطل المثقف اليمني على رحاب الثقافة الأممية
والانسانية عليه أن ينطلق من ثقافته الوطنية . فالمثقف الوطني الجيد هو
المثقف الأممي الجيد» (٨) .

وفي ختام هذه الفقرة التي قد تطول فيها أحاديث الشجون وحتى
لا نذهب فيه أكثر مما يسمح به أطار الموضوع الجوهري والشامل لهذا
البحث ، دعوني أقول كلمة أخيرة كفرّد قدر له أو يفترض في نفسه على الأقل
أنه واحدا من هؤلاء المثقفين المتشردين ، نسي العيش في قريته القديمة ومهارة
الخبرة والممارسة في التعامل مع ثوره ومجرائه وأغنامه الأليفة الطيبة منذ
أكثر من خمسة عشر عاما وأصبح يجيد حفظ بعض الكلمات ويحسن صياغتها

(٨) راجع كتاب : مناقشات حول الثقافة اليمنية ، ص ٢٦ (عدد من المثقفين اليمنيين)

دار ابن خلدون ، بيروت ، ١٩٧٥ .

على هذا النحو ، دعوني أقول كمتقف بشكل ما بأننى لا أريد أن أظلم نفسى وأظلم أمثالى من المثقفين الوطنيين بالقول بأننا لا نملك مفهوما محددا لدور العوامل الذاتية وأهميتها فى عملية النضال وأحداث التحولات التاريخية أو نجهل هذه القضية كليا وجزئيا ، فالكثير منها صار يدرك كل ذلك أدراكا حسنا كقضية مبدئية ونظرية منهجية لا أكثر ، أما الكيفيات والممارسات العملية والاستيعاب الحقيقى السليم لهذه القضية فإنه ما يزال هو التحدى الذى نجهله ولا نحسب له حسابا ، والثغرة المميتة فى حياتنا والتى تطل منها الافاعى والحشرات السامة ما بين عشية وضحاها لتفسد كل ما نعمله وتقضى على كل ما نحلم به حتى مجرد بقائنا على قيد الحياة ، فهل نقبل مواجهة هذا التحدى حتى من أجل المحافظة على البقاء ؟!

نهاية الاغتراب والعودة الى الأصل

أود أن أعيد الى الذاكرة ما سبق وأن أشرت اليه عرضا فى مكان سابق من هذا البحث من أنه ما أن بدأ الواقع الاجتماعى للمجتمع اليمنى يستعيد توازنه الطبقي والاجتماعى التقليدى بعد سنوات قليلة من قيام ثورة ٢٦ سبتمبر عام ١٩٦٢ ويكشف عن أغتراب المثقفين فى هذا الواقع على نحو ما سبق حتى وجد المثقفون أنفسهم فجأة أشبه بالأناس المشردين الذين لم تنقطع صلاتهم بكل شئ من حولهم فحسب بل صار معاديا لهم ويشير اليهم بأصابع الاتهام ويقوم بتصفييتهم بلا تردد ، وفى هذه المرحلة بدأ المثقفون اليمنيون ككل الدخول فى مرحلة جديدة من الصراع والمعاناة لا مع الواقع السياسى والاجتماعى المحيط الذى سحب أغترافه بهم كأوصياء وكشف لهم عن المقاييس الهشة والساذجة التى أنبتت عليها حياتهم وثقافتهم ووجودهم نفسه ، بل ومع أنفسهم أيضا التى ما عادت لتقوى على المخالطة بعد الآن .

وهنا نستطيع القول أنه رغم كل المعاناة الشاقة والتمزق والتشرد الرهيب الذى أصاب هذه الفئة الاجتماعية فى اليمن منذ أواخر الستينات وحتى اليوم على مستوى الساحة اليمنية ككل وما جد فى حياتهم وفكرهم من تطور وتحول كبير ، الا أن الوقائع قد جرت أحداثها بمقاييس مختلفة نسبيا فى الشطر الشمالى من الوطن بالنسبة للشطر الجنوبى منه ، الأمر الذى أدا الى اختلاف النتائج نسبيا أيضا حتى هذه اللحظة ، وفى حدود العلاقة بالسلطة السياسية على الأقل ، حيث ستتضح هذه الفروق النسبية حينما نتحدث فى مكان لاحق من هذه الدراسة عن الأوضاع الراهنة فى الشطر الجنوبى من الوطن مقارنة بما هو جار فى الشمال ، حيث ما زال حديثنا فى هذه الفقرة هو عن الأسس والمفاهيم الشاملة للمثقفين اليمنيين

ككل ومن زاوية المفهوم الاجتماعي والطبقي والتاريخي لهذه الفئة وليس المفهوم السياسي البحت الذي سترجىء الحديث عنه قليلا .

قلت أنه بالرغم من كل المعاناة والتمزق وهول الحقائق المرة التي فوجئ بها المثقفون اليمينيون في منتصف وأواخر الستينات عن أنفسهم وعن الواقع من حولهم ، إلا أنه من واقع هذه المعاناة نفسها ومن خلالها بدأت الأمور تتحول جذريا شيئا فشيئا وتتحرك في الاتجاه التاريخي والواقعي العلمي الصحيح ، وتضع النهاية المحتومة لقصة الاغتراب الطويل .

فلقد بدأ المثقفون اليمينيون يكتشفون لأول مرة أنهم لم يكونوا قط فئة اجتماعية مستقلة ومتجانسة قادرة على قيادة كل الفئات والطبقات في المجتمع أو أنهم طبقة فوق كل الطبقات ، وأنهم عبارة عن لفيف اجتماعي متناقض الأفكار والمصالح والأهداف والتطلعات يعبر عن طبيعة الواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي المتناقض أكثر مما يعبر عن نفسه وأنهم أقل وأضعف بكثير من أن يقووا على أن يكونوا سلطة بمفردهم ، أو حتى طليعة متماسكة تدافع وتناضل عن مصالح اجتماعية وطبقية معينة في صميم الواقع الاجتماعي بمعزل عن هذه الطبقات وعن الواقع الاجتماعي نفسه ، كما بدأوا يكتشفون ببطء حجم الدور الحقيقي للمسألة القومية وحدود إمكانياتها التي تتوقف عند الأسس الجوهرية الشاملة لوجود المجتمع نفسه ، وثقافته وحضارته وتاريخه ولغته ورقعته الجغرافية وانتمائه الوطني ، ولا تتمتع ذلك قط الى أن تصبح مدخلا لحل المسألة الاجتماعية وتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والطبقية والسياسية داخل المجتمع الواحد ، والتي تخضع بصفة مطلقة لقانون التطور الاجتماعي ومساره الجسدي والديالكتيكي المتناقض والمتطور على الدوام .

كما بدأ هؤلاء المثقفون أيضا يكتشفون بتأثر أكثر بطأ وصعوبة فداحة التجهيل والعزلة المخيفة عن الواقع الذاتي والموضوعي التي لحقتها بهم الظروف والحقوها بأنفسهم بسبب هذه الظروف أيضا ، وكيف بدأوا يجدون أنفسهم أكثر تعاسة وأمية من الأميين أنفسهم في هذا الواقع ، حينما تهاوت كل القشور التي بنو عليها حياتهم السابقة ولا ذو بهذا الواقع للبحث عن مأوا يمنحهم مجرد الاحتفاظ بالبقاء على الأقل ، كل بطريقته الخاصة وبما يضمن تحقيق مصالحه أو أمنه وبقائه ، متحلا من كل التزاماته القديمة بصورة مباشرة وغير مباشرة ، حيث لجأ كل منهم الى أقرب مكان يعرفه أو تربطه به صلة قرباء قديمة أو مودة وصداقة جديدة .

حيث بدأ كل منهم يسترجع أفكاره بصعوبة لكي يتذكر نقطة البداية التي بدء منها لكي يعود إليها بصفة عامة أو يبحث عن نقطة جديدة يرسو عليها بشراعه المهشم اذا استحالت عليه العودة الى نقطة البدء أو وجد ما هو أفضل منها .

وبتعبير أوضح فإن المثقفين اليمنيين حينما بدأوا يتعلمون من الوقائع والأحداث العملية ما أجبرهم على مراجعة كل مواقفهم ومفاهيمهم القديمة ومفادرتها الى هذا الحد أو ذاك فانهم بذلك قد اقتربوا من صنع النهاية لقصة اغترابهم وبدأوا في الوقت نفسه رحلة العودة الى أصولهم الاجتماعية والطبقية وتبنى مصالحها بصورة مباشرة وغير مباشرة من أقصى اليمين وحتى أقصى اليسار ، وتحديد منطلقاتهم الجديدة في ضوءها ومن خلالها ، والقيام بتطوير هذه المصالح والدفاع عنها بطريقة واقعية وصحيحة ، وسط ظروف سياسية واجتماعية ونفسية بالغة الصعوبة أنهت بالكثير منهم الى حالة من التأزم والضياع المحقق قبل أن يقفوا على التخلص من كل ما تشبعوا به من رواسب قديمة ويظفروا بهويتهم الجديدة ويتكيفوا معها بسهولة .

ولقد كان المثقفون ذوى الأصول الاقطاعية والبرجوازية والكمبرادورية هم أقل الجميع معاناة وقدرة على التكيف بسهولة مع الظروف الجديدة مع وسطهم الطبقي الأصلي الذي صار يملك السلطة والمال معا بعد الخامس من نوفمبر عام ١٩٦٧ في الشطر الشمالى من الوطن ، ويقدم لهم مختلف الأغراض لكي يوظفوا قدراتهم ومهاراتهم السياسية والوظيفية في خدمته ، ويتخلصوا بسرعة من كل رواسبهم وشقاوتهم القديمة ، الأمر الذى سهل لأكثريتهم الغالبة أنفاذ أنفسهم من الضياع بسرعة والتكيف المغرى والمريح مع أوضاعهم الطبقة القديمة الجديدة ، التى أغتربوا عنها لبعض الوقت ، والقليل منهم جدا هم الذين لقيوا الكثير من المعاناة والمتاعب في سبيل البحث عن هوية طبقية جديدة تتناسب ولو بحد أدنى مع ما تشبعوا به من أفكار ومفاهيم قومية ووطنية في سن الطفول والشباب ، يشاركونهم في ذلك الغالبية العظمى من المثقفين ذوى الأصول البرجوازية الصغيرة والعمالية والفلاحية ممن توفرت لهم فرص التعليم والثقافة بعد قيام الثورة على نحو ما سبقت الإشارة في مكان سابق من هذه الدراسة .

فلقد ثبت من خلال مسح اجتماعى خاص قام به الباحث مؤخرا وحصل من خلاله على نتائج ذات دلالة واقعية وعلى درجة جيدة من الثقة والصدق العلمى فيما يتعلق بهذا الموضوع ، اتضح من خلالها أن ٦٥٪ من المثقفين

اليمنيين ذوى الأصول الاقطاعية والارستقراطيات العشائرية والقبلية الذين لا تقل نسبتهم عن ٤٥٪ من مجموع المثقفين اليمنيين المعاصرين الذين أتاحت لهم فرص التعليم والثقف ككل ومن قاموا بعزل أنفسهم عزلا مشوها عن أصولهم الطبقية الاقطاعية وتبنوا الفكر القومي والبرالى والبعض منهم تبنا الاتجاهات اليسارية المتطرفة منذ بداية الستينات وما قبلها ، هؤلاء جميعا قد رجعوا قلبا وقالبا الى أصولهم الطبقية الاقطاعية القديمة منذ اواخر الستينات واولئل السبعينات .

وانما ما يزيد عن ٢٥٪ من النسبة المتبقية منهم قد تبنا الفكر البرجوازي والكبرادورى الجديد ، وأن ١٢٪ منهم قد تآزموا وأنقطعت بهم السبل بعد أن عجزوا عن تكييف أنفسهم مع أى موقف جديد وبطريقة صحيحة ، وأن ٨٪ منهم على الأكثر هم الذين احتفظوا بتوازنهم ضمن الخط البرالى القومى الذى بدعوا به وطوروا أنفسهم من خلاله فى الاتجاه الوطنى والتقدمى .

كما أن نسبة ٥٢٪ من المثقفين ذوى الأصول البرجوازية والكبرادورية التجارية والذين يشكلون ٢٥٪ على الأقل من مجموع المثقفين اليمنيين قد عادوا بدورهم الى أصولهم الطبقية التى أصبحت أكثر تطورا وأغراء فى امتيازاتها ومكاسبها المادية ، وأن أقل من ٢٠٪ هم الذين نجحوا فى المحافظة على الخط الوطنى البرالى والتطور من خلاله ، ومال حوالى ٨٪ منهم الى تبني فكر ومواقف الطبقة الاقطاعية والارتباط بها ، بينما تآزم أكثر من ٢٠٪ منهم وعجز عن التكيف السليم من جديد مع أى من المواقف السابقة وانقطعت بهم سبل العمل السياسى والفكرى الصحيح بصورة مباشرة وغير مباشرة .

أما مجموعة المثقفين ذوى الأصول العمالية والفلاحية والأوساط الاجتماعية الفقيرة والذين تصل نسبتهم الى ما يقرب من ٣٥٪ من مجموع المثقفين المعاصرين والذين زادت نسبتهم بهذا الشكل نتيجة قيام الثورة فى الشمال عام ١٩٦٢ والحصول على الاستقلال فى الجنوب عام ١٩٦٧ فقد كانوا هم أنعس الجميع وأكثرهم معاناة بصفة عامة فى هذا الموقف ، ذلك أن أوساطهم الطبقية العمالية والفلاحية والاجتماعية الفقيرة والمضطهدة لم تستطع أن تقدم لهم أى امتيازات مادية أو معنوية مغرية للعودة اليها بسهولة وتبني فكرها ومصالحها ، نظرا لما كانوا قد اعتادوه من نمط معيشة حياة البرجوازية الصغيرة وعاداتها ومزاجها الاجتماعى المشوهة والمنحرف (أكل - شرب - ملابس - مسكن بطريقة معينة) من جهة وما تشبعت به عقولهم

من أسس تربية برجوازية وارشتراطية معينة أساسها الحرص على التخلص من أوساطهم الاجتماعية والطبقية الأصلية وعدم التفكير في العودة إليها في يوم من الأيام، رغم استعدادهم أو اعتقادهم الواهم على الأصح أنهم يستطيعون العمل من أجلها من خلال توجيه النصائح والارشادات النظرية لما يجب أن تكون عليه الأمور من أماكن متعالية ، أو إعلان الندم والاستياء المصحوب بدموع التماسيح لما قد لحق ويلحق بها من ظلم وأداء من قبل الطبقات المسيطرة ، والاكتفاء بمجرد النقد الكلامي لما هو موجود والتنظير المثالي لما ينبغي أن يكون في أحسن الأحوال .

كما أن الطبقات الاقطاعية والبرجوازية قد أبدت الكثير من المحاذير ازاء قبول عضويتهم فيها ، إلا وفق شروط مشددة يشبثون من خلالها حسن النية ، ولذلك فقد جاءت نسب توزيع هؤلاء المثقفين لأنفسهم في الأونة الأخيرة توزيعاً طبقياً مختلفاً بشكل ملحوظ بالقياس الى سابقهم من ذوى الأصول الاقطاعية والبرجوازية ، فبينما بلغت نسبة المثقفين ذوى الأصول الاقطاعية والبرجوازية الذين عادوا الى أصولهم الطبقية وتبنوا فكرها ومصالحها ٦٤٪ و ٥٢٪ على التوالي ، فإن نسبة المثقفين ذوى الأصول العمالية والفلاحية والفئات الاجتماعية الفقيرة الذين حافظوا على خطهم الوطني وطوروه وعادوا للارتباط بأصولهم الطبقية وتبنى مصالحها وفكرها التقدمي الصحيح وقاموا بتطويره لم تتجاوز ٣٧٪ بينما نجحت الطبقات الاقطاعية في امتصاص ١٦٪ منهم و ٢١٪ امتصتهم الطبقة البرجوازية الكمبرادورية الجديدة ، وصاروا جزءاً لا يتجزأ من هذه الطبقات ومدافعين أقوى عن مصالحها .

أما النسبة الباقية وهي لا تقل عن ٢٦٪ فقد أعترتهم حالة من التنازم السياسى والنفسى من هول ما فاجأتهم به الأحداث وعجزوا معها عن التكيف السليم مع أى موقف طبقي أو سياسى محدد فى الواقع الاجتماعى ، الامر الذى أنتهى بأكثريتهم الى الجنون والتشرد أو الانتحار المباشر والبطء من خلال أدمان شرب المواد الكحولية وتعاطى القات وفقدان الاستقرار النفسى والاجتماعى والعائلى ، والامعان فى الا مبالاة والثروة والاستسلام لحالة التشرد الحياتى المخيف هروباً من واقع يرفضونه الى عالم فشلوا فى تحقيقه .

وبذلك نستطيع القول بأن المثقفين اليمينيين المعاصرين قد بدأوا مغادرة مواقعهم القديمة أو التقليدية فعلاً منذ منتصف الستينات وما بعدها ، وسط أحداث مريرة ودامية كان أولها أحداث لحج والشيخ عثمان فى عدن عشية الاستقلال عام ١٩٦٧ ، وربما يكون آخرها هى أحداث ١٥ أكتوبر سنة

١٩٧٩ فى صنعاء ، حيث قاموا بتقسيم أنفسهم تقسيما طبقيا الى ثلاثة اقسام رئيسية ، القسم الأول التحق بالطبقات الاقطاعية والبرجوازية الكمبرادورية بحكم الانتماء الأصل أو القناعات السياسية والمصلحية وانقطعوا لخدمة مصالحها ، بعد أن تنازلوا عن كل ما تبقى لهم من الاهتمامات القومية والبرالية القديمة كدليل على حسن نواياهم تجاه هذه الطبقات .

أما القسم الثانى فقد سار فى الاتجاه العكسى أى العودة الى اوساط الطبقات العمالية والفلاحية بحكم انتمائهم اليها أو اقتناعاتهم السياسية الناجزة بهذه الطبقات وتبنى مصالحها وأيدولوجيتها بطريقة أكثر علمية وموضوعية ، وقامت بتنميتها وتطويرها نظريا وعمليا بشكل ملحوظ ، رغم كل المشقات والمتاعب التى عانوا منها ولا يزالون .

أما القسم الثالث من هؤلاء المثقفين فقد شكّنوا بقطاعهم الواسع الظاهرة الأكثر استثناءا وتميزا ، والتى قد تخص المجتمع اليمنى أكثر من غيره من المجتمعات النامية والمتخلفة ، فهم أولئك الذين لم يطبقوا قط العودة الى حظيرة الطبقة الاقطاعية والبرجوازية والقبول بشروطها المهينة من جهة ، وعجزوا فى الوقت نفسه عن اختيار المواقف المضادة لذلك بطريقة صحيحة بحكم ما تشبعوا به من تربية سياسية وفكرية خاطئة ، ومالوا الى الرفض والمقاومة السلبية لكل شئ من حولهم والتعامل معه بطريقة مرضية ، فانقطعت بهم السبل وأنتهت بهم المرات الى نهايات مأساوية محزنة حقا .

ونستطيع أن نستدل من خلال هذه الدلالات الاحصائية على بعض الحقائق الأخرى الأكثر أهمية منها :

(أ) اثبات حقيقة أن فئة المثقفين (أى مثقفين) ليسوا فئة مستقلة أو طبقة فوق الطبقات ولكنهم يمثلون شريحة اجتماعية مقسمة رأسيا بين كل الطبقات الرئيسية فى المجتمع ، ليقوموا بدور التعبير عن مصالحها السياسية والاقتصادية المتناقضة وخدمة هذه المصالح دون أن يكونوا مفوضين أو قادرين على الدفاع عنها أو المحافظة عليها بمفردهم وبمعزل عن هذه الطبقات نفسها التى لا تمنحهم هذا الحق مهما بلغت درجة ثقتها بهم وأخلاصهم لها . لأنهم لا يعجزون عن الوفاء به فحسب بل ولأنه حق غير شرعى بالدرجة الأولى .

(ب) ان الانتماء الطبقي وأصوله الاجتماعية هو الأساس الجوهرى الذى تحدد فى ضوئه الهوية الاجتماعية والطبقية للأفراد كقاعدة عامة ، وان

تحول بعض الأفراد المثقفين وانتقالهم من طبقة لأخرى هو الاستثناء الذى بالرغم من أهميته الا أنه يظل استثناء وليس قاعدة عامة. يجب الحذر من التورط فيه أكثر مما ينبغى أو المبالغة فى دوره أكثر من اللزم سلبيًا أو إيجابيًا .

(ج) ان القطاع الواسع والملاحظ من أولئك المثقفين الذين تأزموا وطنيا ونفسيا وغالبيتهم ينتمون الى أوساط عمالية وفلاحية وبرجوازية صغيرة ووطنية ويشكلون بحالتهم تلك الاستثناء غير العادى قد كانوا هم الغدية أو الضريبة التى كان لا بد وان تدفع ثمنًا لقصة ذلك الاغتراب الطويل التى عانت منها هذه الفئة وما تزال فى كثير من المجتمعات النامية والمنخلفة، والتى جسدت أعظم دلالاتها وحدة بروزها فى مجتمعنا اليمنى بكل تأكيد من خلال هذا النمط من المثقفين ذوى النهايات التعيسة .

الفصل السابع

الدلالات الواقعية

الا يبدو أن الطابع النظري قد طغى على حديثنا في الفصل السابق في هذه النقطة الخاصة ببدء عودة المثقفين اليمينيين من رحلة الاغتراب المشووعة التي شبوا وترعرعوا في ظلها ، الى أصولهم الاجتماعية والطبقية وأقامة علاقات طبيعية معها ؟ وأننا نفتقر الى بعض الدلالات الواقعية للأحداث والتطورات الفعلية في هذا الشأن التي تؤكد كل ذلك . رغم ما سبق الاستناد اليه من بعض المؤشرات الاحصائية التي يتحمل الباحث وحده مسئولية صدقها وموضوعيتها ؟

هذا بالضبط هو ما أحس به وما أجدني مضطرا لاستيفائه في هذا الفصل حتى يكون الكل في الصورة ، ولا أتحمل عبء الحكم على هذه النتائج الهامة بمفردي ، خصوصا وأنا بصدد موضوع شديد الحساسية والأهمية معا ولا يحتمل التناول النظري والشكلي العابر ، ولا مجرد الاشارة الى نسب احصائية مليئة بالمخاطر اذا ما قدمت كدالة وحيدة الجانب .

كيف نشأ المثقفون اليمينيون ، ومن أى المصادر الطبقية وفدوا . وفي ظل أى ظروف سياسية واجتماعية وقومية كونوا ثقافتهم ورؤيتهم لأنفسهم وللواقع من حولهم ؟ كل تلك قضايا سبق طرحها بوضوح ومن خلال بعض الوقائع أيضا . أما كيف أنفرط عقدهم وتحطمت سفينة اغترابهم ونفرت بهم سبل أصولهم وواقعهم الاجتماعى الصحيح ، فذلك ما حللناه من الناحية النظرية وبعض الدلالات الاحصائية في الفصل السابق ونستوفيه هنا من خلال استعراض أهم الاحداث والتطورات الواقعية التي تمت من خلالها كل تلك التحولات فيما يلي :

في الشطر الجنوبي من الوطن

قد يظن البعض أو يفترض خطأ بن البيان الذى صدر عن مؤتمر « حمر » فى ٢٥/١١/١٩٦٦ الذى نجم عنه انفصال الجبهة القومية عن جبهة

التحرير وإعادة تقييم أوضاعها سياسيا وعسكريا وأيدولوجيا ، لأن الانقسام الحقيقي قد بدء قبل ذلك بثلاث سنوات تقريبا حينما طرحت مسألة الثورة والنضال المسلح ضد الاستعمار البريطاني كبديل سياسى واستراتيجى حاسم من قبل الجبهة القومية وقطاعات واسعة من جماهير الشعب فى الريف للحصول على الاستقلال ، بدلا من الدوران حول أحلام المفاوضات والمطالبات والاضرابات والاستجداء المهين للاستقلال الذى لن يأتى بهذه الطريقة من بريطانيا والذى كانت تمارسه عناصر جبهة التحرير الذين كانوا ما يزالون وقتها يعملون فى اطار ما عرف بحزب الشعب الاشتراكى والمؤتمر العمالى ، والذين رفضوا وقاوموا مبدء الثورة المسلحة بوضوح ، وبمفهوم سياسى وأيدولوجى غامض ومفهم بالسذاجة وضيق الأفق وسوء الرؤية التى يتميز بها أسوء متقفى البرجوازية الصغيرة فى بلد متخلف وما يزال تحت السيطرة المباشرة للإدارة الاستعمارية كجنوب الوطن وبوعى منهم أو بدونه •

ذلك أن العناصر القيادية لحزب الشعب الاشتراكى والمؤتمر العمالى كانت قد نجحت منذ أوائل الخمسينات وحتى بداية الستينات تحت تأثير المد القومى الخارجى فى إثارة المشاعر القومية لقطاعات واسعة من الجماهير والعمال فى مدينة عدن بالذات والدفع بها نحو مواقف مطلبية عادية ، وممارسات قومية وسياسية غامضة وغير محددة المعالم ، بما فى ذلك فكرة المطالبة بالاستقلال •

وإذا كانت الجماهير العمالية والطلابية والتجار الصغار الذين حركوا تلك الأحداث لم يكونوا يدركوا من أبعادها ومراميها أكثر من كونها ممارسة وطنية وقومية وتحررية حقا ضد الاستعمار ومن أجل القومية العربية والوحدة العربية فانه على خلاف ذلك كانت العناصر القيادية والسياسية المثقفة والمحركة لتلك الأحداث والمطالب تعى جيدا ما الذى تريد وتخطط لاجله ، ومن ورائها البرجوازية والكمبرادور التجارى فى المدينة وضواحيها •

فلقد كانوا بحكم طبيعة تكوينهم الاجتماعى والفكرى يشكلون ائتلاف سياسى وطبقى لعناصر البرجوازية الصغيرة والكمبرادورية التجارية الكبيرة والعناصر الوظيفية المنتفعة مع النظام الاستعمارى والتكاملة معه منذ زمن طويل ، وحينما كانوا يصرون على المطالبة بالاستقلال من خلال المفاوضات والمطالبة والمظاهرة كحد أقصى ويرفضون جملة وتفصيلا فكرة الثورة المسلحة ، فأنهم بذلك كانوا يعبرون بدقة وبوعى منهم أو بدونه عن طموحات الطبقة البرجوازية والتجارية الكمبرادورية فى مدينة عدن وحدها ، وصولا الى ضرورة إعادة النظر جذريا فى مبدأ تقاسم المصالح السياسية والاقتصادية

مع الادارة الاستعمارية ، بما يضمن لهذه الطبقة أو لهذا الائتلاف المشبوهة مصالح وامتيازات جديدة باسم الاستقلال ، مع الاحتفاظ بكل أسس الارتباط والتكامل بين المصالح المشتركة لكلا الطرفين (هذه الطبقات من جهة

فلقد كان بحثهم عن استقلال أكثر لمصالح الطبقة البرجوازية والكمبرادورية والعناصر المنتفعة سياسيا ووظيفيا في نطاق السيطرة والتبعية الاستعمارية ، وليس بحثا عن استقلال وتحرر سياسى واقتصادى حقيقى للشعب بأسره ، مع الامعان فى التلاعب بمواقف ومشاعر الجماهير والدفع بها الى مواقف وممارسات، سياسية فى ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب .

ولقد كان الذعر والهلع الذى أصيبت به تلك العناصر المثقفة من مسألة الثورة المسلحة هو أعظم دليل على هذه الحقيقة ، لأن مبداء الثورة المسلحة من شأنه أن يؤدى فى النهاية الى دخول أطراف طبقية وسياسية جديدة قد تشمل الشعب بأسره (عمال وفلاحين ومثقفين وطنيين وبرجوازية صغيرة ٠٠٠ الخ) ذات أبعاد ومضامين وأهداف سياسية واقتصادية تحرص على تحقيقها من خلال مبدأ الاستقلال وتعارض جزئيا وكليا مع أهداف الطبقة التجارية والكمبرادورية السابقة التى تعبر عنها تلك العناصر السياسية المثقفة وتناضل من خلالها بوعى منها أو بدونه .

وفى ضوء هذه الدلالات التطبيقية والتاريخية لم تقف تلك العناصر طويلا أمام مفترق الطرق حيث اختارت طريقها وموقفها الى جانب الطبقة البرجوازية الكمبرادورية بحكم مصالحها المرتبطة بها من جهة ومحدودية رؤيتها السياسية والاجتماعية والتاريخية لتطور الواقع من جهة أخرى ، حيث لم تكن تقوى على أن تتصور أن ثورة مسلحة يمكنها طرد الاستعمار بالقوة مهما كانت مقوماتها وأمكانياتها . وبينما ايدت الثورة « معنويا » - كما يقول عبد الفتاح اسماعيل - منظمة شبيبة السلفى (الاتحاد الشعبى الديمقراطى) فان حزب الشعب الاشتراكى وقف موقفا مستهينا بها ، بل اعتبرها ثورة « دراويش عرب » كما وصفها زعيم الحزب آن ذاك . أما حزب البعث فقد كان موقفه حينها - بشكل غير مباشر - هو نفس الموقف الذى اتخذته حزب الشعب(١) .

(١) عبد الفتاح اسماعيل : كتابات مختارة حول الثورة الوطنية الديمقراطية وآفاقها الاشتراكية ، دار الغارابى ، بيروت ١٩٧٩ ، ص ١٩ .

ولقد تجسد هذا الموقف من خلال ما أعلنته وممارسته هذه العناصر القيادية من تصريحات ومواقف وممارسات مختلفة كان أبرزها ما جاء في « الكتيب » الذى صدر عن مكتب التوجيه والنشر لحزب الشعب الاشتراكي بعنوان « هذا موقفنا » فى عام ١٩٦٣ والذى مما جاء فيه : ان حزب الشعب الاشتراكي معاً أيمانه الأكيد بأن اجلاء المستعمر عن بلادنا واجب مقدس فهو : لا يؤمن بسفك الدماء حيث يمكن حقنها ، ولا يوافق على تخريب الارض حيث يمكن بناؤها وزرعها ، ويعتبر العمل المسلح وسيلة للضغط على الاستعمار من أجل الوصول الى حلول سياسية أفضل ، وليس لاحراز انتصار عسكري حاسم على غرار انتصار دولة على دولة ، ورفض الوصول الى المجد الحربى الرخيص على حساب دماء وأرواح الاحرار من القبائل فى ردفان ويافع والضالع ودثينة والحواشب ٠٠ فى حرب أطلاق لا حرب تحرير(١) .

أما حزب رابطة أبناء الجنوب « وهى رابطة سياسية لأبناء السلاطين وعناصر الطبقة الاقطاعية ككل » فانه بالرغم من بعض الخلافات العلنية بينها، وبين قيادات حزب الشعب الاشتراكي كممثل للبرجوازية والكبرادور حول بعض القضايا ، الا أن غزلا سياسيا غير مباشر كان يتم وجدانيا على الأقل وعلى الصعيد العملى بصورة أوضح بين الطرفين بحكم ترابط المصالح وتداخلها بين الاقطاع السلاطينى والكبرادور من جهة والادارة الاستعمارية الراحية والمهيمنة من جهة أخرى ، حيث كانت هذه الرابطة الاقطاعية ذات النزعة الانفصالية والاقليمية والاستقرائية العفنة تشجب العمل المسلح وتعتبره نذيرا بالحرب والدمار يهدد المنطقة ، وكان هذا المنطق - كما يقول الصحفى المصرى عادل رضا - وان اختلف من حيث الشكل عن منطق حزب الشعب الاشتراكي الا أنه من حيث المحتوى يؤدى الى طريق واحد . وذلك فى كتابة ثورة الجنوب تجربة النضال وقضايا المستقبل ، الذى حاول من خلاله أن ينظر لهذه المجاميع السياسية ويلبسها بعد منتصف الستينات ثوبا غير ثوبها الذى ولدت وترعرعت فيه زمننا طويلا ، ومن منطلق صحفى وسياسى

(١ مكرر) راجع كتيب : هذا موقفنا الذى أصدره عبدالله الاصنج باسم « حزب الشعب الاشتراكي » عام ١٩٦٣ .

معين يعكس حالة التردى السياسى والفكرى الذى كان يسيطر على النطاق القومى بصفة عامة وعلى موقف القيادة السياسية للجيش المصرى فى شمال الوطن والحكومة المصرية نفسها ، وطريقة تعاملها مع المتغيرات الجديدة لثورة شعبنا فى الجنوب بطريقة خاطئة .

فقد أكد عادل رضا حقيقة هذا الموقف الصريح فى بداية الستينات لهذه الأحزاب السياسية التقليدية من الثورة المسلحة - والحق ما شهدت به الاعداء - بقوله : « كانت الأحزاب تتخذ « طابع الهروب » من الدعوة الى النضال المسلح وعدم التخلي عن موقفها فى المناادة بأساليب السياسة التقليدية والاصرار على رفض أسلوب النضال المسلح ... » ويضيف : لقد تصورت الأحزاب السياسية التقليدية أن الثورة لن تستمر شأنها فى ذلك شأن أى انتفاضات قبلية سابقة ، وصدرت منشورات وتصريحات من هذه الأحزاب (تخطى) أسلوب النضال المسلح وتعتبره وبالا ودمارا على شعب الجنوب (٢) .

وهو فى الوقت الذى يقرر فيه هذه الحقيقة يعجز كلياً عن تفسيرها وفهم أبعادها التطبيقية والتاريخية ، ويكتفى بالقول فى نفس الصفحة : ان المنطق الذى خرج من هذه الاحزاب وحدد هويتها كان غريباً علينا وعلى كل المراقبين المتابعين للقضية ، وكذلك على الشعب العربى كنه (٣) ! .

وهو لا يعكس بهذا الفهم موقفه الشخصى كصحفى فحسب ولكنه كان يعكس من باب أولى فهم السياسة العربية القومية المتردى وقتها بصفة عامة ، والمصرية منها على وجه التحديد والتي كانت تفرض نفسها على الأحداث بقوة داخل المنطقة ، وهو ما يقصده بالضبط من عبارة « كن غريباً علينا وعلى كل المراقبين المتابعين للقضية وكذلك على الشعب العربى كنه ! » ، وهو الأمر الذى جعلنا نهتم بما جاء فى هذا الكتاب ونستدل به على بعض الوقائع فى هذا الجزء من هذه الدراسة .

ولقد كان هذا الفهم المغترب للسياسة المصرية وقتها والعربية بصفة عامة للأحداث والمتغيرات العربية والدولية الذى كان يرى بعين واحدة ويلمس

(٢) عادل رضا : ثورة الجنوب تجربة النضال وقضايا المستقبل ، دار المعارف المصرية ،

١٩ م ، ص ٥٦ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٥٦ .

ولا يميز هو نفسه الذى تبنى هذه العناصر بعد ثلاث سنوات كاملة من حرب التحرير التى أوشكت على الانتهاء من طرد المستعمر والاستيلاء على السلطة وتحقيق الاستقلال الحقيقى والكامل . فحينما بدأت تلك العناصر والتجمعات السياسية الاقطاعية والبرجوازية الأصل والموقف تشتم رائحة السلطة بعد اقتراب رحيل الاستعمار البريطانى تحت ضربات النضال المسلح ، بادرت بروح انتهازية الى الاعتراف بالثورة المسلحة وطرح مبدأ التوحيد ، لا لكى تشارك بصدق فى المراحل النهائية للثورة ضد الاستعمار وتشارك فى استلام السلطة بعد رحيله المرتقب ، وانما لكى تتسلل الى مواقع استراق ثمرة الكفاح الوطنى المسلح طوال أربع سنوات ممثلا فى الاستقلال وتنفرد به وتطوعه لخدمة مصالحها الطبقية التى سبقت الاشارة اليها والمرتبطة بمصالح الاستعمار نفسه ، سواء أن كان موجودا أو غير موجود ، وحتى لا تفقد مصالحها التقليدية على الأقل فى حالة عدم استيلائها على السلطة أو التأثير فى مسارها بالكامل . فلقد كان الاعلان المفاجيء - كما يقول عبد الفتاح اسماعيل - عن الأيمان بالثورة الشعبية المسلحة من قبل الذين رفضوها فى البداية ووقفوا موقفا معاديا لها وادانوها فى تصريحاتهم السياسية هو اعلان عن مخطط ضمنى بغرض لوى عنق الثورة وتطويقها(٣) .

ولقد اعتمدت فى ذلك على ثلاثة عوامل أو ثلاثة منطلقات رئيسية ، الأول : مهارتها فى البدء بالمناورة فى الضغط على وتر النغمة القومية والوحدوية الغامضة واقتناع القيادة السياسية للجيش المصرى والسلطة السياسية فى صنعاء - حيث تكمن الارضية الواسعة لانطلاق ودعم الحرب المسلحة ضد الاستعمار - بحسن نيتها أو تضليلهم على الأصح ، رغم أن قياداتها البرجوازية والكمبرادورية والسلطينية المثقفة لم تكن فى حقيقتها تؤمن حتى بوحدة الممالك والامارات الاقطاعية التى صنعها الاستعمار وظل يغذيها طوال ما يزيد على مائة وثلاثين عاما داخل الجنوب ، عوضا عن زيف أيمانها بالوحدة اليمنية والعربية أو حتى الخط البرالى للفكر القومى نفسه ، ذلك أنه لم تسقط بعد من أسماعنا الشعارات سيئة الذكر والسمعة لهذه العناصر الاقطاعية والكمبرادورية المنتفعة عن « عدن للعدينيين » أولا ، ودولة « الجنوب العربى » ثانيا ، وإن وحدة التراب اليمنى نظرية خرافية(٤) .

(٣ مكرر) عبد الفتاح اسماعيل : كتابات مختارة حول الثورة الوطنية الديمقراطية وآفاقها الاشتراكية ، دار الفارابى ، بيروت ١٩٧٩ ، ص ٢٢ .
(٤) عادل رضا : ثورة الجنوب ، تجربة النضال وقضايا المستقبل ، ص ٥٨ .

كما أن القيادة المصرية فى صنعاء قد اندفعت رغم كل ذلك بسداجة ومن واقع فهمها وتوجهها العام والفاوض بصفة عامة الى المراهنة على هذا الخط الواهى والمنحرف ، ويدوافع ونوايا لا تخلوا من السوء والمحبت المقرون بحسن التصرف الشكىلى حينما ضفطت فى اتجاه التوحيد ، لا لأنها كانت ترغب عن حسن نية فى اصلاح ما فسد من تلك العناصر عن طريق ضمها الى مسار العمل الوطنى ، بقدر ما كانت تهدف الى استخدام هذه العناصر نفسها كصمام أمن فى يدها للحد من الطموحات الوطنية والتقدمية التى بدأت رانحتها تشتم من أوساط الجبهة القومية وقيادات النضال الشعبى المسلح بالنسبة لمستقبل الشطر الجنوبى من الوطن والوطن اليمنى ككل ، والتى بدأت تتجاوز بأشكالها ومضامينها حدود أهداف وطموحات قيادة عبد الناصر نفسها ، ممثلة فى القيادة العربية للجيش المصرى فى صنعاء ، ويتم الترتيب لها بمعزل عن وصاية الزعامة القومية المباشرة لعبد الناصر .

وقد استجابت بعض عناصر الجبهة القومية بدورها لهذا الضغط ، لا لمجرد كونه ضغطا سياسيا أو أدبيا فحسب ولكنها هى نفسها أيضا كانت ما تزال مهتمة بكفرة الاستقطاب السياسى أيضا بحكم تربيتها وأفقها القومى والبرجوازى الصغير ، غير مدركة لكل المحاذير المترتبة على ذلك ، الا أنه ما أن بدأت أجراس هذه المحاذير تدق منذ اليوم الأول للتوحيد المصطنع وتلوح محاطرها فى الأفق بينما يقترب موعد استلام السلطة من المستعمر حتى أدركت غالبية القيادات والقواعد العريضة فى الجبهة التى حملت على عاتقها كل أعباء وتضحيات النضال السياسى والعسكرى مضية الاخطار المترتبة على ترك الأمور تجرى على نحو ما قد وصلت اليه ، فبادرت بحسم الأمر بجرأة وطنية حاسمة يرفض عمنية الدمج والتوحيد المصطنع مع جبهة التحرير من جهة ، وإزاحة تلك العناصر المتواطئة فى الجبهة القومية نفسها من خلال مقررات مؤتمر « حمر » فى ٢٥/١١/١٩٦٦ ، مستفيدة من خبرتها النضالية سياسيا وعسكريا واحتفظت بالخط الوطنى للجبهة القومية سياسيا وعسكريا أيضا ، قابلة بكل الاعباء والمسئقات التى ترتبت على ذلك من قبل القيادة المصرية وحصارها السياسى والعسكرى للجبهة القومية وهى فى أدق مراحل نضالها وعلى مقربة من نقطة الحسم مع السلطات الاستعمارية وانتزاع الاستقلال الناجز منها بالقوة ، ورغم ذلك فقد استمرت وكسبت الموقف بالاستيلاء على السلطة وإزاحة كل العناصر الاقطاعية والكمبرادورية وكشفت زيفها وتصرفاتها الانتهازية .

وبذلك فانها لم تشكل أول انقسام حقيقى ذى مفراء طبقى بين اليمين

واليسار فى حياة المثقفين اليمينيين المعاصرين فحسب. بل والبداية الأولى لبلورة الاتجاهين وزيادة وعى كل منهما بمصالحة الطبقية وخطة الايدولوجى وتطويره أكثر فأكثر .

فقد ظل يتسع نطاق استقطاب اليمين بعد ذلك وامتصاصه لمعظم عناصره الطبقية بشكل أكثر وضوحا ، ليس من أوساط الطبقة الاقطاعية السلاطنية والبؤر الكمبرادورية والبرجوازية فحسب بل ومن داخل مؤسسات السلطة القديمة التى خلفها الاستعمار فى الجيش والأمن ، ومن داخل تنظيم الجبهة القومية نفسها ، تحت مختلف المسميات والأشكال السياسية المعادية لثورة الشعب اليمنى وطموحاته الجديدة ، بدءا بجبهة التحرير وانتهاء بما يسمى بالجبهة الوطنية لتحرير جنوب اليمن تحت رعاية ومباركة القوى الاستعمارية والامبريالية والرجعية العربية التى تواصل قيامها بدور كلب الحراسة ، انطلاقا من حقيقة أن القوى الرجعية والكمبرادورية المحلية فى اليمن أو أى مجتمع نامى ومتخلف هى فى التحليل الأخير جزء لا يتجزأ من القوى الامبريالية والرجعية فى العالم(٥) .

كما اتسع فى المقابل نطاق استقطاب الخط الوطنى للجبهة القومية لجماهير الشعب وطبقاته الكادحة من خلال انتهاج السياسة الوطنية والتقدمية وتنفيذ اجراءات التحول الثورى على المستوى الاقتصادى ، والاجتماعى ، ضمن توجه اشتراكى علمى واضح ، ذلك أنه بالرغم من كل المعاناة والاعباء السياسية والنضالية الشاقة التى تحملتها العناصر السياسية والوطنية المثقفة التى طرحت هذا التوجه غداة الاستقلال وبدأت ممارسته وتنفيذه من واقع تواجدها فى السلطة ، إلا أن معاناتها لم تكن فقط من جراء تحالف وتكالب القوى الاقطاعية والكمبرادورية المعادية للثورة منذ البداية والتى كانت قد وجهت لها ضربات قاضية ، بل ومن خلال تيار اليمين البرجوازى المتذبذب داخل السلطة الجديدة نفسها وداخل التنظيم السياسى نفسه بزعامة قحطان الشعبى رئيس الجمهورية .

حيث حدث ما يمكن اعتباره بداية الانقسام الثانى فى صفوف المثقفين ذوى الأفق القومى والبرجوازى الوطنى الصغير داخل الجبهة القومية نفسها

(٥) كتاب الثورة الوطنية الديمقراطية فى اليمن « سلسلة وثائق » : دار ابن خلدون بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٧٢ ، ص ١٥ .

بعد وصولها الى السلطة ، والذي بنيت على أساسه منذ البداية بصفة عامة ، أدى الى وجود قسمين رئيسيين : القسم الأول بقيادة اليسار التقدمي انذى أراد أن يعطى للاستقلال والثورة كل أبعادها الاقتصادية والسياسية من خلال ضرورة تطهير الجيش والبوليس من العناصر المعادية للثورة وتكوين الجيش الشعبي « المليشا » من جيش التحرير وتشكيلات الفدائيين والبدء بتطهير مائل لأجهزة الدولة واعادة تنظيمها جذريا ، وأحداث انقلاب جذرى فى الملكية الزراعية فى الريف عن طريق مصادرة كافة أراضى الاقطاع وتوزيعها على الاجراء من افلاحين وتأمين كافة المؤسسات المالية والبرجوازية الكبيرة الأجنبية والمحلية ، وصولا الى تحقيق اقامة دولة العمال والفلاحين الفقراء ٠٠٠ الخ ، حيث تجسد كل ذلك من خلال مقررات المؤتمر الرابع للجبهة القومية التى رفضتها جماعة قحطان فى قمة السلطة(٦) . أما القسم الثانى وهو بزعمه قحطان رئيس الجمهورية وعناصر السلطة العليا فهو أنه ان لم يكن قد قصد التراجع الى الخلف وتبنى مواقف سياسية أكثر برجوازية ويمينية فإنه قد أراد حقيقة أن يقف بالأوضاع حيث هى عند حدود تنفيذ بعض الاصلاحات الشكلية وتأمين بعض أراضى وممتلكات السلاطين وذلك تقريبا ومما لا لى لكل عناصر ومراكز القوى القديمة فى الجيش والشرطة والمنظمات السياسية العميلة ، كجبهة التحرير والرابطة وغيرها ، فى محاولة الامساك بالعضء من النصف ، فى الوقت الذى تزايدت فيه حدة هذا الجناح اليمنى وحماسة ضد الجناح اليسارى التقدمى ومباشرة تصفيته بكل الوسائل بالمطاردة والعنف المسلح ، والتشهير المنقوض والمضلل . حيث يمكن الاستدلال والتعرف على فهم وتوجه هذا الجناح اليمنى من خلال ما جاء فى بيان مؤتمر صحفى لعبد الملك اسماعيل فى القاهرة فى ١٧/٥/١٩٦٨ والذي كان يشغل وقتها وزيرا للاقتصاد جاء فيه : « أن هؤلاء الأشخاص الذين قضت الحكومة على حركة التمرد التى قادوها قد رفعوا شعارات لا تتفق مع المجتمع العربى ، كما حرضوا الطلبة على قتل أحد ضباط الجيش ، وأنهم قدموا برنامجا للعمل السياسى يركز على نظرية طبقية تضمن اعتبار الماركسية اللينينية منهجا للتطبيق ونبذ سياسة التعايش السلمى وعدم الأخذ بالتجارب النضالية التحررية فى الدول العربية(٧) . وهكذا جاء المؤتمر الرابع للجبهة القومية - كما يقول عبد الفتاح اسماعيل - ليميط النشام عن وجود تيارين متناقضين

(٦) راجع مقررات المؤتمر الرابع للجبهة القومية . مارس سنة ١٩٦٨م .

(٧) عادل رضا : ثورة الجنوب تجربة النضال وقضايا المستقبل ، ص ٣٩٩ .

داخل الجبهة القومية فى مفهومهما للثورة بعد الحصول على الاستقلال الوطنى، تيار يبنى متخلف يرى فى الثورة علما ونشيدا ٠٠ وآخر يرى فيها السير نحو تحولات جديدة لصالح الكادحين اليمينيين وازدهار حياتهم (٧) .

فهذا الخط البرجوازى اليمينى الذى بالرغم من كل ثقله ودوره الفعال فى حرب التحرير وداخل التنظيم والسلطة الا أنه كان وما يزال مشبعا بخليط لا حد له من المفاهيم الاقطاعية والبرجوازية والقومية الغامضة ، اما بحكم أصالة الانتماء الطبقي أو نوع التربية السياسية البرجوازية التى شبو عليها منذ الصغر والتى خانهم الحظ فى القدرة على تجاوزها ، أو عز عليهم مغادرتها بعد أن صاروا يحكمون وتلوح لهم الكثير من المصالح والطموحات والزعامات الشخصية المبنية على بحر من رمال ، رامية عرض الحائط بكل الأسس والمبادئ الثورية والديمقراطية التنظيمية بين رفاق السلاح على الأقل .

حيث باشر قحطان أجرآته الشخصية كرئيس جمهورية وحسب فى ساذجة للقيام بلعبة التحالفات والتوازنات البلدية ، بين المتناقضات ، والتى فى حرب التحرير أو قادة سلاح حرب التحرير على الأصح ، واستبدلهم بمرآكز قوى تقليدية موروثة فى الجيش والشرطة ، والتى كانت ما تزال مؤسسات مشبعة بالتربية الاستعمارية التى أوجدتها ، ان لم تكن ما تزال مرتبطة بها فعلا وتشكل احتياطيها الضرورى بالفعل ، وذلك فى محاولة ساذجة للقيام بلعبة التحالفات والتوازنات البلدية ، بين المتناقضات ، والتى غالبا ما تلجأ اليها بغاء الفئات السياسية المثقفة فى البلدان النامية والمتخلفة - حينما تكون فى السلطة أو على مقربة منها - وحينما يعيشون بلا رؤية علمية للواقع وبلا حس أو انتماء طبقي صحيح ، ويظنون بدلا من ذلك أنهم بذاتهم قد صاروا سلطة أو طبقة بذاتها قادرة على ممارسة هذه اللعبة المميتة بالنسبة لهم ، وكسب نتيجتها الوهمية .

الا أن الخط الوطنى التقدمى فى أوساط المثقفين اليمينيين فى الشطر الجنوبى من الوطن قد استطاع أن يتلمس خطواته الأولى على طريق الرؤية العلمية الصحيحة للواقع بكل أبعادها النظرية والعملية ، وادرك بوضوح كل

(٧ مكر) عبد الفتاح اسماعيل : كتابات مختارة حول الثورة الوطنية الديمقراطية ، وآفاقها الاشتراكية ، دار الفارابى ، بيروت ١٩٧٩ ، ص ٣٥ .

المخاطر الفادحة لتلك اللعبة البرجوازية الغبية لقطاع معين من المثقفين السياسيين المنظمين داخل الجبهة برياضة قحطان ، ليس بالنسبة لمصيرهم كخط أكثر وطنية وتقدمية داخل التنظيم والسلطة فحسب بل وبالنسبة لمستقبل الاستقلال الوطني للشرط الجنوبي من الوطن برمته بما فيه ذلك القطاع البرجوازي الصغير والابله ، ممن بدأوا يتغنون الحلقات الاولى من لعبة الموت ، برفضهم مقررات المؤتمر الرابع للجبهة وتعطيلها ، ومطاردة اليسار التقدمي والتحالف من المؤسسات الاستعمارية الموروثة في الجيش والشرطة ، والتي وجدت في هذه اللعبة لا مجرد الاحتفاظ ببقائهما كرسيد احتياطي لحماية المصالح الاستعمارية واستمرارها فحسب ، بل لقد أغرتها بالاستعداد للاستيلاء على السلطة أيضا ، والذي تجسد من خلال محاولة انقلاب ٢٠ مارس سنة ١٩٦٨ الفاشلة (٧) .

ولذلك فقد تصدى الحط الوطني التقدمي لهذا الانحراف بالعودة الى مواقعهم النضالية الاولى في الكهوف والجبال وبين جماهير الفلاحين في الريف والعمال في المدن ، هناك حيث استلهموا منذ البداية وعيهم الطبقي ورؤيتهم الصحيحة للحاضر والمستقبل ، وحيث كان المنطلق الاول للدخول في مواجهة شاملة سياسية وعسكرية لخط المريض والمنحرف داخل السلطة والتنظيم وحسم الموقف لصالح هذا الحط التقدمي في الثاني والعشرين من يونية سنة ١٩٦٨ ، بحكم خبرتهم النضالية واكتسابهم لثقة أوسع قطاعات جماهير العمال والفلاحين في الريف والمدن والذين قادوا حرب التحرير من جهة ، ولامتلاكهم كل البديهيّات الضرورية لرؤية الواقع الاجتماعي والطبقي والتاريخي رؤية علمية صحيحة والتحرك في ضوءها من جهة أخرى ، ولأن نفس تلك اللعبة كانت ما تزال نتائجها الخاسرة ماثلة للعيان في الشطر الشمالي من الوطن بعد انقلاب الخامس من نوفمبر سنة ١٩٦٧ من جهة ثالثة ، حينما أرادت بعض المنظمات السياسية المثقفة بأفقه الوطني والبرجوازي الصغير ، وتربيتها الشوفينية الحاطنة أن تتسلل الى السلطة وتنفرد بها من خلال التحالف مع قطاع واسع من ممثلي الطبقة الاقطاعية والعشائرية والكمبرادور ، وأقصى خصومهم ومناقسيهم في المنظمات السياسية الوطنية الأخرى ، والذين لم يكونوا أسعد حظا منهم في الفهم والرؤية الصحيحة الا بفروق نسبية ، فقادوا الطبقة الاقطاعية الى السلطة وسهلوا مهمتها الى حد كبير على الأقل ، أرادوا ذلك أم لم يريدوا وخرجوا من اللعبة بخفي حنين . ولذلك فقد كانت طليعة اليسار التقدمي في الجنوب تعي جيدا أهمية

(٧ مكرر) راجع بصفة عامة فرد هوليد : الصراع السياسي في الجزيرة العربية ،

ترجمة حازم صاغية وسعد محيو ، دار ابن خلدون ، بيروت ، طبعة ١٩٧٨ ، ص ١٦٩ الى ١٧٣

الصراعات والانقسامات الايدولوجية بعد الاستقلال ، الأمر الذى تؤكده احدى وثائق الثورة الوطنية الديمقراطية فى اليمن بالقول : ولم يكن الصراع بعد الاستقلال مشروعا وعادلا فحسب ، ولكنه كان ضروريا من أجل تطور الثورة وتقدمها وبدون ذلك فقد كان الاستقلال الذى انتزعناه سيتحول الى جسر للاستعمار الجديد(٨) .

وبذلك نستطيع القول بالنسبة للشطر الجنوبى من الوطن أن ثانى وأهم أنقسام تاريخى بين أفراد شريحة المثقفين اليمنيين المعاصرين ومنظماتهم السياسية ، قد بدء قبيل وأثناء المؤتمر الرابع للجبهة القومية فى مارس ١٩٦٨ ، وحسم لصالح الخط التقدمى فى الثانى والعشرين من يونية من نفس العام حيث تمكن الخط التقدمى بعد ذلك من انضاج مواقفه ونضالاته أكثر فأكثر وبحزم وجدية لم يعرفها النضال الوطنى فى اليمن من قبل ، من خلال تعميق الاجراءات الثورية وخلق التحالف الطبقي القوى بين طبقات العمال والفلاحين وبينهم ، لا مجرد كونهم سلطة سياسية وطنية تحكم بأشخاصها ولكن كطليعة سياسية مناضلة لهذه الطبقات نفسها ومرتبطة بها أشد الارتباط سياسيا واجتماعيا وايدولوجيا . فلقد حرصت الثورة فعلا بعد صدور قانون الاصلاح الزراعى - كما تشير الوثائق السياسية - على أن لا يتم تنفيذه بالطرق التقليدية ، حيث تستخدم فيه ادوات السلطة القمعية من أجل ضرب الاقطاعيين ونزع الاراضى الزائدة عن الحد الأعلى فى القانون . . . فقد هيأت الظروف السياسية والتنظيمية بحيث كانت مبادرات وانتفاضات الفلاحين المعدمين والفقراء ، وكذلك الصيادين ضد مستغليهم الطبقيين(٩) ، فحققت بفضل ذلك أعظم الانتصارات الوطنية فى تاريخ شعبنا المعاصر على الصعيدين السياسى والاجتماعى .

والى جانب تحقيق أفضل المنجزات الثورية والوطنية فى مجال التطبيق الاشتراكى العلمى من الناحية الاجتماعية والاقتصادية ، فقد حققت انتصارات لا تقل أهمية على الصعيد السياسى والتنظيمى ، ابتداء بالقدرة على التصدى لكل القوى التى استماتت فى عداؤها لثورة شعبنا فى الجنوب والشمال وتهورها فى الانقضاض على مكاسبه الثورية والوطنية ، وحماية الاستقلال والسيادة الوطنية ، مروورا بتجاوز الأشكال التنظيمية البرجوازية القومية

(٨) الثورة الوطنية الديمقراطية فى اليمن « سلسلة وثائق » ، دار ابن خلدون للطباعة والنشر ، بيروت ، الطبعة الاولى ١٩٧٢ ، ص ١٣ .

(٩) كتاب الثورة الوطنية الديمقراطية « سلسلة وثائق » الطبعة الاولى ، دار ابن خلدون

بيروت ١٩٧٢ ، ص ٨٥ الى ٩٠ .

القائمة للجهة القومية وغيرها من المنظمات الموازية الى التنظيم السياسى الموحد لكل فصائل العمل الوطنى والتقدمى ، وانتهاء باقامة الحزب الطليعى الواحد « الحزب الاشتراكى اليمنى » الذى يشكل اليوم أعظم نقاط التحول التاريخى لمسيرة الثورة اليمنية ككل .

هذا فى الوقت الذى انقطعت السبل بمسار الخط الآخر ، خط قحطان ، الذى اذا لم يكن قد عمق انحرافه الى الخط المضاد فقد اعترته السلبية والتأزم النفسى والسياسى الحاد ومال الى الترف الذهنى العقيم ، وهذا لا ينفى قط أن قطاعات واسعة من العناصر الوطنية لهذا الخط ممن كانوا يجهلون اصلا حقيقة ما هم بصدد فعله واستطاعت الاحداث والتطورات اللاحقة أن تقنعهم بذلك ، قد عادوا للمساهمة الجادة فى المسار الوطنى والتقدمى الجديد ، خصوصا وأن كل المؤسسات العسكرية والسياسية والاقتصادية البرجوازية والكمبرادورية والاقطاعية القديمة كانت الثورة قد قامت بتصفيتها تماما ولم تعد تشكل مراكز جذب وغراء لمثل تلك العناصر السياسية المثقفة ثقافة برجوازية هشة ، وغير مسلحة تسليحا جيدا بموقف نظرى علمى واضح وانتماء طبقى تولى صحيح ، اضافة الى حقيقة كون أن الثورة قد تجاوزت وضعها كمجرد سلطة سياسية أو تنظيم سياسى الى تجسيد نفسها كواقع اقتصادى واجتماعى وثقافى فى وجدان المجتمع وأعماق حياته كلها .

وخلاصة ما نستطيع أن نستخلصه من كل ما سبق بالنسبة لفئة المثقفين فى الشطر الجنوبى من الوطن هو انهم قد انقسموا اصوليا وايدولوجيا منذ حوالى منتصف الستينات الى ثلاثة أقسام رئيسية على النحو التالى :

(أ) القسم الأول وهو ذلك الطراز من العناصر المثقفة ذات الأصول والانتماء الاقطاعية والبرجوازية الكبيرة والكمبرادور التجارى العريق فى مدينة عدن كان قد بدأ فى مجارة المد القومى العربى فى المنطقة والتحمس له منذ وقت مبكر نسبيا من خلال بعض التجمعات السياسية كحزب الشعب الاشتراكى ورابطة أبناء الجنوب ، ووصلت الى حد المناورة والمداعبة المباشرة لل نقابات العمالية وجماهيرها الواسعة فى عدن من خلال المؤتمر العمالى وسيطرتها عليه لبعض الوقت ، والمناورة السياسية من خلاله على طريق مطالبة بريطانيا بالاستقلال الذى يتيح لها الحصول على امتيازات سياسية واقتصادية أكثر فائدة وأوسع نطاقا وربحا فى حماية الاستعمار بصورة مباشرة وغير مباشرة واستجدائه الاستقلال من خلال رفع الافتات والمسيرات

والاعتصامات والاضرابات المهدبة على الطريقة البوذية .

ولذلك فانه ما أن بدأت بوادر حرب التحرير الشعبية من أجل الحصول على الاستقلال الوطنى الصحيح والكامل ، حتى عجزت تلك العناصر بحكم طبيعتها عن استيعاب هذا الموقف ومجاراته على غرار ما فعلته من قبل فى مجارة الشعارات القومية العربية التى غطت المنطقة وأجادت المناورة الزائفة من خلالها ، ولذلك فقد عارضت العمل المسلح ضد الاستعمار كما هو معروف من أول لحظة وناصبته العداء بلا حدود ، لكنها ما أن أدركت فى الأخير أنه قد فرض نفسه من خلال جماهير الشعب من العمال والفلاحين والبرجوازية الوطنية وأصبح يشكل جسر العبور الوحيد الى الاستقلال الكامل وان الوقت يقترب ، حتى بادرت الى ممارسة لعبتها الخاسرة والأخيرة على نحو ما سبقت الإشارة ، والتى لم تودع بعدها مواقفها الانتهازية فحسب بل وكل مصالحها ووجودها الطبقي نفسه الى الأبد فى الشطر الجنوبى من الوطن ، ومعها كل مصالح وطموحات القوى الاستعمارية والامبريالية العالمية . وذلك هو الطراز الأول من مثقفى الطبقة الاقطاعية والسلطانية وحلفائها الكمبرادورين الكبار .

(ب) أما الطراز الثانى من المثقفين الذى يتبنى أصوليا أو أيولوجيا مواقف البرجوازية الوطنية الصغيرة فى المدن ، والملاكين العقاريين المتوسطين فى الريف فقد كانوا أكثر إخلاصا وصدقا فى تبني الفكر الوطنى القومى الذى انبثقت من خلاله حرب التحرير ومساهمة فيه ، ضد محور الاحتلال الأجنبى من جهة وتحالف الاقطاع والكمبرادر من جهة ثانية حتى النهاية ، الا انها قد أخفقت بحكم طبيعتها عن تبني الحلول الثورية الجريئة والجذرية لمرحلة ما بعد الاستقلال وانجاز مهام مرحلة التحرر الوطنى الديمقراطى من خلال أفاق نظرية وعملية علمية واضحة وناجزة ، ومالت بحكم طبيعتها وتربيتها السياسية القديمة أيضا وهى فى قمة السلطة غداة الاستقلال الى التذبذب والتردد الجبان والميل الى ممارسة لعبة التوازن الميته بعد الاستقلال على نحو ما سبقت الإشارة أيضا ، والتى منيت بالفشل والافراق الشديد ، وذلك هو الطراز الثانى من مثقفى الطبقات البرجوازية المتوسطة والملاكين العقاريين الصغار الذين تضائلت مواقفهم ومالت الى الانزواء والتأزم بتضاؤل مصالح تلك الطبقات نفسها وتأزم فكرها ، رغم أن الكثير منهم وبحكم طبيعتهم الشديدة المرونة أيضا قد استطاعوا انتشال أنفسهم والحقاق بمسار الحط الوطنى التقدمى الراهن والمساهمة فى حمل اعبائه ومسئولياته بصدق .

(ج) أما الطراز الثالث من المثقفين اليمنيين المعاصرين فى الشطر

الجنوبى من الوطن ممن ينتمون الى الطبقات العمالية والفلاحية والفئات الاجتماعية الكادحة والفقيرة فى المجتمع بحكم أصولهم الاجتماعية أو قناعاتهم السياسية والايولوجية الصادقة ، فانه بالرغم من أنهم لم يكونوا يختلفون عن غيرهم من الطرازين السابقين فى شىء من حيث طبيعة النشأة ونوع التربية السياسية الأولى والظروف المحيطة ، الا أن طول ممارسة النضال الوطنى سياسيا وعسكريا فى صميم الواقع الاجتماعى وحسها الطبقي نفسه قد علمها وكشف لها من الحقائق الاجتماعية والتاريخية عن نفسها وعن الواقع ما حجته عنها كل الظروف والعوامل السابقة التى أنصاعت لها زمنا طويلا ، وبدأت بناء على ذلك توطد صلاتها وارتباطها القوي بأصولها الاجتماعية والطبقية وتبنى فكرها ومصالحها بلا رجعة ، وتعمل على تنميتها وبلورتها فى نفسها وفى الواقع الاجتماعى بصفة عامة ، الأمر الذى سهل لها امتلاك رؤية نظرية علمية صحيحة من جهة وموقف اجتماعى نضالى صلب وعميق الجذور من جهة أخرى ، مكنها من مواجهة كل العوائق والتحديات التى ورثها الماضى وإقامها الحاضر حتى هذه اللحظة ، وما يزال عليهم الكثير الذى يتوجب انجازه ومواجهته ، وذلك رغم عمرها اليافع وتجربتها الفتية الناشئة ، وهذا هو الطراز الثالث من مثقفي الطبقات العمالية والفلاحية وتحالف قوى الشعب المنتج .

(د) وإذا كانت لا تزال لنا بقية لا نجد بدا من الإشارة إليها فيما يتعلق بالثقفين اليمينيين فى الشطر الجنوبى من الوطن فهى آخر الأحداث فى شهر يونيو ١٩٧٨ والتى انتهت بنهاية مصر سـالم ربيع ، والتى لا نريد أن ندخل فى تفاصيل أكثر فى موضوعها أكثر من الإشارة الى الحقيقة التاريخية والعلمية التى تؤكد بأنه اذا كان لليمنى البرجوازي طفولته ومراهقته الفكرية ، فإن اليسار التقدمى لا يخلو من نفس الصفة والتى مثل « سالمين » بكل أبعاد خطه السياسى والفكرى المتهور داخل اليسار الوطنى نموذجا لمراهقة اليسار الطفولى فى بلادنا والذى تحدث عنه لينين وحذر منه ، بدءا بالتطرف اليسارى الغوضوى فى بداية السبعينات ، وانتهاء بالانحراف اليميني وممارسة الانتهازية البرجوازية والخروج على مبدأ الديمقراطية الثورية نهائيا فى أواخر السبعينات . ونحن ندرك - كما يقول عبد الفتاح اسماعيل تعليقاً على الأحداث - أن كل ثورة تصاب بخطر رئيسيين قاتلين . خطر الانتهازية اليمينية ، وخطر الانتهازية اليسارية وقد نجونا منهما ،

ولكن حتى لا تتكرر المآسى لا بد من الدراسة الكافية للتجربة الماضية ، وهذه هى القضية الأولى (٩) .

فى الشطر الشمالى من الوطن

قد يظن البعض بوجود فوارق جوهرية بين الدلالات الواقعية لتغير أوضاع المثقفين اليمنيين المعاصرين وتطورها ما بين الشمال والجنوب ، والحقيقة أن مثل هذه الفروق - ان وجدت - هى فروق نسبية وجزئية الى حد كبير يدور معظمها حول شكل علاقة المثقفين بالسلطة السياسية الحاكمة هنا وهناك لا أكثر ، وهى دالة اذا كانت لها أهميتها السياسية البحثية الا انها غير ذات موضوع جوهرى بالنسبة لتحليل الواقع الاجتماعى والطبقى للمجتمع اليمنى بصفة عامة ، والذي يعنينا بالدرجة الأولى فى هذا البحث الذى نركز فيه على فئة أو شريحة المثقفين اليمنيين المعاصرين فى هذا الاطار الطبقي والاجتماعى ومن خلاله مفهومه نفسه ، عوضا عن أنه بالرغم من وجود التباين فى شكل السلطة السياسية بين الشمال والجنوب الا أن ذلك لم يترك بعد أية آثار متميزة وجوهرية بين شطرى المجتمع على أى مستوى من المستويات الاجتماعية والوطنية المختلفة ، خصوصا فيما يتعلق بفئة المثقفين السياسيين التى لا يمكن الحصول على سمات مميزة لها بين الشمال والجنوب ، وعلى العكس من ذلك فانها قد مالت حقيقة ومنذ رحيل الاستعمار وانتهاء الملكية الى مزيد من الترابط والتكامل والتداخل العميق رغم كل الظروف والمصاعب التى تعترض طريقها ، الأمر الذى نرجو أن نقوى على تأكيد حقيقته من خلال الأحداث والوقائع التى جرت فى حياة المثقفين وواقعهم فى شمال الوطن ، ووجدت أبعادها وامتداداتها المباشرة فى الجنوب منذ قيام ثورة السادس والعشرين من سبتمبر وحتى اليوم .

فاذا ما تذكرنا أن معظم المنظمات السياسية الموجودة فى الشمال بعد الثورة هى نفسها الموجودة فى الجنوب قبل وأثناء حرب التحرير وما بعد الاستقلال وتحت قيادات مركزية موحدة موجودة فى الشمال أو الجنوب حسب طبيعة الأحوال والظروف السياسية هنا أو هناك . فماذا حدث أذن فى الشمال منذ منتصف الستينات من أحداث وتطورات أجبرت المثقفين

(٩ مكرر) عبد الفتاح اسماعيل : كتابات مختارة حول الثورة الوطنية الديمقراطية

وآفاقها الاشتراكية ، دار الفارابى بيروت ، ١٩٧٩ ، ص ٤٢٩ .

اليمنيين في الشمال أو اقنعتهم بالضرورة على مراجعة مواقفهم وأفكارهم القديمة والبحث عن أبعاد اجتماعية وطبقية جديدة يأوون إليها بعد غربتهم الطويلة ؟

لقد حدث أنه في الوقت الذي كانت فيه الجبهة القومية الملتزمة بالفكر البرجوازي القومي لحركة القوميين العرب تنقسم على نفسها وتبلور مواقفها النضالية التقدمية الخاصة من خلال العمل السياسي والعسكري بعد انفصالها عن قيادة تلك الحركة في بيروت شكلا ومضمونا ، وبعيدا عن الوصاية المباشرة للقيادة العسكرية المصرية في صنعاء استعدادا للمعركة الفاصلة مع الاستعمار والاستيلاء على السلطة في منتصف الستينات حدث في نفس الفترة وبالتحديد في عام ١٩٦٦ أن انقسم الجناح الآخر لهذه الحركة نفسها في الشمال وأقدمت غالبيتها العظمى على إعلان تبني الفكر الاشتراكي العلمي كأساس نظري لنضالها وتجاوز كل المواقف والأفكار القديمة في اطار تنظيم سياسي مستقل عن القيادة المركزية للحركة في بيروت هو « الحزب الديمقراطي الثوري اليمني » ومهما كانت الحدود والفاعلية المتواضعة لذلك الإعلان في تبني الأفكار والمواقف العلمية الجديدة بين مثقفي الحركة الذين ظلوا يناصبونها العداء لسنوات طويلة ، الا أنه كان بحق أول مؤشر حقيقي لتجاوز الأفكار البرجوازية الصغيرة والخروج على الأفكار والمفاهيم القومية الخاطئة ، رغم أن كل الرواسب القديمة ظلت تسحب نفسها على التنظيم الجديد لعدة سنوات لاحقة من الناحية العملية على الأقل ، نظرا لعدم وجود محركات نضالية عملية في صميم الواقع تساعد أولئك المثقفين على بلورة توجههم الجديد واعطائه الأبعاد الاجتماعية والطبقية الصحيحة على غرار ما حدث في الجنوب ، حيث كانت الوقائع اليومية لحرب التحرير تقدم المحك العملي لكل المفاهيم النظرية المتطورة أكثر فأكثر .

كما أن منظمات سياسية يسارية جديدة بدأت تظهر في حدود معينة (حزب العمل) ، إضافة الى العناصر اليسارية الماركسية القديمة (الشبيبة) التي بالرغم من سبقها في تبني الاتجاه العلمي الا أنه ظل بالنسبة لها أشبه بمقولات نظرية وثقافية بحثه على المستوى الفردي في أحسن الأحوال ، أما التحول الأساسي الثاني فقد حدث بالنسبة لمنظمة حزب البعث العربي الاشتراكي في اليمن التي بدأت بعد فترة وجيزة بالانقسام على نفسها عموديا وليس أفقيا كما حدث بالنسبة لحركة القوميين العرب ، أي أن المنظمة انقسمت الى منطمتين في اطار نفس الفكر البرجوازي القومي كصدى مباشر لانقسام القيادة المركزية للحزب في دمشق الى محورين ، محور دمشق ومحور

بغداد ، ثم ما لبث محور دمشق الذي امتص أفضل العناصر والكوادر الوطنية الشابة أن وصل الى نفس النتيجة التي كانت قد وصلت اليها حركة القوميين العرب من قبل من حيث تبني نظرية الاشتراكية العلمية من جهة والاستقلال عن القيادة المركزية القومية لحزب البعث في دمشق من جهة ثانية في اطار تنظيم جديد هو « حزب الطليعة الشعبية » ، والتي ظلت تعاني من نفس الرواسب بحكم التربية القديمة وانعدام المحكات العملية أيضا .

أما محور بغداد الذي تميز باستقطاب قطاع واسع من العناصر الاقطاعية والقبلية العشائرية التي دأب حزب البعث على استقطابها منذ وقت مبكر بحكم عدائها أو خلافها مع القيادة العسكرية المصرية في اليمن وتحت تأثير الحلاف المستحكم بين البعث وعبد الناصر على مستوى الوطن العربي ، فقد مال الى التفسخ من الناحية التنظيمية التي لم تكن بالنسبة له أكثر من ارتباط شكلي وتصرف انتهازي ، وتوجه بحزم الى الارتباط بمصالحه الطبقية والعمل على تطويرها من خلال الاستيلاء على مراكز السلطة العسكرية والمدنية، وتحول الى أدوات قمع شديدة بيد السلطة ضد كل العناصر الوطنية بصفة عامة ، كما احتفظت لنفسها بخيوط واهية للمناورة السياسية على المستوى الداخلي والخارجي والتي ما تزال بعض الدول العربية وفي مقدمتها بغداد نفسها تراهن على هذه الخيوط الواهية حتى الآن ، مستفيدة في ذلك من الحبرات السياسية التي تعلمتها وعرفتتها من خلال احتكاكها بالمنظمات السياسية القومية والوطنية السابقة والاطلاع على شئونها في الماضي .

وبالرغم من أن حزب البعث بتوجهه البرجوازي القومي الغامض قد استقطب هذا الطراز من المثقفين وأشباه المتعلمين ممن لم يفارقوا هويتهم الاقطاعية والعشائرية أكثر من مسافة سنتيمترات محدودة تحت تأثير العداء والحلاف المستحكم بين هذه العناصر والوجود المصري في اليمن من جهة والنشاط البعثي بصفة عامة ، الا أنه لم يكن هو المحور السياسي الوحيد الذي مارس هذه الظاهرة المشوهة للاستقطاب السياسي بعد عام ١٩٦٢ ، بل لقد شاركته كل المنظمات السياسية البرجوازية والقومية الوطنية الأخرى ، بما في ذلك دوائر اليسار الماركسي المحدودة نفسها حين ذاك التي فعلت ذلك ، ووصل الجميع مع مثل تلك العناصر الى نفس النتيجة مع بعض الفوارق النسبية لا أكثر ، سواء من حيث المقدمات أو النتائج ، حيث كان انقسام الناس من خلال الأحداث الجارية في الشمال أنقساما عموديا الى جمهوريين وملكيين وليس أفقيا على أساس طبقي على غرار ما حدث في الجنوب هو احدى الأسباب الرئيسية التي سهلت عملية

الاستقطاب وتسترت على مخاطرها ، الى جانب كل الظروف المحلية والقومية المحيطة التي كانت كلها تدفع بالسير في هذا الاتجاه المفترب .

ولذلك فان الأحداث الكبيرة التي ظلت تجرى على مسرح الواقع بعد عام ١٩٦٢ طوال سبع سنوات وبالرغم من حيويتها السياسية والعسكرية الا أنها ظلت تفتقر الى البعد الاجتماعى والطبقى السليم وتتركز حول بعد واحد وهو المحافظة على اسم النظام الجمهورى واسم الجمهورية بغض النظر عن المضمون السياسى والاجتماعى والاقتصادى لهذا النظام الجمهورى المشكل من ائتلاف اقطاعى وبرجوازى وطنى واسع النطاق ولا تربطه سواء خيوط واهية كانت تتمزق وتنقطع من وقت لآخر ولا تجد لها رابطة مشتركة الا فى المواجه العسكرية مع المحور الملكى فى أحسن الأحوال .

وكان الخط الوطنى الذى يمثل أولئك المثقفون على اختلاف نزعاتهم هو أضعف حلقات ذلك الائتلاف رغم ما كان يدعى لنفسه من بريق وهدير زائف على سطح الحياة السياسية والاجتماعية غداة الثورة مباشرة ، أما الثقل الاجتماعى والطبقى الأكثر تماسكا وانسجاما وخبرة فهو الاقطاع والاستقراطات القبلية والعشائرية القديمة من جهة والبرجوازية التجارية والكبرادورية الجديدة من جهة أخرى .

ولذلك فانه ما أن لاح فى الأفق بوادر نهاية الحرب الجمهورية الملكية لصالح الخط الجمهورى الذى خاضه الشعب بصدق وطنى وتضحيات غير محدودة ، حتى كان أولئك المثقفون هم الضحية الأولى أو فدية الائتلاف بين المصالح الاقطاعية والبرجوازية والكبرادور المشتركة بين الجانب الملكى والجمهورى على السواء ، والذين لم يكن يوجد بينهم تناقض حقيقى سوى فكرة الجمهورية كتسمية واطار سياسى ، وإعادة توزيع الانصب والمصالح المشتركة سياسيا واقتصاديا ، حيث قبل الجانب الملكى بالتنازل عن اسم الملكية والقبول بالنظام الجمهورى كأطار شكلى لنظام الدولة فى مقابل قبول الجانب الجمهورى بأعادة توزيع المصالح السياسية والاقتصادية بين الطرفين بصورة أكثر عدلا ، وكان التناقض الحقيقى الضمر معلن هو بين هذه الفئات والطبقات معا وبين جماهير الشعب الكادحة وفئاته الوطنية التى ناضلت من أجل الثورة والجمهورية بضمونها السياسى والاجتماعى معا ، وليس مجرد الشكل ، وكان فى المقدمة المثقفون الوطنيون والتقدميون بالذات (١٠) .

ونسطيع القول بان انقلاب الخامس من نوفمبر الرجمى ١٩٦٧ قد شكل مفترق الطرق الحقيقى والصخرة التى تحطمت عليها آخر الهياكل المهشمة لسفن اغتراب المثقفين اليمينيين ليس بالنسبة للشطر الشمالى من الوطن فحسب ، بل وبالنسبة للشطر الجنوبى أيضا ، حيث وجد الخط الوطنى ٩التقدمى فى تلك النكسة خير موعظة له فى كل تصرفاته المقبلة فى الجنوب ، كما أن نفس هذا الخط الوطنى التقدمى فى الشمال بكل أبعاده ومنطقاته لم يكتشف أنه قد خسر بذلك آخر ورقة فى ممارسة لعبة التوازن الميته التى ظل يمارسها منذ قيام الثورة على مسرح الأحداث فحسب بل لقد اكتشف أن هذا المسرح نفسه قد قفلت أبوابه جميعا فى وجوههم سواء من شارك منهم فى القاء آخر تلك الأوراق الحاسرة التى صنعت الحدث نفسه أو من وقف يتفرج ويعد أوراقا أخرى ، وما عاد يطبق احتمال شقاوتهم وثرثراتهم القديمة الجديدة أو حتى وجودهم نفسه .

فعاد كل الى حيث بدأ وبدأ يتلمس طريقه وهويته السياسية والاجتماعية الصحيحة التى تنسجم وأصوله الطبقيّة أو طموحاته الشخصية أو موقفه السياسى والأيدىولوجى الصادق وسط ظروف شديدة البؤس ومثقلة بالمرارة .

وهنا نستطيع أن نلاحظ ثلاث مسارات رئيسية قام مجموع المثقفون فى شمال الوطن بتوزيع أنفسهم عليها أصوليا بالدرجة الأولى واختياريا بالدرجة الثانية وهى : المسار الاقطاعى القديم ، والبرجوازى الكمبرادورى الجديد ، ثم المسار الوطنى التقدمى الناجز ، مع الإشارة الى القطاع الواسع ممن سحقتهم الأحداث والتطورات غير المتوقعة تلك وتآزموا سياسيا ونفسيا ، وذلك على نحو ما سبقت اليه الإشارة من خلال الحديث عن الدلالات الاحصائية ومضامينها الاجتماعية والاقتصادية والطبقية المتعلقة بهذه الثلاثة أو الأربعة مسارات فى الفصل السابق والتى انتهى اليها المثقفون الوطنيين بصفة عامة ، والمعبرة عن حقيقتهم الذاتية والموضوعية والتى لا نجدنا بحاجة الى تكرار الحديث عن ذلك هنا مرة أخرى .

نتائج وملاحظات عامة

ومن كل ما سبق نخلص الى مجموعة من الحقائق الأساسية عن المثقفين اليمينيين بصفة عامة نوجزها فى الآتى :

١ - ان المثقفين اليمينيين منذ بداية الخمسينات وحتى منتصف

الستينات - وهي مرحلة النشأة أيضا - قد تميزوا بالانفصال المشوه عن أصولهم الاجتماعية والطبقية ، واستسلموا بعمق للعواطف والمشاعر القومية المقرونة بالاتجاهات البرالية والوطنية الغامضة مكونين فيما بينهم في ضوء كل ذلك ومن خلاله بعض الروابط الركيكة والمؤقتة والتي لا تستند الى أى بعد اجتماعي وطبقي محدد .

٢ - ان الفترة من بداية الستينات وحتى منتصفها تقريبا بما أنها قد شكلت أهم قفزة سريعة في التكوين الكمي الحديث للمثقفين ، فقد كانت في الوقت نفسه فترة التجريب العملي لكل المفاهيم والأفكار التي انبنى عليها تكوينهم وتشبعوا بها زمنا طويلا ، وبالرغم من أن مجمل تلك الممارسات التجريبية قد أدت بحكم طبيعتها الى نتائج سلبية بصفة عامة الا أنها لا تخلو من بعض الايجابيات غير المباشرة على الأقل .

٣ - ان الفترة ما بعد منتصف الستينات بقليل وحتى الآن هي المرحلة التي شكلت بحق مفترق الطرق التي انتهت عندها مجمل الأفكار القديمة ذات البعد الواحد بالنسبة للمثقفين وبدأت منها المرحلة الجديدة ذات الأبعاد والاتمات الطبقية المختلفة المرتبطة بالواقع والمعبرة عنه تعبيرا طبقيًا وعلميًا صحيحًا الى حد ما ، والذي ما يزال هذا التعبير يتضح ويتعمق أكثر فأكثر .

٤ - ان ظروف المثقفين في شمال الوطن ومن وفد اليهم من الجنوب منذ بداية الستينات وحتى منتصفها كان أسعد حالا وحظا من الناحية الشكلية والنفسية على الأقل ، وأسوأ حظا بكثير من الناحية العملية ، حينما كانوا يعيشون زهو انتصار الثورة وانهاء الملكية وقيام الجمهورية ، بينما كان القطاع الآخر منهم في جنوب الوطن ومن انضم اليهم من الشمال يعيشون نفس الاحساس أيضا مع فارق جوهري هو أن المعاناة الواقعية من خلال حرب التحرير ضد الاستعمار والاقطاع السلاطيني ، كتعبير ممتد للثورة في الشمال ، والذي كان ما يزال في بداية الطريق ، حيث كانت تشكل تلك المعاناة ما يشبه صمام الأمان وفرمئة الآلة الشديدة الحركة والانطلاق بالنسبة لمن هم في الجنوب ، الامر الذي كان يفتقر اليه غيرهم ممن هم في الشمال .

٥ - ان تلك المعاناة التي كونت تلك الفرمة القوية وصمام الأمان المؤكد عند الاقتضاء قد مكنت قطاعا واسعا من المثقفين اليمنيين المقيمين في الجنوب والمشاركين في حرب التحرير مكنتهم من تحقيق رؤية أفضل

للواقع ومجرياته وأقنعتهم منذ أول لحظة تقريبا بضرورة النضال السياسى والعسكرى فى محورين لا محور واحد ، محور الاستعمار الاجنبى الوافد من الخارج ومحور الاقطاع السلاطينى والكبرادورى فى الداخل باعتبارهما كل لا يتجزأ ، الأمر الذى افتقر اليه كليه المثقفون المقيمون فى الشمال فى صراعهم ضد الملكية والقرى الرجعية .

٦ - ان هذه المقدمات قد ظهرت نتائجها وثمارها بعد منتصف الستينات بشكل حاد حينما وجد الكل أنفسهم أمام مفترق الطرق عندما أثبتت طلائع حرب التحرير من المثقفين السياسيين الوطنيين فى الجنوب أنهم أكثر حنكة وتماسكا وقدرة على التقاط زمام المبادرة فى الأحداث والتطورات وانتزاع نتائجها السياسية والعسكرية فى صالح الخط الوطنى والتقدمى ومصلحة جماهير الشعب الذى ضحى معهم فى سبيل التحرر والنصر الوطنى ، والعكس صحيح بالنسبة للشمال حيث برزت مثل تلك العناصر وهى أقل حنكة وأكثر تمزقا وضعفا ، الأمر الذى أدى بطبيعة الحال الى تناسب شبه عكسى لكل نتائج وتطورات أحداث هذه المرحلة فى الشمال بالنسبة للجنوب منذ منتصف الستينات وحتى أوائل السبعينات .

٧ - ان الثورة فى الجنوب حينما تمكنت فى ضوء ما سبق من القضاء نهائيا على الطبقة الاقطاعية والسلاطينية والكبرادورية ومصالحهما وضيقته الى حد كبير من النشوء البرجوازى المستغل فانها بذلك قد خدمت وساعدت قطاعا واسعا من المثقفين البرجوازين الصغار على التزام الخط الوطنى والمشاركة فيه وحالت دون عودة معظمهم الى الارتباط بأصولهم الطبقيّة الاقطاعية والكبرادورية القديمة بشكل ملحوظ بقضائهما على تلك المصالح نفسها .

٨ - والعكس بالنسبة لما حدث فى الشمال حيث شكل انفراد الطبقة الاقطاعية بالسلطة بعد انقلاب الخامس من نوفمبر بالتحالف مع الكبرادور والنشوء البرجوازى وحده بدلا من الائتلاف الوطنى الجمهورى ، شكل ظاهرة تهديد وترغيب بالنسبة لقطاعات واسعة من المثقفين ذوى الأصول الاقطاعية والبرجوازية ، تهديد بالمطاردة والتصفية والتشويه اذا استمروا فى اثارة القلاقل والمتاعب السياسية والاصرار على الممارسات « الشقية » ، والترغيب فى الأمن والأمان والحصول على امتيازات سياسية واقتصادية وشخصية كبيرة اذا ما عادوا الى أصولهم الاجتماعية والطبقية وتبنوا مصالحها والدفاع عنها باخلاص ، الأمر الذى لم ييسر للطبقات الاقطاعية والبرجوازية

امتصاص الغالبية العظمى من عناصرها المثقفة ، أصوليا ، فحسب ، بل وأنح
لها فرصة الحصول على نصيب وافر من المثقفين الذين لا ينتمون اليها
أصوليا من ذوى الأصول الفلاحية والمصالية والاجتماعية الفقيرة ، الذين
أغرثهم امتيازاتها فتنبوا مواقفها وفكرها ودافعوا عنها بشراسة منقطعة النظر
فى أكثر من واقعة وأكثر من موقف حتى الآن .

٩ - ان الخط الذى استطاع الاحتفاظ بالسير فى الاتجاه الوطنى
فى الشمال والذى يمثل مصالح قوى الشعب الكادحة والمنتجة وارادتها
الوطنية والثورية الحققة قد عانا فى بداية هذه المرحلة عند منتصف الستينات
وحتى بداية السبعينات ، عانا من الشلل والتمزق السياسى والنفسى والمهنوى
من هول ما جرى ويجرى ضده ومن حوله ، مما أفقده توازنه لبعض الوقت
وأودى بالكثير من عناصره القوية والصلبة الى التأزم النفسى الشديد وسوء
التكيف مع أنفسهم ومع مجريات الأحداث من حولهم تماما ، الا أن الجانب
الآخر قد استطاع الصمود والتقاط الأنفاس والخطوات الأولى بصعوبة على
الطريق الصحيح الذى ما لبث أن اتسع وتطور بسرعة كما وكيفا ، وبدأ
هذا الخط الذى يشكل البديل الشرعى والتاريخى للحاضر وصاحب كل
المستقبل ، بدأ يعد العد التصاعدي منذ بداية السبعينات وما يزال ، بدلا
من العد التنازلى الذى ظل يمارسه منذ بداية الستينات بوعى منه أو بدونه ،
وفى اتجاه شبه متوازى مع ما يحدث فى جنوب الوطن فى الوقت الحاضر ،
وصولا الى نقطة تلاقى محددة ما تزال بعيدة عن تناول كلا الاتجاهين
وما يزال عليهما مسئوليات وتضحيات جسام ليصلوا اليها معا من أقرب
الطرق وبأقل التكاليف وفى أسرع وقت ممكن .

والملاحظة الأخيرة التى نحرص على الإشارة اليها فى نهاية هذا الفصل
هى أننا سوف نولى اهتماما خاصا فيما تبقى من صفحات هذا البحث لبحث
وتحليل هذا الطراز من المثقفين التقدميين فى بلادنا بصفة خاصة وكل البلدان
النامية والمتخلفة بصفة عامة، وهو الطراز الذى أصبح فى مقدورنا الآن أن نتخيله
بوضوح من واقع كل التحليلات السابقة فى هذا البحث وهم المثقفون
الوطنيون والتقدميون ، طلائع وحلفاء الطبقات الثورية المناضلة ضد القهر
والتخلف ، وصولا الى المزيد من تحليل طبيعة تركيبهم ودورهم الطبقي
والتاريخى فى الوقت الحاضر وما يعترضهم من عوائق ومصاعب ، أو ينقصهم
من الامكانيات الذاتية والموضوعية اللازمة لاستكمال قدرتهم على أداء مهمتهم
الوطنية والتقدمية فى الحاضر والمستقبل ، اضافة الى تحليل كل الأبعاد
والمضامين التاريخية والجديدة لتحالف المثقفين الوطنيين ، الثوريين من جهة
وطبقات العمال والفلاحين من جهة أخرى .